

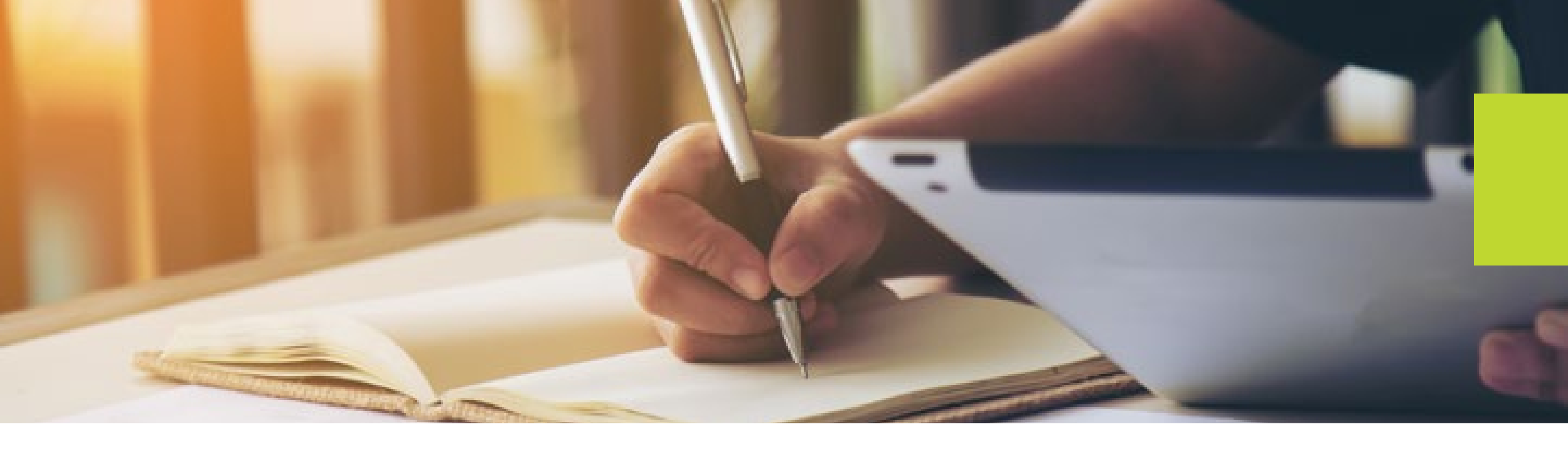
رئاسة مجلس الوزراء

أبرزُ التوجهاتِ الاستراتيجيةِ للاقتصادِ المصري للفترةِ الرئاسيةِ الجديدةِ 2024-2030

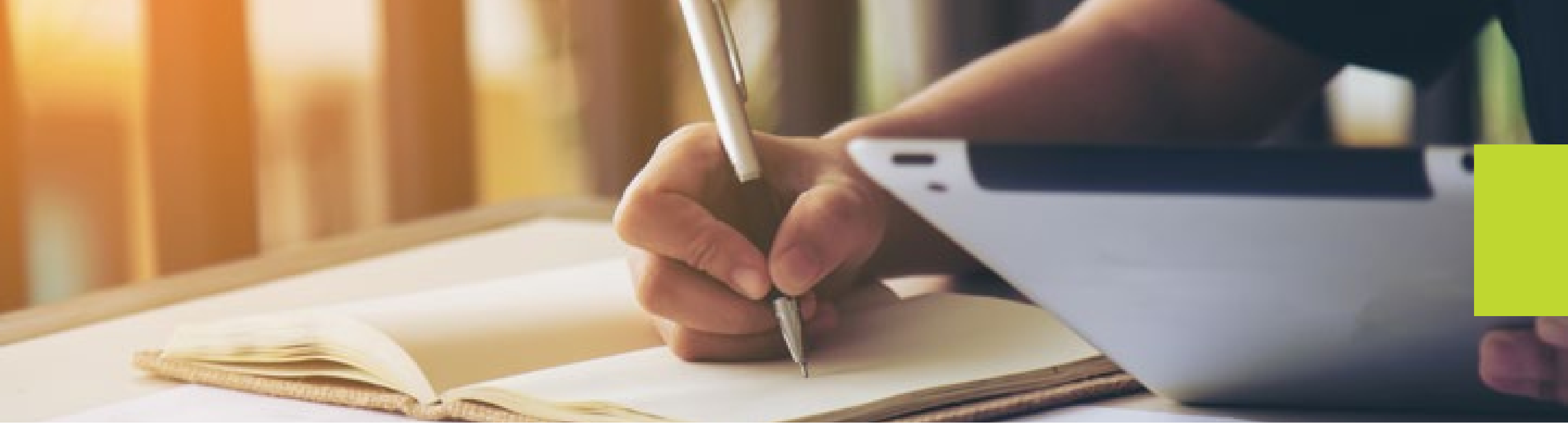


رئاسة مجلس الوزراء

قائمة المحتويات



قائمة المحتويات





تَقْدِيمُ

مع مطلعِ فترةٍ رئاسيةٍ جديدةٍ تستعدُ الدولةُ المصريةُ لمواصلةِ إنجازاتِها ومكتسباتِها المُحققةِ على مدارِ السنواتِ السابقةِ على عددٍ من الأصعدةِ، مستهدفةً في تلك الفترةِ تحقيقَ تطلعاتِ وطموحاتِ شعبِها في استكمالِ مسيرةِ البناءِ والتنميةِ، وفي تحقيقِ ريادةٍ إقليميةٍ وعالميةٍ تليقُ بمكانةِ الدولةِ المصريةِ وصدارتِها بين الأممِ.

فترةٌ رئاسيةٌ جديدةٌ تركزُ بالأساسِ على تعزيزِ المشاركةِ السياسيةِ في كافةِ دوائرِ صُنعِ القرارِ، وعلى المزيدِ من ترسيخِ دعائمِ نهضةٍ اقتصاديةٍ قائمةٍ على رفعِ مقدراتِ الإنتاجِ المحليِّ، وزيادةِ مستوياتِ مرونةِ الاقتصادِ المصريِّ في مواجهةِ الأزماتِ.

فترةٌ رئاسيةٌ جديدةٌ تضعُ نصبَ أعيُنِها مواصلةَ العملِ؛ للارتقاءِ بحياةِ الملايينِ من المصريين، وتحسينَ سُبلِ معيشتِهم، ونشرَ مستوياتِ التنميةِ الاقتصاديةِ والبشريةِ في ربوعِ مصرَ، وتوفيرَ الحياةِ الكريمةِ لجموعِ المصريين.

من هذا المنطلقِ، ترسمُ هذه الوثيقةُ ملامحَ التوجهاتِ الاستراتيجيةِ للاقتصادِ المصريِّ خلالَ الفترةِ ٢٠٢٤-٢٠٣٠ سواءً فيما يتعلقُ بتوجهاتِ السياساتِ الاقتصاديةِ الكليةِ أو القطاعيةِ. كما تركزُ على موجهاتِ التحولِ الاقتصاديِّ للدولةِ المصريةِ خلالَ تلك الفترةِ، لا سيما ما يتعلقُ بالتحولِ الرقميِّ، والتحولِ الأخضرِ.

كذلك، تركزُ تلكَ التوجهاتُ على تحقيقِ التنميةِ المكانيةِ المتوازنةِ، وترسيخِ الدورِ الفاعلِ للاقتصادِ المصري دوليًّا، وتوسيعِ نطاقِ المشاركةِ الاقتصاديةِ بالبناءِ على رأسِ المالِ البشريِّ، وعلى المزيدِ من مشاركةِ المرأةِ والشبابِ والمصريين بالخارجِ في ترسيخِ دعائمِ النهضةِ الاقتصاديةِ للفترةِ الرئاسيةِ المُقبلةِ.



السياق العام

- شهد الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٤-٢٠٢١/٢٠٢٢) تطورات ومحطات مهمة، حيث ركزت الدولة المصرية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٩) على إعادة البناء وتوجيه الاستثمارات إلى قطاعات البنية الأساسية وإلى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية الداعمة لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص.

- فيما انصبت جهود الدولة المصرية خلال الفترة (٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢١/٢٠٢٢)، على تبني كافة السياسات اللازمة للتخفيف من أثر وحجم التداعيات الاقتصادية السلبية الملموسة لكل من جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الروسية-الأوكرانية، وهو ما مكَّن الاقتصاد المصري من الصمود أمام تلك الأزمتين، ليُصنف من بين عدد قليل من اقتصادات دول العالم التي شهدت زيادةً في مستويات الناتج المحلي الإجمالي وسط هذه الأجواء، بل وسجَّل في المقابل معدلات نمو مرتفعة بلغت في المتوسط ٥٪ خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، بما يقرب من ضعف معدل النمو الاقتصادي العالمي البالغ ٢,٧٪، وبما يزيد عن مثيله المسجَّل في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة خلال نفس الفترة البالغ ٣,٥٪.

- وساهم هذا النمو القوي في رفع معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في مصر إلى ٢,٢٪ سنويًا مقابل ١,٥٪ لمثيله المسجَّل على المستوى العالمي، وهو ما يرتفع كثيرًا مقارنةً بالمتوسط المسجَّل على مستوى كل من منطقة اليورو، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البالغين ١,١٪ و١,٢٪ على التوالي خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢١). فيما ساهم النمو القوي المسجَّل للاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١) في زيادة متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج إلى ٢,٦٪ سنويًا خلال تلك الفترة مقارنةً بنحو ١,١٪ و٠,٥٪ و٠,٩٪ لكل من المتوسط المسجَّل على مستوى العالم، ومنطقة اليورو، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الترتيب.



- وبالطبع كانت الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ستكون أكبر في حالة تواضع معدلات نمو السكان مقارنةً بالمعدلات المسجَّلة عالميًا، حيث سجَّل معدل نمو السكان في مصر نحو ١,٨٪ في تلك الفترة في المتوسط سنويًا، وهو ما لا يزال مرتفعًا مقارنةً بنحو ١٪ و٠,١٪ و٠,٤٪ لمعدلات النمو السكاني المسجَّلة على مستوى العالم، ومنطقة اليورو، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢١).

- وكان من بين أهم الشواغل الاقتصادية للدولة المصرية خلال الفترة الأخيرة إفساح مجال أكبر للقطاع الخاص ليقوم بدور متنامي في توليد الناتج وخلق فرص العمل، تلك الجهود التي تُوجت بصدور وثيقة سياسة ملكية الدولة التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢٢، وأصبحت بمثابة الدستور الاقتصادي للدولة المصرية، والذي رسم ملامح ووضع حدودًا لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، ومن ثمَّ أفسح المجال لتواجد أكبر للقطاع الخاص في العديد من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية لا سيَّما في عدد ٦٢ نشاطًا سيتم تخارج الدولة منها، و٥٦ نشاطًا سيتم تثبيت أو تخفيض الاستثمارات العامة الموجهة لها.

- وقد سجَّل الاقتصاد المحلي زيادةً في مستوى الناتج بالأسعار الثابتة خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٣-٢٠٢٢/٢٠٢١) بلغت ١٧ تريليون جنيه، مقارنةً بمستويات الناتج المسجَّلة في التسع سنوات المالية السابقة لتلك الفترة (هذه الزيادة تعادل الناتج المسجل المحلي الإجمالي في عامين ونصف)، حيث ارتفع الناتج بالأسعار الثابتة المسجَّل في الفترة الرئاسية السابقة ليصل إلى نحو ٥٩ تريليون جنيه، مقارنةً بنحو ٤٢ تريليون جنيه لمستويات الناتج المسجَّلة في التسع سنوات المالية السابقة لها، وساهمت من بينها مستويات الاستثمارات والصادرات بنحو ثلث مستويات الناتج المسجَّلة بإجمالي بلغ ١٨ تريليون جنيه.

- وقد أولت الدولة خلال تلك الفترة اهتماماً كبيراً بالإصلاح الاقتصادي سواءً من خلال تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، أو المرحلة الثانية من البرنامج والتي اعقبتها وركزت بشكل أساسي على تنفيذ العديد من الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو والتوظيف واستعادة التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية. وقد ساهمت تلك الإصلاحات في تسجيل الاقتصاد المصري لعدد من الإنجازات الاقتصادية يأتي على رأسها:

  - تحقيق مستهدفات الاستقرار السعري خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ مع تسجيل معدل تضخم منخفضة للغاية بحدود ٥٪ قبل اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية.
  - خفض نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٥٪ خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى نحو ٦,١٪ خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
  - تراجع كبير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي بنحو ١٦ نقطة مئوية لينخفض من ١٠٣٪ في عام ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى ٨٧٪ في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وكان من شأن استمرارية هذا التراجع أن يسهم بشكل متواصل في تحرك الدين العام في مسارات قابلة للاستدامة.
  - خفض مستويات عجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف من ٦,١٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو ٣,٣٪ في المتوسط سنويًا خلال الفترة (٢٠١٨/٢٠١٧-٢٠٢١/٢٠٢٠) بفعل مرونة سياسة سعر الصرف، وذلك قبل اندلاع الأزمتين الاقتصاديتين العالميتين الأخيرتين.

- في المقابل، تعرض الاقتصاد المصري كغيره من العديد من اقتصادات العالم إلى صدمة بداية من عام ٢٠٢٢ في ظل التداعيات الناتجة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية التي أدت إلى ارتفاع غير مسبوق لمعدلات التضخم العالمي التي سجلت أعلى مستوياتها على مدار أربعة عقود في العديد من بلدان العالم وصُنفت على إثرها أزمة غلاء المعيشة كأهم خطر يهدد الاقتصاد العالمي في الأجل القصير من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي. واستلزم الارتفاع القياسي لمعدلات التضخم توجه البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى تنفيذ عدد من جولات الرفع المتزامن والمتعاقب لأسعار الفائدة العالمية لاحتواء الضغوطات التضخمية، وهو ما أدى إلى تفاقم أزمات المديونية وتراجع قيمة عملات العديد من عملات هذه الدول مقابل الدولار الأمريكي. وعلى الرغم من هذه الجولات المتعاقبة لرفع الفائدة من غير المتوقع بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي أن تتراجع معدلات التضخم لتبلغ مستوياتها المستهدفة قبل حلول عام ٢٠٢٥.

- كافة تلك الصدمات أثرت على أداء الاقتصاد المصري وأسفرت عن خروج ما يزيد عن ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية، ونتج عنها ارتفاع لمعدلات التضخم الأساسي ليسجل ٣٨,٧٪ في المتوسط خلال الفترة (يناير - نوفمبر) ٢٠٢٣، وتراجع قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي بما يزيد عن ٦٠٪. وزاد من حدة هذه التداعيات ارتفاع مستويات انكشاف الاقتصاد المصري على الأزمات العالمية نتيجة ارتفاع مستويات المكون المستورد في الصناعة المحلية إلى نحو ٥٦٪ أو أكثر، وكذلك تراجع مستويات الاكتفاء من عدد من السلع الاستراتيجية وعلى رأسها القمح إلى نحو ٤٧٪.

- ومع تطلع الاقتصاد المصري إلى المستقبل، هناك عدد من التحديات الراهنة على الصعيدين المحلي والدولي والتي يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار خلال عملية صياغة السياسات أثناء الفترة الرئاسية الجديدة ويأتي على رأسها:
  - مخاطر الوضعية الحالية للاقتصاد العالمي والتي تتسم بتراكب وتشابك وتعقد مسارات الصدمات المتزامنة التي يعيشها العالم والتي أدت إلى تآكل القدرة على الصمود وتفاعلت تأثيراتها مجتمعة إلى ما يفوق تأثير حدوث أي منها منفردة فيما أطلق عليه المنتدى الاقتصادي العالمي مصطلح الـPolycrisis.
  - ضيق أوضاع الأسواق المالية الدولية نتيجة الارتفاعات غير المسبوقة في مستويات أسعار الفائدة العالمية، حيث ارتفعت الفائدة على الدولار من مستوى يتراوح بين صفر إلى ٠,٢٥ في المائة قبل الأزمة الروسية-الأوكرانية إلى مستويات تتراوح بين ٥,٢٥ و٥,٥٠ في المائة وفق آخر اجتماع لمجلس الاحتياطي الفيدرالي عُقد في الأول من شهر نوفمبر ٢٠٢٣، مع ما يفرضه ذلك من ضغوطات على قدرة الدول النامية على النفاذ إلى التمويل والتأثير سلباً على قيمة العملات المحلية لتلك البلدان مقابل الدولار ومن ثم تفاقم أزمات المديونية الخارجية.
  - تزايد مستويات التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط بداية من شهر أكتوبر ٢٠٢٣، والتي نتج عنها ارتفاع لمستويات المخاطر وعدم اليقين وأثرت على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات السياحة إلى دول المنطقة وخاصة مصر والأردن ولبنان على وجه الخصوص، في الوقت الذي تعول فيه مصر على عائدات السياحة والتي كانت قد شهدت وقبل شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٣ ارتفاعاً بنسبة تفوق ٢٠٪ وهو ما كان يُعول عليه لتعزيز المتحصلات من النقد الأجنبي.

- الحاجة إلى المزيد من تحفيز دور القطاع الخاص والمستثمرين المحليين والأجانب في النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمتهم في توليد الناتج وخلق فرص العمل والتصدير إلى المستويات المنشودة والكفيلة بإحداث نهضة حقيقية للاقتصاد المصري.
- ضرورة تعديل هيكل النمو الاقتصادي الحالي باتجاه دور أكبر لمساهمة كل من الاستثمار والتصدير في توليد الناتج المحلي الإجمالي حيث أسهم المكونان بنحو ٣٠٪ فقط من الناتج المسجل خلال السنوات التسع السابقة، فيما يتعين التركيز على زيادة تلك النسبة بشكل يضمن استدامة النمو الاقتصادي والارتقاء بنوعيته.
- أهمية توازن مكونات النمو الاقتصادي سواءً من حيث المشاركة النوعية نظراً لانخفاض مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية في سوق العمل المصري إلى نحو ١٥٪ من قوة العمل مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٤٧٪ وهو ما يعني فرصاً ضائعة على الاقتصاد المصري قدرها البنك الدولي بنحو ٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أو من حيث المشاركة المكانية في ظل ارتفاع نسبة مشاركة إقليم القاهرة الكبرى بنحو ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ١٣٪ فقط للمساهمة المسجلة لأقاليم الصعيد الثلاث.
- الحاجة لاستعادة التوازنات الداخلية والخارجية في ظل معاودة ارتفاع مستويات العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان المعاملات الجارية تأثراً بالتداعيات السلبية للأزمات العالمية.
- أهمية التحرك باتجاه وضع الدين العام في مستويات قابلة للاستدامة وضمان تحرك مؤشرات المديونية الداخلية والخارجية في الحدود الآمنة.
- ضرورة التركيز على تكثيف الجهود لتعزيز رأس المال البشري من خلال مواصلة الارتقاء بمستوى الخدمات التعليمية والصحية، والتحسين المستمر للمستويات المعيشية لكافة شرائح المواطنين.





استناداً إلى ما سبق، تبدو الحاجة ملحة ومصر على أعتاب فترة رئاسية جديدة إلى أن تضع الدولة المصرية تلك التحديات نصب أعينها بهدف تكاتف الجهود لصياغة سياسات كفيلة بالتغلب على تلك التحديات ومواجهتها بما يضمن مواصلة دعائم النهضة التي يربو إليها المصريون على كافة الأصعدة.

1

التوجه الاستراتيجي الأول:

تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام ومتوازن داعم لنهضة الدولة المصرية




64%
76%
MARKETING PLANNING



أبرز المستهدفات:

١ - رفع معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة إلى ما يتراوح بين ٦٪ إلى ٨٪ في المتوسط، مع تركيز أكبر على نوعية النمو الاقتصادي.

٢ - زيادة نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٠٪ من الناتج بحلول عام ٢٠٣٠.

٣ - تعزيز مكانة الاقتصاد المصري عالميًا ليُصنف كأسرع اقتصادات العالم نموًا، ومن بين أكبر عشرين اقتصاد في العالم خلال عام ٢٠٣٠ وفقًا لتقديرات الناتج بتعادل القوى الشرائية.

٤ - تبني الاستراتيجية الوطنية للاستثمار (٢٠٢٤-٢٠٣٠) لحشد استثمارات بقيمة ٢٣ تريليون جنيه.

٥ - رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ سنويًا من الناتج المحلي الإجمالي.

٦ - تحقيق نمو مطرد لحجم الاستثمارات العامة بما لا يقل عن ١٠٪ سنويًا وفق نهج انتقائي يُركز على رفع مستويات الناتج المُمكن الوصول إليه، وضمان كفاءة الانفاق الرأسمالي، خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).

٧ - رفع نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالي الاستثمارات المنفذة لنحو ٦٥٪، خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).

٨ - زيادة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ من إجمالي الاستثمارات العامة عام ٢٠٣٠.

٩ - مضاعفة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي وسط مستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تقارب ١٠٠ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).



١٠ - إنجاز عملية مراجعة شاملة لبيئة الأعمال لضمان مناخ تشريعي وتنظيمي ومؤسسي داعم لدور مصر كمركز إقليمي رائد جاذب للاستثمارات بنهاية عام ٢٠٢٤.

١١ - مضاعفة نمو حجم الصادرات، وزيادة معدل نمو قيمة الصادرات بما لا يقل عن ٢٠٪ سنوياً.

١٢ - إطلاق استراتيجية " EgyEx Triple 10 (2024-2030) " لبلوغ مستهدف تصديري ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، بالتركيز على:

- إقامة (١٠) مناطق تصديرية متخصصة في عدد من المحافظات المصرية المستهدفة.
- تطوير (١٠) عناقيد صناعية تصديرية تتسم بقوة الروابط الأمامية والخلفية.
- استهداف (١٠) أسواق تصديرية واعدة، لزيادة مستويات نفاذ السلع المصرية إليها.

١٣ - مضاعفة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ١٥٪ إلى ٣٢٪.

١٤ - تحقيق مكاسب اقتصادية بقيمة ٧٤٣ مليار جنيه نتيجة زيادة مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في سوق العمل.

١٥ - زيادة الأهمية النسبية لمحافظات الصعيد في الناتج من ١٣٪ عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٢٩/٢٠٣٠.

١٦ - ما بين ٧ الى ٨ مليون فرصة عمل مُستهدف توفيرها خلال السنوات الست المقبلة، من بينها ٥ مليون فرصة عمل في مشروعات البنية الأساسية ومشروعات قناة السويس.

١٧ - رفع مساهمة القطاع الخاص في التشغيل من ٦٠٪ عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى ٩٠٪ عام ٢٠٣٠.

١٨ - ١٥٪ سنويًا زيادة للاستثمارات العامة الموجهة لمشروعات البنية الأساسية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) وفق تبني نماذج جديدة للتمويل المستدام والشراكة مع القطاع الخاص.



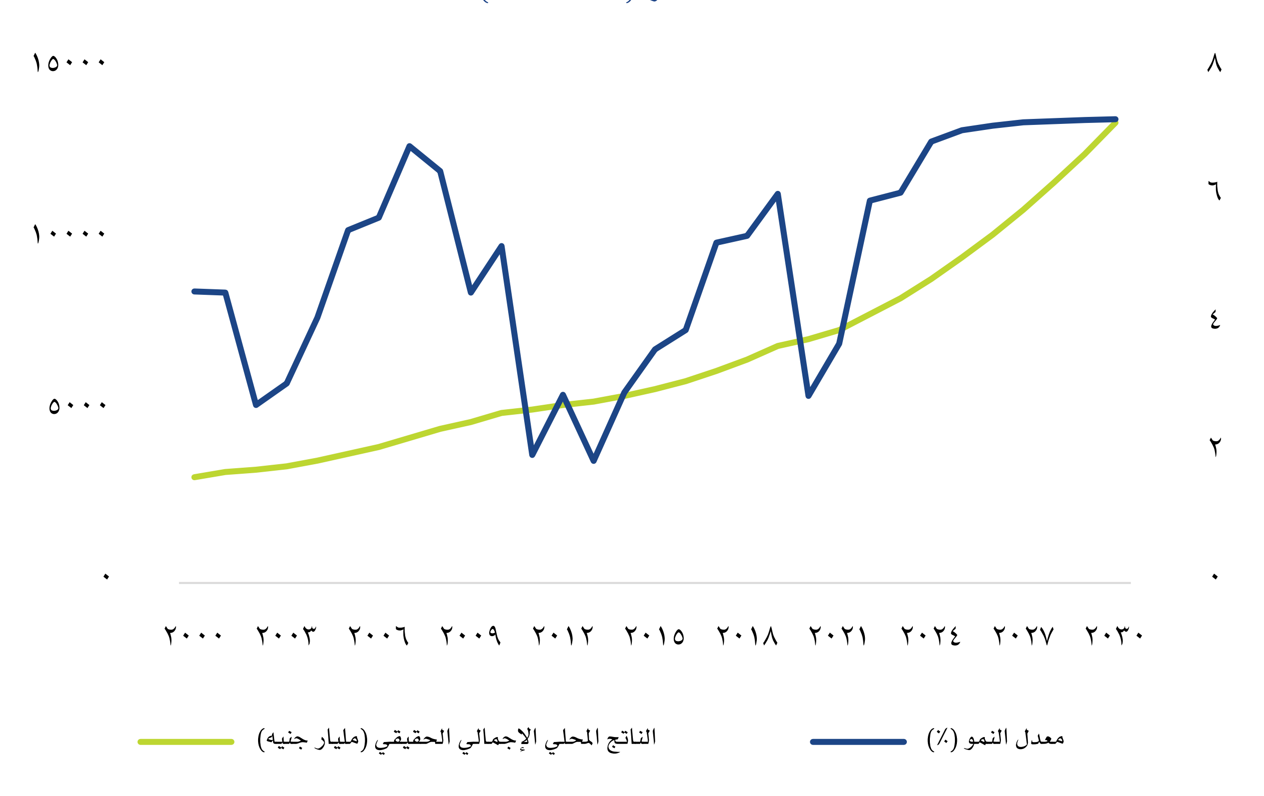
رفع وتيرة نمو النمو الاقتصادي إلى ما يتراوح بين ٦٪ إلى ٨٪ في المتوسط

تستهدف الدولة المصرية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات تواكب طموحات المصريين تتراوح ما بين ٦٪ إلى ٨٪ في المتوسط، وفق تركيز أكبر على نوعية النمو الاقتصادي.

تفوق هذه الوتيرة للنمو ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني المتوقع خلال تلك الفترة –وفق التقديرات المستقبلية لمعدل نمو السكان التي تشير إلى أن النمو السكاني سينحصر عند مستويات تتراوح بين ١,٧٪ إلى ٢٪– وذلك لضمان تحقيق زيادات مضطردة في معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإحداث تحسين مستمر في مستويات معيشة المصريين خلال تلك الفترة.

ووفق هذه الوتيرة للنمو الاقتصادي من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي المصري ليسجل خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) نحو ٧٧ تريليون جنيه، حيث من المستهدف رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من ٨,٣ تريليون جنيه للناتج المتوقع في عام ٢٠٢٣ إلى ١٣,٤ تريليون جنيه في عام ٢٠٣٠.

الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو المتوقع
خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٣٠)



المصدر: استنادًا إلى تقديرات نموذج قياسي لتقدير معدلات النمو الاقتصادي للاقتصاد المصري للفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).



أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- دعم القدرات الإنتاجية للاقتصاد المصري لرفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية إلى نحو ١١,٨٤ تريليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مُقارنة بـ ١٠,٢ تريليون جنيه قيمة الناتج للعام السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- تحفيز النمو الاقتصادي في عدد من القطاعات الاقتصادية الرائدة لا سيما قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، وقناة السويس بمعدلات نمو مستهدفة تفوق ١٠٪.
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية المتضمنة في المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتبني سياسات تستهدف زيادة نصيب قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٣٥٪.



تعزيز مكانة الاقتصاد المصري عالميًا ليُصنف كأسرع اقتصادات العالم نموًا، ومن بين أكبر عشرين اقتصاد في العالم خلال عام ٢٠٣٠

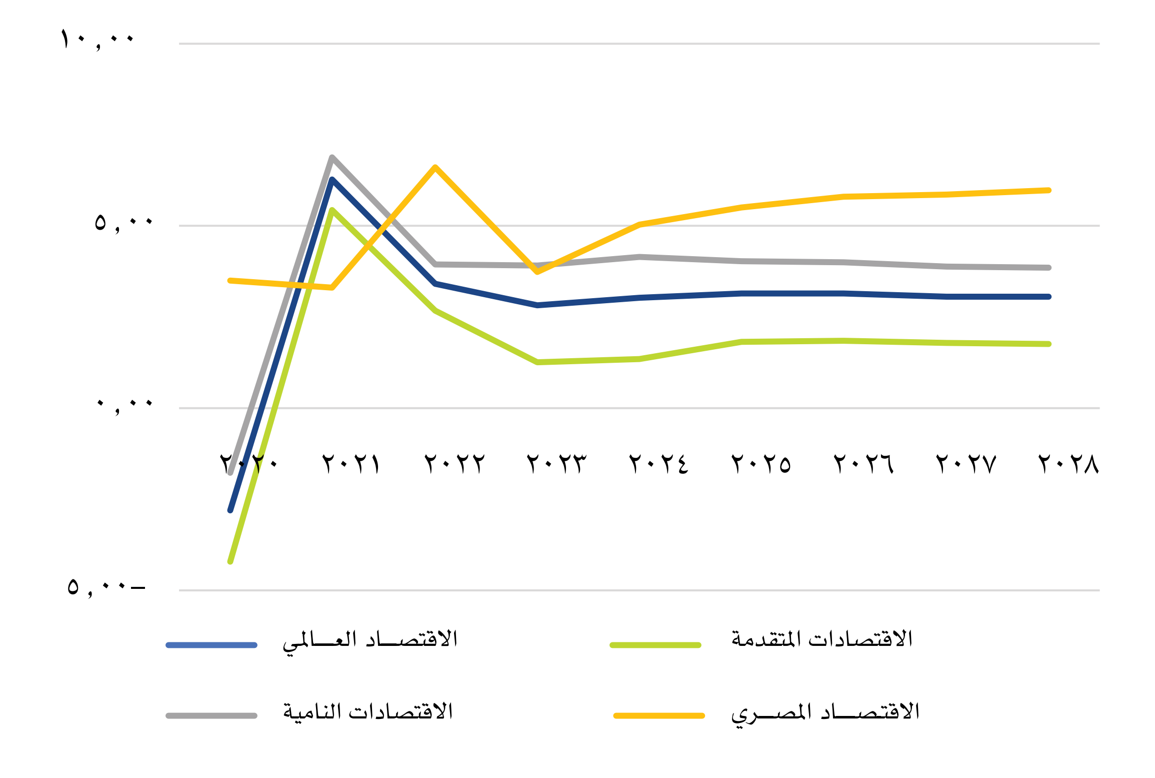
ستسعى الدولة المصرية إلى تعزيز مكانة الاقتصاد المصري دولياً ليُصنف من بين أسرع الاقتصادات العالمية نمواً خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) بما يسمح ببلوغ المستهدفات الاقتصادية الكلية الطموحة. ففي الوقت الذي من المتوقع أن تنخفض فيه معدلات نمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,١٪ سنوياً خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، من المتوقع ارتفاع معدل نمو الاقتصاد المصري إلى ٥,٦٪ سنوياً خلال نفس الفترة بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

تتوافق تلك المستهدفات كذلك مع عدد من التقديرات الدولية التي تتوقع صعود الاقتصاد المصري ليُصنف من بين أكبر عشرين اقتصادًا على مستوى العالم في عام ٢٠٣٠.

بل وفي حالة النظر إلى توقعات الناتج المحلي الإجمالي المصري بحلول عام ٢٠٣٠ بتعادل القوى الشرائية، وبحسب توقعات بعض المؤسسات الدولية ستقفز مكانة الاقتصاد المصري ليُصنف على سبيل المثال ووفق توقعات بنك ستاندرد تشارترد إلى المرتبة السابعة العالمية في ضوء المعطيات المتاحة بشأن خطط مصر الاقتصادية الحالية والمستقبلية وفرص الاقتصاد المصري الواعدة.

معدلات نمو الاقتصاد العالمي والاقتصادات المتقدمة والنامية

مقارنة بالاقتصاد المصري (٪) - (٢٠٢٠-٢٠٢٨)



المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر ٢٠٢٣



التركيز على نوعية النمو الاقتصادي وليس وتيرته عبر استهداف رفع نسبة مساهمة الاستثمار والصادرات في الناتج إلى نحو ٥٠٪

أولاً: حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية لرفع معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي) إلى نحو ٣٠٪ من الناتج من خلال:

- تحقيق نمو مطرد لحجم الاستثمارات العامة بما لا يقل عن ١٠٪ وفق نهج انتقائي يركز على اختيار المشروعات الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي والموفرة للمزيد من فرص العمل.
- مواصلة جهود تخضير الخطة الاستثمارية ما بعد "COP27" من خلال زيادة نسبة الاستثمارات الخضراء من إجمالي الاستثمارات العامة من ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات في بداية الفترة إلى ما لا يقل عن ٧٥٪ في نهايتها.
- حفز الاستثمارات الخاصة إلى مستويات تتراوح ما بين ٦٠٪ إلى ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات عبر تبني كافة السياسات اللازمة لتهيئة مناخ استثماري وبيئة أعمال جاذبة للمستثمرين وفق رؤية استراتيجية وطنية للاستثمار في مصر تركز على المجالات ذات الأولوية.
- مضاعفة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي وسط مستهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة تقارب ١٠٠ مليار دولار خلال الفترة الرئاسية الجديدة.
- مواصلة جهود جهاز التمثيل التجاري في تفعيل الشراكات الاستثمارية الدولية لتأسيس ٥٠ مشروعًا استثماريًا كبيرًا للعمل في مصر، بقيمة تقديرية تبلغ نحو ٢٩,١ مليار دولار.
- تأسيس ومواصلة العمل على تأسيس خمسة مناطق اقتصادية إقليمية كبرى جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وداعمة لتعزيز دور مصر في سلاسل الإمداد الدولية بشكل عام والعربية والإفريقية بشكل خاص في عدد من المجالات الواعدة بالنسبة للاقتصاد المصري وخاصةً فيما يتعلق بتأسيس المناطق الحرة التالية:



١ - منطقة حرة لتجارة الترانزيت.

٢ - منطقة حرة للخدمات البحرية.

٣ - منطقة حرة لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٤ - منطقة حرة لخدمات اللوجستيات.

٥ - منطقة حرة للخدمات المالية وخاصةً التكنولوجيا المالية Fintech.

- تبني أطر قانونية ومؤسسية وتنظيمية منافسة داعمة ومحفزة للاستثمارات من خلال:
  - تبني الاستراتيجية القومية للاستثمار (٢٠٢٤-٢٠٣٠) والتي ستحدد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية الداعمة للمستهدفات القومية للنمو الاقتصادي.
  - إطلاق خريطة استثمارية شاملة وديناميكية تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية، وتعرض كافة الفرص الاستثمارية على مستوى الجمهورية في صورة مشروعات قابلة للتمويل Bankable Projects.
  - تأسيس وكالة قومية للترويج للاستثمار في مصر وتكثيف التعاون مع شركات وبنوك الاستثمار الدولية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر مقابل عمولة مستهدفة جذب استثمارات أجنبية بقيمة ١٠٠ مليار دولار خلال الفترة.
  - تسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات بالاستعانة ببنوك الاستثمار وبيوت الخبرة الدولية.
  - تأسيس صندوق صانع سوق في البورصة المصرية بقيمة ٢٠-٣٠ مليار جنيه يشارك فيه عدد من المؤسسات العامة كالأوقاف والبريد والتأمينات الاجتماعية والبنوك وشركات التأمين الحكومية.
  - الاعتماد على الصناعات الكبيرة، وجذب شركة صناعية واحدة سنويًا من الشركات المدرجة في Fortune500 بقيمة مليار دولار من خلال التعاقد مع استشاري دولي متخصص.
  - تعهيد كافة الخدمات الحكومية المُقدمة للمستثمرين والمصنعين إلى شركات القطاع الخاص لفصل مقدمي الخدمة من القطاع الحكومي عن متلقيها من القطاع الخاص وفق منظومة محددة من مؤشرات قياس الأداء.
  - مواصلة جهود تبسيط بيئة الأعمال في مصر وخفض كلفة والوقت اللازم لتأسيس المشروعات من خلال التوسع في منح الرخصة الذهبية وإنشاء الشركات عبر المنصة الإلكترونية لتأسيس الشركات وحل مشكلات المستثمرين في وقت لا يتجاوز خمسة أيام عمل.





أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة الاستثمارات الكلية لتصل إلى ١,٨ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ منها (٦٠٠ مليار جنيه استثمارات خاصة مستهدفة بنسبة تناهز ٣٦٪ من إجمالي الاستثمارات الكلية و١,٠٥ تريليون جنيه استثمارات عامة بنسبة ٦٤٪ من الاستثمارات الكلية بخطة العام) لرفع معدل الاستثمار إلى ١٥,٢٪، وزيادته إلى ٢٠٪ بنهاية خطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بما يدعم النمو الاقتصادي والتشغيل.
- مواصلة جهود تخضير الخطة الاستثمارية ما بعد "COP27" لترتفع بشكل مطرد من ٤٠٪ من إجمالي الاستثمارات خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى ٥٠٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

ثانياً: مضاعفة معدل نمو حجم الصادرات وزيادة معدل نمو قيمة الصادرات إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ سنويًا لتصل إلى ١٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠

- تستهدف الدولة المصرية وبشكل أساسي التحول إلى نموذج للنمو الاقتصادي قائم على التصدير استنادًا إلى المقومات الإنتاجية العديدة المتوفرة في الاقتصاد المصري. ولتحقيق تلك المستهدفات سيتم العمل على عدد من المحاور بما يشمل:

إطلاق استراتيجية "EgyEx Triple 10" لدفع الصادرات المصرية إلى نحو ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال:

  - إقامة (١٠) مناطق تصديرية متخصصة في عدد من المحافظات المصرية المستهدفة كاملة المرافق، والتراخيص.
  - تطوير (١٠) عناقيد صناعية تصديرية وفق روابط أمامية وخلفية قوية على صعيد القيمة المضافة والتشغيل.
  - استهداف (١٠) أسواق تصديرية أساسية لزيادة مستويات نفاذ السلع المصرية إليها.

- إنشاء أكاديمية وطنية للتدريب الفني وفقًا لتخصصات المناطق الاقتصادية المستهدفة، ويتم تنفيذ ذلك من خلال التدريب الفني الصناعي لما لا يقل عن ٥٠٠ ألف متدرب سنويًا.
- إسناد إدارة المناطق الحرة والصناعية المخصصة لشركات القطاع الخاص لصياغة أساليب جديدة لتقديم الخدمات، وإدارة عملية التواصل بين المستثمرين والحكومة، على غرار عدد من التجارب الدولية الناجحة.
- تكثيف توجيه المساندة التصديرية لدعم القطاعات ذات الأولوية وفق منظومة استهداف للصادرات ذات الميزة النسبية والتنافسية.
- تطوير برنامج المساندة التصديرية بما يتلاءم مع طموحات المصدرين بالتركيز على السداد الفوري للمساندة التصديرية بمجرد وصول حصيلة التصدير للبنك.



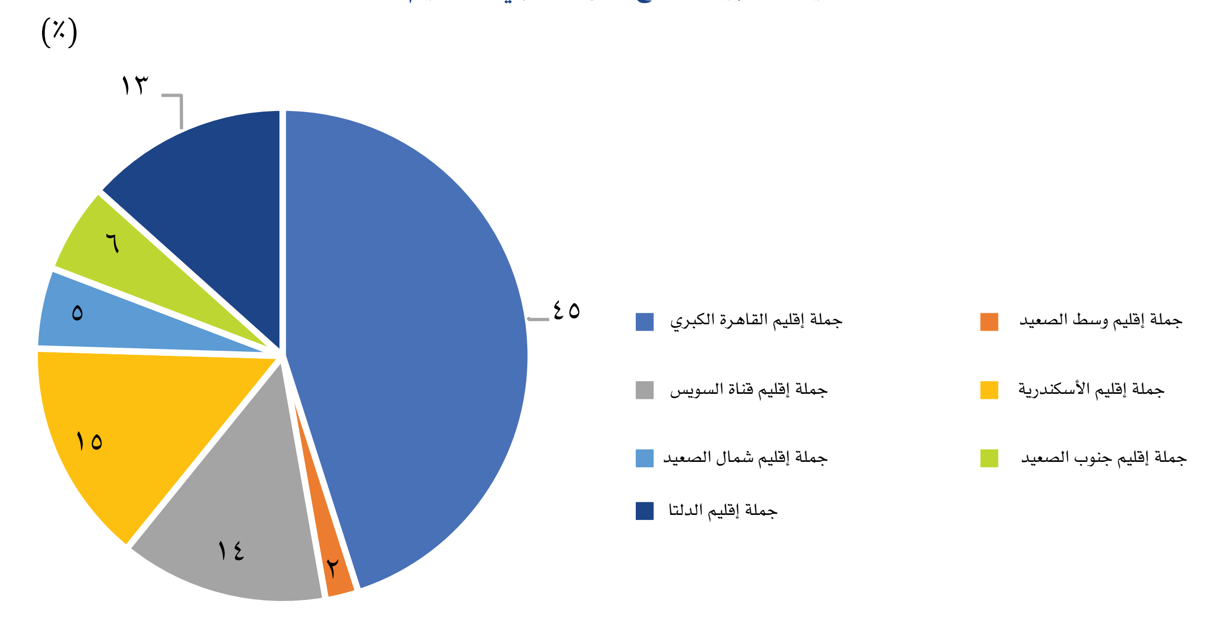


ترسيخ دعائم نمو قائم على التنمية المكانية المتوازنة والتمكين الاقتصادي للمرأة المصرية

- ستواصل الدولة المصرية مساعيها لتحقيق التنمية المكانية والمحلية ّ والتي تعتبر إحدى ركائز العدالة الاجتماعية من خلال سدِّ الفجوات التنموية ً الجغرافية، خاصة ً في المناطق الريفية والحدودية وفق رؤية مصر ٢٠٣٠، عبر استهداف الفئات ذات الدخل المحدود وتمكين المجتمعات اقتصاداً واجتماعيا، وتهيئة البيئة المحلية لإحداث التنمية وفق معايير وأسس ترتكز على الإنتاجية والاستدامة، للحدِّ من التفاوتات بين المناطق المختلفة. وتتضمن التنمية المكانية والمحلية إتاحة جودة الخدمات الأساسية وتحسينها في جميع الأقاليم والمحافظات، خصوصا في مجالات ً الصحة والتعليم والتشغيل وزيادة الفرص الاستثمارية بالمناطق الأكثر احتياجاً.

- نستهدف خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) توزيع مقومات النمو الاقتصادي على كافة محافظات الجمهورية لضمان التنمية المكانية المتوازنة من خلال:

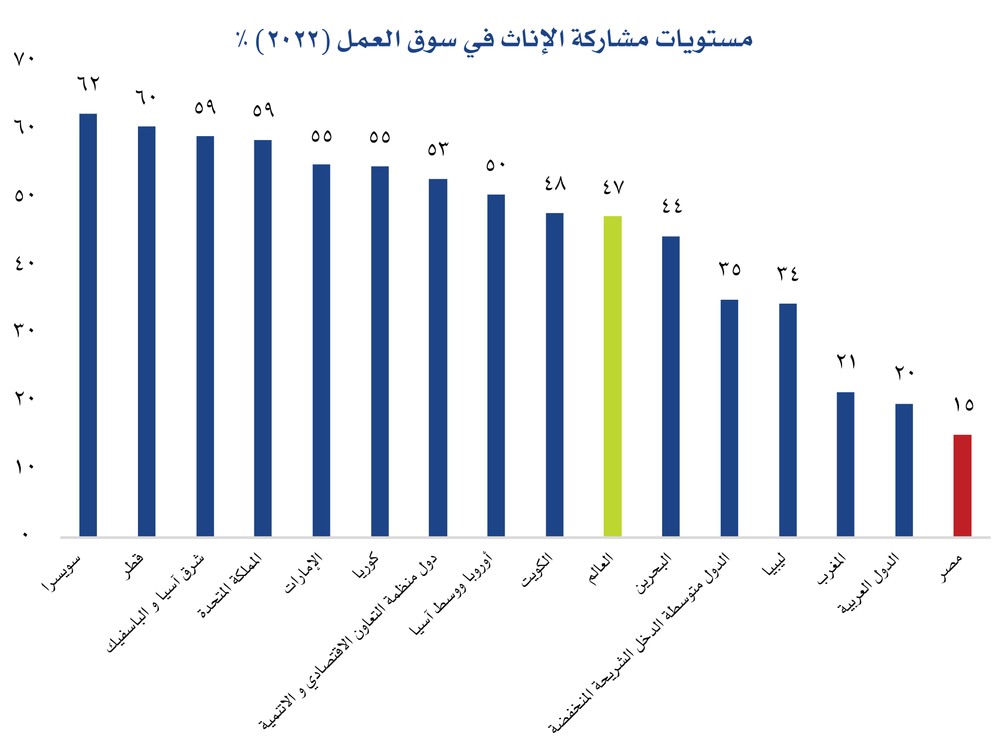
  - تخطيط المجمعات الصناعية التي تم بناؤها؛ بما يتماشى مع المزايا النسبية للمحافظات المصرية بالبناء على الجهود التي يقوم بها المجلس الوطني للتنافسية بإصدار مؤشر التنافسية بين المحافظات المصرية بهدف تدعيم أداء مصر التنافسي، وتحفيز المحافظات على تحسين أدائها التنافسي، بما يدعم القدرات الإنتاجية والتصديرية للقطر المصري بحسب مقوماته الجغرافية.



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.



- زيادة الأهمية النسبية لمشاركة محافظات الصعيد في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣٪ في بداية الفترة إلى ٢٠٪ في نهايتها من خلال حفز الاستثمارات العامة والخاصة الموجهة لمحافظات الصعيد، وزيادة مستويات جاذبيتها من خلال تفعيل حوافز الاستثمار الموجهة إلى تلك المناطق، وزيادة استثمارات "برنامج تنمية الصعيد" إلى ما لا يقل عن ٥٠ مليار جنيه، ومضاعفة عدد المشروعات في إطار البرنامج بالاستفادة من الشراكات الدولية الفاعلة.
- خفض نسب الفقر في القرى المصرية الأكثر احتياجًا إلى النصف، من خلال تركيز المبادرات التنموية القومية ويأتي على رأسها مشروع "حياة كريمة" بالمناطق الأكثر احتياجًا لإحداث أثر تنموي ملموس، توحيد جهود كافة المؤسسات الدولية على نهج التمكين الاقتصادي للفقراء كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، وربطه بالتنمية الريفية كمدخل للقضاء على الفقر والجوع، وتوفير العمل اللائق.
- كما سيتم التركيز على رأب الفجوة النوعية في سوق العمل من خلال تبني السياسات اللازمة لزيادة مستويات مرونة سوق العمل المصري بما يسمح بالمزيد من المشاركة الاقتصادية للمرأة المصرية في سوق العمل من خلال تبني كافة الآليات اللازمة لمضاعفة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة من ١٥٪ إلى ٣٢٪، ورأب ثُلث فجوة النوع في سوق العمل لتتخفض من ٥٠٪ إلى ٣٣٪، بما من شأنه تحقيق مكاسب اقتصادية بقيمة ٧٤٣ مليار جنيه نتيجة زيادة مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية في سوق العمل استناداً إلى تقديرات المؤسسات الدولية للمكاسب الاقتصادية المتوقعة لرأب الفجوة بين الجنسين في سوق العمل.



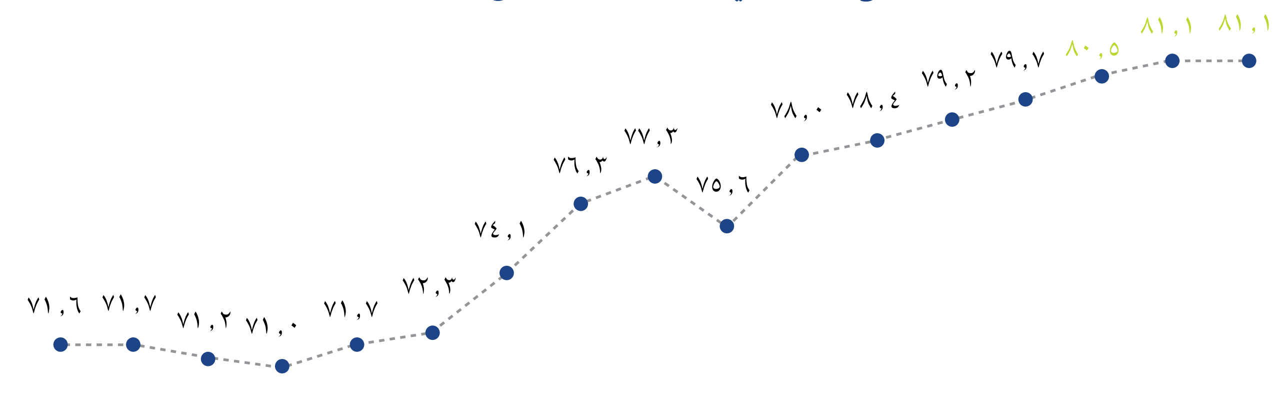
المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.



التركيز على وتيرة نمو اقتصادي داعمة للتشغيل لتوفير ما يتراوح بين ٧ إلى ٨ مليون فرصة عمل

- من المستهدف بحسب معدلات النمو المستهدفة توفير ما يتراوح بين ٧ إلى ٨ مليون فرصة عمل على مدار الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) من خلال العمل على زيادة معدل النمو السنوي في أعداد المشتغلين بالتركيز على القطاعات الاقتصادية ذات المستويات المرتفعة لمرونة التشغيل والقطاعات القائدة الموفرة لفرص العمل في الاقتصاد المصري. تشمل من بينها نحو ٥ ملايين فرصة عمل في مشروعات البنية الأساسية ومشروعات قناة السويس. كما أنه من المستهدف أن يتم توفير نحو ٣ مليون فرصة عمل بالخارج خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) وفقا لتقديرات وزارة العمل.

مساهمة القطاع الخاص في التشغيل (٢٠٠٩–الربع الثالث ٢٠٢٣) - ٪

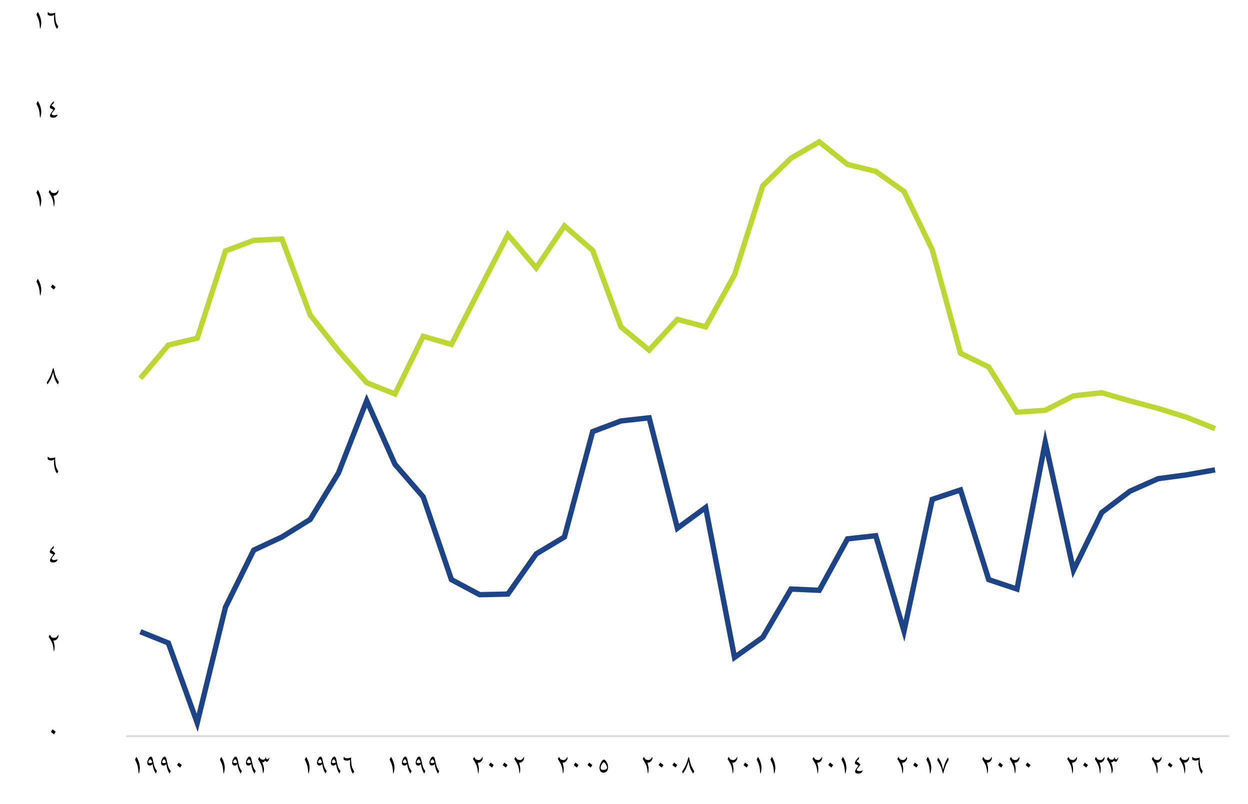


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- سيتم على وجه الخصوص تبني استراتيجية وطنية للتشغيل خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) تركز على المواءمة ما بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل من خلال التغذية المرتدة ما بين المجالات ذات الطلب الأكثر على العمالة وأعداد الخريجين والمتدربين في المجالات المختلفة المطلوبة لسوق العمل، بما يساعد على تقليل الضغوطات على سوق العمل من قِبَل المتدفقين الجُدد وتقليل أعداد المتعطلين عن العمل، بالتالي تحقيق زيادة مطردة في أعداد المشتغلين في القطاع الخاص لترتفع مساهمته في التشغيل إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

- وعلى صعيد النمو الاحتوائي، ستواصل الدولة المصرية مساعيها لإحداث خفض كبير لمعدلات البطالة والتي من المتوقع أن تسجل خلال العقد الجاري أدنى مستوياتها على الإطلاق خلال أربعين عاماً حيث من المتوقع أن تسجل متوسطاً سنوياً يقدر بنحو ٧,٦٪ بحسب تقديرات المؤسسات الدولية.





المصدر: صندوق النقد الدولي.



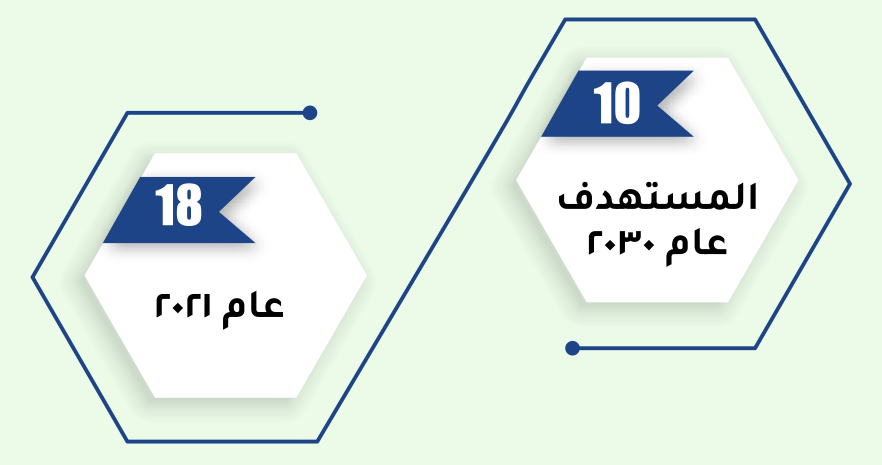
أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تنمية المشروعات المُتوسطة والصغيرة لتوسيع الطاقة الاستيعابيّة لسوق العمل لتوفير حوالي ٩٠٠ ألف فرصة عمل، بما يُسهم في الإبقاء على مُعدّلات البطالة عند مُستوياتها المُنخفضة في حدود ٧,٣٪-٧,٥٪ عام ٢٠٢٤/٢٣.
- توفير نحو ٣ مليون فرصة عمل بالخارج خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) وفقا لتقديرات وزارة العمل.

- لمواصلة المكتسبات المهمة والنقلة النوعية التي شهدتها مصر في مستويات البنية الأساسية، سيتم العمل على زيادة الاستثمارات العامة الموجهة لمشروعات البنية الأساسية في إطار الموازنة العامة للدولة بنسبة ١٥٪ سنويًا وفق تبني نماذج جديدة للتمويل المستدام لمشروعات البنية الأساسية بما يشمل إصدارات الصكوك والسندات والتمويل المختلط ونماذج الاستثمار المستدام والمؤثر، للتوسع في مشروعات البنية الأساسية بما يخدم النمو والتنمية الاقتصادية وسط مشاركة مستهدفة من القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية لا تقل عن ٤٠٪ في إطار تنفيذ سياسة ملكية الدولة.
- هذا الأمر سيسمح باستمرار الإنجاز الملموس الذي حققته مصر في الآونة الأخيرة عل صعيد التطوير المستمر لمستويات البنية الأساسية وتحسن تصنيف مصر في عدد من المؤشرات الدولية ذات الصلة، حيث تستهدف الدولة على سبيل المثال مواصلة تحسين مصر مكانتها في مؤشر جودة الطرق العالمي لتصل إلى المرتبة العاشرة في عام ٢٠٣٠ مقارنة بالمرتبة ١٨ في عام ٢٠٢١ وذلك بعد تسجيلها لتقدم بنحو ١٠٠ مركزاً في هذا المؤشر في ظل الاستثمارات الكبيرة التي شهدتها مشروعات الطرق في الآونة الأخيرة.
- من جهة أخرى، من المتوقع استمرار تلك المشروعات في توفير المزيد من فرص العمل للمصريين حيث من المستهدف أن توفر مشروعات البنية الأساسية ومشروعات قناة السويس نحو ٥ ملايين فرصة عمل حتى عام ٢٠٣٠ وفقاً للتقديرات الرسمية.

تقدم مصر في مؤشر جودة الطرق بما لا يقل عن ٨ مراكز

ترتيب مصر في مؤشر جودة الطرق



المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي.



المزيد من تمكين القطاع الخاص في إطار الالتزام بتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول



- مع انتهاء المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي في أبريل ٢٠٢٤، ستركز الدولة المصرية على إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تستهدف المزيد من تمكين القطاع الخاص ورفع نسبة مساهمته في الاستثمارات المنفذة إلى نحو ٦٥٪، وتبني العديد من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تستهدف مواصلة تطوير بيئة الأعمال وتعزيز مستويات الحوكمة والنزاهة والشفافية.

- وفي هذا الإطار، يأتي مواصلة الدولة المصرية لتنفيذ "سياسة ملكية الدولية" والتي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢٢ والتي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى دول الشرق الأوسط على رأس الإجراءات الإصلاحية المستقبلية التي تعتزم الدولة المصرية المضي قدماً في تنفيذها حتى عام ٢٠٣٠ وذلك بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الدولية الرائدة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية.

> يأتي مواصلة الدولة المصرية لتنفيذ "سياسة ملكية الدولية" والتي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية بنهاية عام ٢٠٢٢ والتي تعتبر الأولى من نوعها على مستوى دول الشرق الأوسط على رأس الإجراءات الإصلاحية المستقبلية التي تعتزم الدولة المصرية المضي قدماً في تنفيذها حتى عام ٢٠٣٠ وذلك بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الدولية.



- ولتنفيذ سياسة ملكية الدولة **ستركز الإصلاحات المقبلة على عدد من البنود ذات الصلة برنامج الطروحات العامة، وتحسين وحوكمة أداء الشركات المملوكة للدولة، وضمان المنافسة والحياد التنافسي** من خلال العديد من الإجراءات والتي تشمل من بينها:

  - **مواصلة تنفيذ برنامج الطروحات العامة** والذي تضمن تخارج الدولة من ٣٥ شركة وأصل مملوكاً لها بداية من الربع الأول لعام ٢٠٢٣ وحتى الربع الأول من عام ٢٠٢٤. ففي هذا الإطار تم التخارج الكامل أو الجزئي للدولة من ١٣ شركة ساهمت فيها الدولة بقيمة نحو ٥ مليارات دولار، خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٣). فيما تخطط الدولة خلال الفترة المقبلة استمرار تنفيذ برنامج الاكتتابات الحكومية وتخارج الدولة من حصص تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٦٠٪ من ملكية عدد من الأصول المملوكة لها خلال الفترة (أكتوبر ٢٠٢٣ - يونيو ٢٠٢٤) بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي.

  - **تفعيل دور الوحدة المركزية التي تم تأسيسها داخل مجلس الوزراء لتنفيذ سياسة الملكية،** والمعنية بمختلف الإجراءات الخاصة بملف الطروحات، والعمل على تذليل أي عقبات من الممكن أن تواجه عمليات التنفيذ لما سيتم طرحه من شركات، وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية العاملة بهذا الملف الحيوي. والاستشاريين الدوليين، لمساعدة الحكومة المصرية في إتمام عمليات الطروحات، جنباً إلى جنب مع بنوك الاستثمار.

  - **تنفيذ الاتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية IFC، ذراع مجموعة البنك الدولي لتمكين القطاع الخاص،** والتي تعمل بموجبها مؤسسة التمويل الدولية مستشاراً استراتيجياً للحكومة لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية. وتُعد الاتفاقية هي الأولى التي يتم توقيعها عقب إقرار إطار الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك الدولي ٢٠٢٣- ٢٠٢٧ (CPF)، في مايو ٢٠٢٣، والتي من بين محاورها الرئيسة تمكين القطاع الخاص وخلق البيئة المواتية الداعمة للاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص وتحفيز فرص العمل، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية يتركَّز عملها على القطاع الخاص في الأسواق الناشئة وتنفذ مجموعة من أكبر برامجها في مصر، حيث تبلغ إجمالي استثمارات المؤسسة في مصر نحو ٧ مليارات دولار في قطاعات متعددة من بينها البنية التحتية والطاقة المتجددة والتصنيع الزراعي والشركات الناشئة والقطاع المالي، إلى جانب محفظة استشارات ودعم فني بقيمة ٣٤ مليون دولار.



- ووفقًا للاتفاقية، تقوم مؤسسة التمويل الدولية IFC، بتقديم الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية، والمساعدة في هيكلة وإعداد الشركات المستهدف طرحها للقطاع الخاص، وتحسين حوكمة الشركات، بما يعزز التدفقات الرأسمالية ويدعم رؤية الدولة لتحقيق التعافي الاقتصادي. وسيكون تنفيذ اتفاقية الخدمات الاستشارية بالتنسيق الوثيق مع وحدة الطروحات الحكومية بمجلس الوزراء، بهدف تفعيل وتسريع وتيرة تنفيذ برنامج الطروحات للقطاع الخاص لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال هيكلة الأصول المستهدف طرحها وإعدادها لعملية الطرح وتحسين آليات الحوكمة في هذه الشركات، وتنفيذ عمليات الطرح التي سيتم الاتفاق عليها.

> "توجه الحكومة المصرية لتفعيل إطار الشراكة الاستراتيجية بين جمهورية مصر العربية ومجموعة البنك الدولي ٢٠٢٣- ٢٠٢٧ (CPF)، بهدف تمكين القطاع الخاص وخلق البيئة المواتية الداعمة للاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص وتحفيز فرص العمل، حيث تعكس الاتفاقية التزام الدولة المصرية بتنفيذ خطتها لتمكين القطاع الخاص.



- **تبني الإصلاحات اللازمة للفصل بين وظيفة الدولة كمالك للأصول ومنظم للأسواق وصانع للسياسات** وضمان الحياد التنافسي من خلال:

- توجه الحكومة لاستكمال خطواتها الجادة في الآونة الأخيرة نحو دراسة فصل تبعية الجهات المُنظمة لقطاعات المرافق العامة عن الوزارات التابعة لها في ظل قرار السيد رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٧ بتشكيل لجنة لإعادة صياغة القرارات والقوانين الخاصة بتأسيس الجهات المُنظمة بقطاعات المرافق بغية استقلالية تلك الجهات عن الوزارات وعدم ذكر التبعية على أن يرأس اللجنة السيد المستشار رئيس هيئة مستشاري مجلس الوزراء، وضم ممثلين من وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول والثروة المعدنية، والاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

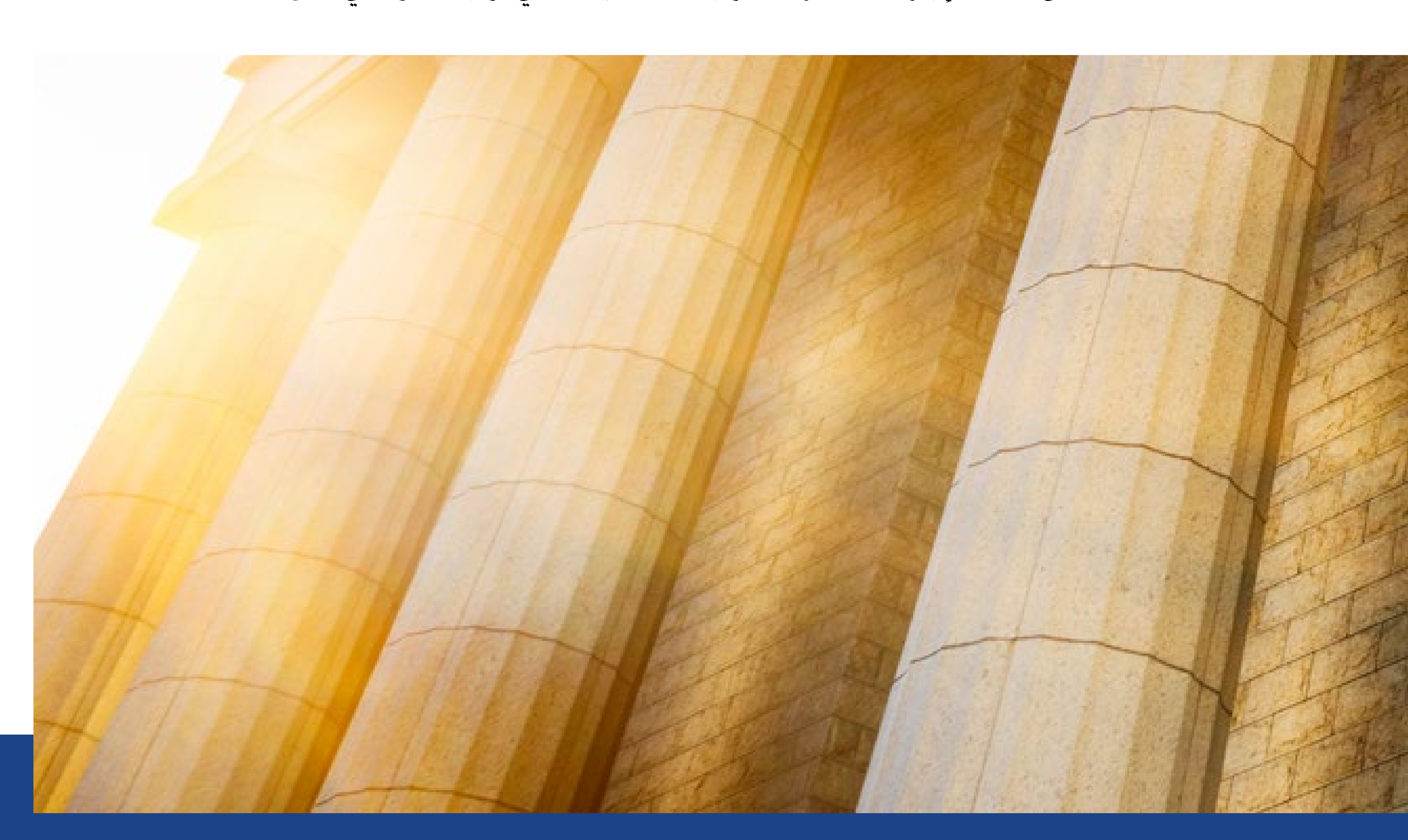
- **البدء في تفعيل إلغاء المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة بصدور قانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣**، والذي يلغي كل الإعفاءات من الضرائب والرسوم للشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم في ملكيتها والإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية التي تباشرها، وتخضع للقوانين المنظمة لتلك الأنشطة، بهدف تحقيق المساواة بين القطاع الخاص وبين كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها وكياناتها وشركاتها أو الشركات التي تساهم في ملكيتها عند ممارسة أنشطة استثمارية أو اقتصادية، بما يعزز الشفافية والحياد التنافسي في السوق المصرية.

- **مباشرة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تنفيذ استراتيجية خاصة للحياد التنافسي** في إطار استراتيجية الجهاز للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥، والتي ترتب عليها مجموعة من الإجراءات التنفيذية من أبرزها: إنشاء اللجنة العليا لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي، بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من السادة الوزراء والجهات المعنية، ويتولى جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الأمانة الفنية للجنة، بما يسهم في تعزيز دوره في تدعيم آليات الحياد التنافسي والحد من السياسات الضارة بالمنافسة.



- حوكمة إدارة الشركات المملوكة للدولة لتحقيق أعلى عائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال:

  - **تفعيل دور الوحدة المركزية التي تم تأسيسها في مجلس الوزراء المصري وفقا للقرار رقم ٩ لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار** الصادرة في مايو ٢٠٢٣ التي ستتولى جمع البيانات عن الشركات المملوكة للدولة وتكون قراراتها ملزمة لإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة سواء بالبيع أو نقل التبعية من جهة إلى أخرى.
  - **تفعيل القرار رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٠٢٣ بتشكيل لجنة متخصصة بدراسة إعداد قائمة مالية موحدة لجميع الهيئات والشركات المملوكة للدولة** بهدف مراجعة سياسة توزيع الأرباح للشركات المصرية المملوكة للدولة، ووضع سياسة موحدة لتوزيع أرباح الشركات والهيئات الاقتصادية.
  - التوجه في إطار التوجيه الرئاسي **بإجراء تقييم شامل للجهات الاقتصادية العامة، يتضمن التطوير الإداري والمالي**، وتعزيز الموارد الداخلية، والاستغلال الأمثل للموجودات، وترشيد النفقات، والتغطية الأمثل لالتزاماتها، نحو تشكيل اللجنة العليا للهيئات الاقتصادية والتي تهدف إلى:
    - مساعدة الهيئات العامة الاقتصادية على تحسين مستوى أدائها.
    - التنسيق فيما بينهم في تحقيق سياسات الدولة واستراتيجياتها.
    - الاتفاق على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات التي تواجهها أو التي تعيق الأداء.



2 التوجه الاستراتيجي الثاني:

سياسات اقتصادية قابلة للتوقع وداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي




450
305
210
175
0



أبرز المستهدفات:

١ - تركيز السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار السعري في إطار سياسة استهداف التضخم وخفض معدلات التضخم إلى ما لا يزيد عن ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

٢ - مواصلة التركيز على زيادة مستويات كفاءة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية.

٣ - مواصلة تبني سياسة مرنة لسعر الصرف لتعزيز مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات لتعزيز مرونة الصادرات، والإبقاء على مستويات منخفضة لعجز ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز ٢٪.

٤ - إطلاق مصر لعملة رقمية صادرة عن البنك المركزي المصري ممثلة في الجنيه الرقمي (E-Pound) بحلول عام ٢٠٣٠ لدعم تنافسية العملة الوطنية وزيادة كفاءة السياسة النقدية.

٥ - مواصلة تطوير القطاع المالي المصري واستغلال الفرص التي يتيحها التحول الرقمي لرفع نسبة الشمول المالي إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، ، ممثلة في الخدمات المالية ونظم الدفع الرقمية لرفع عدد المحافظ المالية الرقمية إلى نحو ٨٠ مليون محفظة رقمية بحلول عام ٢٠٣٠.

٦ - تطبيق مبدأ وحدة وشمولية الموازنة، ومواصلة التحول الكامل نحو تبني موازنة البرامج والأداء لزيادة مستويات فعّالية الإنفاق الحكومي، وإصلاح الهيئات الاقتصادية لضمان حوكمتها وتشجيعها على تدبير التمويل من موارد ذاتية لتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة.

٧ - خفض دين أجهزة الموازنة من ٩٦٪ في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى نحو ٧٥٪ في عام ٢٠٣٠/٢٠٢٩، وخفض عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يزيد عن ٥٪، كمعيار عالمي لاستقرار الاقتصاد الكلي.



٨ - خفض فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة إلى نحو ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وإطالة عمر دين أجهزة الموازنة ليقترب من ٧ سنوات في المدى المتوسط لتخفيض الحاجة إلى التمويل السريع.

٩ - تبني برنامج قومي لحشد الموارد من النقد الأجنبي لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات بعائدات مستهدفة بحدود ٣٠٠ مليار دولار بما يمثل قرابة ثلاثة أضعاف المستويات الحالية المحققة من النقد الأجنبي من خلال:

- رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية بما لا يقل عن ٢٠٪ سنويًا بما يُمكن الاقتصاد المصري من بلوغ مستهدف تصديري بحدود ١٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠.
- رفع معدل نمو عائدات السياحة بنسبة ٢٠٪ سنويًا لتصل إلى ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠.
- نمو تحويلات العاملين بالخارج بنسبة ١٠٪ سنويًا لبلوغ مستهدف ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٣٠.
- زيادة معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتضمن الاستثمار في العقار بنسبة ١٠٪ سنويًا لتصل إلى نحو ١٩ مليار دولار عام ٢٠٣٠.
- رفع معدل نمو عائدات قناة السويس متضمنة عائدات تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة ٤ مليارات دولارات إلى نحو ١٠٪ سنويًا لتبلغ مستهدف بقيمة ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٣٠.
- رفع معدل نمو صادرات خدمات التعهيد بنسبة ١٠٪ سنويًا لتبلغ مستهدف بقيمة ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٣٠.



التركيز على الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو الاقتصادي

- ستواصل الدولة المصرية في المستقبل البناء على المكتسبات المحققة في إطار المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والتي تم تنفيذها خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، من خلال المضي قدمًا في إنجاز المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي عبر مواصلة التركيز على الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو الاقتصادي والتشغيل (٦ محاور إصلاح، و٣٢ سياسة وهدف، و٨٨ إصلاحًا هيكليًا إجرائيًا وتشريعيًا ذا أولوية من إجمالي ٣١٠ إجراءات إصلاحية).

- إطلاق المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي متضمنة المزيد من التركيز على الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية وتبني سياسات تستهدف زيادة مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٥٠٪ من الناتج بحلول عام ٢٠٣٠.



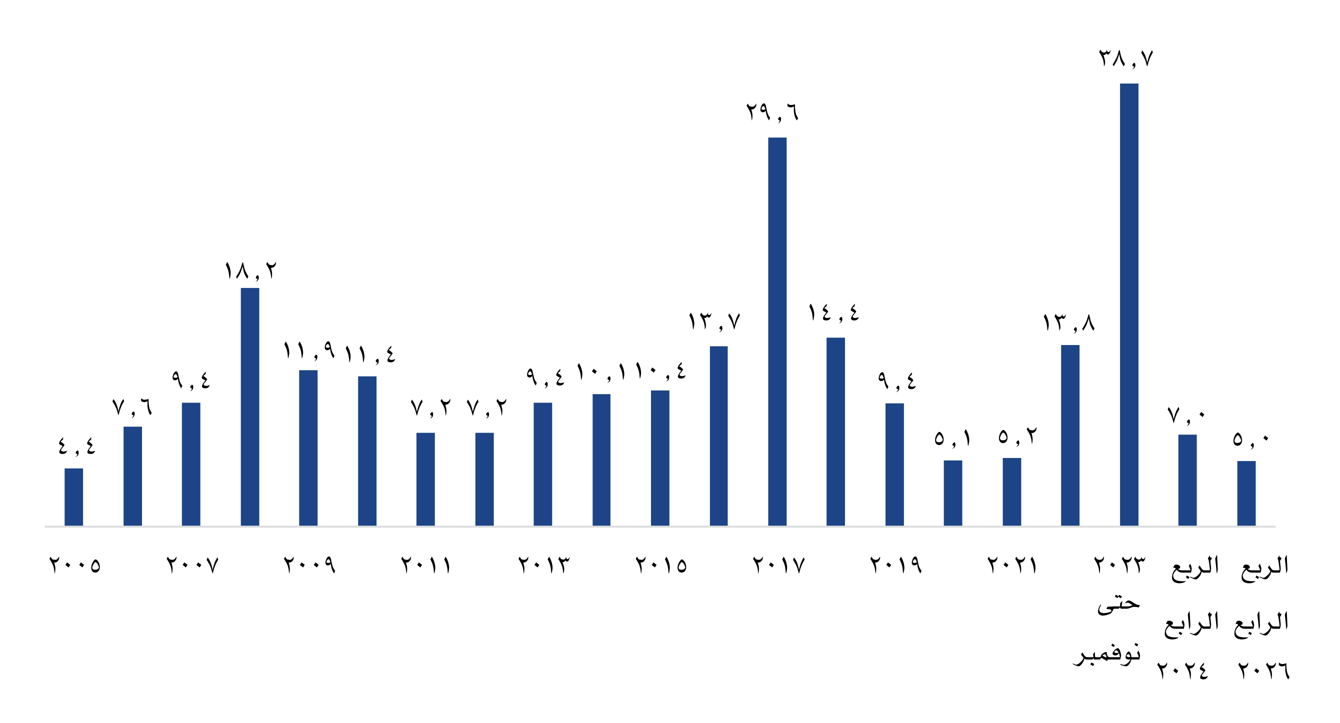
التحرك باتجاه المزيد من تحقيق الاستقرار السعري والمالي

- ستركز الدولة المصرية مساعيها لمواصلة تركيز السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار السعري وخفض معدلات التضخم إلى المستويات المستهدفة في إطار سياسة استهداف التضخم، وبحيث يصل إلى ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، ومواصلة خفضه إلى ٥٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦، واستهداف بقائه عند مستويات منخفضة لا تزيد عن ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

- في هذا الإطار، من المتوقع بدء انحسار الضغوطات التضخمية التي تواجه الاقتصاد المصري بداية من عام ٢٠٢٤ ليسجل معدل التضخم نحو ٩,٢٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٨).

- يستلزم هذا الأمر التركيز على ضبط مستويات التوسع في المعروض النقدي وربطه بالزيادة المسجلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لاحتواء الضغوط التضخمية المدفوعة بزيادة مستويات الإصدار النقدي بما يفوق معدلات النمو الاقتصادي.

معدل التضخم الأساسي (٢٠٠٥-الربع الرابع ٢٠٢٦) (٪)

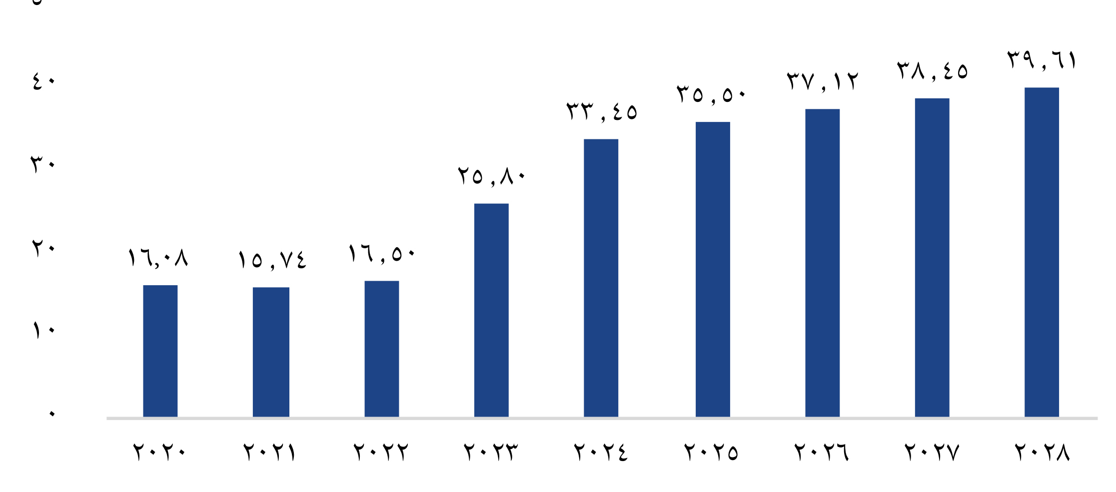


المصدر: البنك المركزي المصري.

- كما ستهتم الدولة بتقليل مستويات انكشاف البنوك المصرية على الاقتراض من الخارج وفق تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الجزئية والكلية Macro and Macroprudential Policies ومواءمة آجال استحقاق الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية لتحقيق الاستقرار المالي.

- وستعمل على استغلال الفرص التي يتيحها التحول الرقمي على صعيد مواصلة تطوير القطاع المالي المصري وزيادة مستويات كفاءة السياسة النقدية، ودفع وتكاتف الجهود الوطنية على صعيد إطلاق مصر لعملة رقمية صادرة عن البنك المركزي المصري ممثلة في الجنيه الرقمي (E-Pound) بحلول عام ٢٠٣٠ بما يدعم تطور وتنافسية الاقتصاد المصري، ومواكبته للتحولات الدولية المتسارعة على صعيد إصدار العملات الرقمية. وستواصل في هذا الإطار جهودها لتطوير القطاع المالي المصري ورفع نسبة الشمول المالي إلى ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة عدد المحافظ المالية الرقمية إلى نحو ٨٠ مليون محفظة رقمية بحلول عام ٢٠٣٠ لدعم النمو الاقتصادي الاحتوائي.





المصدر: صندوق النقد الدولي.

- وعلى صعيد سعر الصرف، سيتم العمل على مواصلة تبني سياسة مرنة لسعر الصرف لتعزيز مرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات بالتوازي مع التحسن في الحصيلة من النقد الأجنبي وبحيث يتم تغطية الفجوة بين سعري الصرف الرسمي وغير الرسمي خلال فترة زمنية محددة، حيث من المتوقع في هذا الإطار، وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي تسجيل سعر صرف الجنيه مقابل الدولار لنحو ٣٦,٨٣ جنيهاً في المتوسط خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٨) في ظل توقع احتواء العجز في ميزان المعاملات الجارية لعجز عند مستوى ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط سنوياً خلال تلك الفترة.

- كما ستهتم الدولة بتقليل مستويات انكشاف البنوك المصرية على الاقتراض من الخارج وفق تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الجزئية والكلية Macro and Macroprudential Policies ومواءمة آجال استحقاق الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية لتحقيق الاستقرار المالي.



أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- استخدام كافة أدوات السياسة النقدية للحد من الضغوطات التضخمية والتحرك باتجاه خفض معدلات التضخم إلى المستويات المستهدفة في إطار سياسة استهداف التضخم، وبحيث يصل إلى ٧٪ (±٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤،

INFLATION



مواصلة جهود الانضباط المالي والتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام

- يعتبر **الحفاظ على الانضباط المالي** على رأس أولويات السياسة المالية، حيث يجري العمل على تبني استراتيجية تنمية الإيرادات العامة عبر تعزيز الإيرادات الضريبية، وترشيد الانفاق الحكومي وذلك من خلال:
  - استهداف زيادة متوسط معدل نمو الإيرادات العامة إلى ١٨٪ خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، في مقابل ١٦,٥٪ في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣.
  - زيادة قيمة الإيرادات العامة بنحو ١,٣ تريليون جنيه خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧ لتصل الي ١٠,١ تريليون جنيه مقابل ٨,٨ تريليون في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣ من خلال تبني كافة الإصلاحات المالية التي من شأنها توسيع القاعدة الضريبية ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.
  - متابعة وتحديث تنفيذ استراتيجيه تنميه الايرادات العامة بما يضمن زياده الحصيلة الضريبية بنحو نصف بالمائة من الناتج سنوياً مع استمرار واستقرار ووضوح وعدالة السياسات الضريبية المتبعة.
  - تسجيل فائض أولي بحدود ٢,٤٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧ مقابل عجز بمتوسط بلغ نحو ٠,٥٪ في الرصيد الأولي للموازنة مسجل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣.
- كما تهتم السياسة المالية بالتحرك باتجاه مسارات أكثر استدامة للدين العام، عبر خفض نسبة مدفوعات خدمة الدين الحكومي إلى نحو ٨٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٣٠، وإطالة عمر دين أجهزة الموازنة ليقترب من ٧ سنوات في المدى المتوسط لتخفيض الحاجة إلى التمويل السريع، واستهداف خفض متوسط نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج إلى ٨٥٪ خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٧، في مقابل ٩١٪ في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣.
- كما سينصب جانب كبير من الاهتمام على **دراسة تنفيذ عدد من البدائل لتخفيف عبء المديونية الخارجية**، عبر التنسيق مع المجتمع الدولي لإطلاق الدول النامية لمبادرة عالمية لمبادلة الديون بين الدول الدائنة والمدينة باستثمارات وتحويل الجزء الأكبر منها إلى مشروعات استثمارية مشتركة، تخلق المزيد من فرص العمل وتسهم في دعم النمو الاقتصادي.
- إصدار سندات دين طويلة الأجل تتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة وتخصيص عائداتها لسداد مدفوعات خدمة الدين الخارجي للعامين الماليين ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤ و٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، بما يسمح بمبادلة إصدارات الدين قصيرة الأجل بإصدارات طويلة الأجل.



أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤:

- تعزيز الإيرادات العامة بما يسهم في نمو الإيرادات العامة بنسبة تقدر بنحو ٤١٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة معدلات الحصر والتركيز على ضم الاقتصاد غير الرسمي.
- تقليص والحد من الاعفاءات الضريبية والجمركية لتحقيق العدالة والشفافية والتنافسية واستبدالها بحوافز نقدية أو غيرها من الحوافز المباشرة.
- تطوير منظومة الضرائب، من خلال تعيين كفاءات جديدة لإجراء حصر دقيق بالأنشطة غير الرسمية.
- دراسة الأثر التطبيقي لقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إقرار اية تعديلات تشريعية مطلوبة، بما يسهم في زيادة الإيرادات الضريبية.
- الإسراع بتطبيق موازنة البرامج والأداء وتوسيع نطاق التنفيذ ما يساعد على ضبط الانفاق العام وربطه بنتائج ملموسة لكفاءة عمل الوزارات.
- الاستمرار في دعم ومساندة القطاعات الإنتاجية والفئات الأكثر تأثرا بالأزمات الاقتصادية بالتزامن مع استمرار جهود تحسين جودة البنية التحتية.
- الاستمرار في سياسة التسعير السليم للسلع والخدمات لضمان كفاءة تخصيص الموارد والاستخدامات خاصة في ظل الازمة الاقتصادية الراهنة والضغوط التضخمية على أسعار السلع الأساسية والغذائية.
- العمل على تعظيم العائد من أصول الدولة من خلال زيادة الفوائض المحولة الي الخزانة العامة.
- تشكيل لجنة وزارية عليا لتفاوض مصر مع عدد من الدول/ التحالفات البنكية الدائنة لمبادلة الديون المستحقة لها بحصص ملكية في بعض الشركات المملوكة للدولة بالأسعار العادلة في سياق تنفيذ سياسة الملكية (وهو ما قد يسهم في تحويل نحو ٣٨٪ من الديون الخارجية لمصر لاستثمارات).

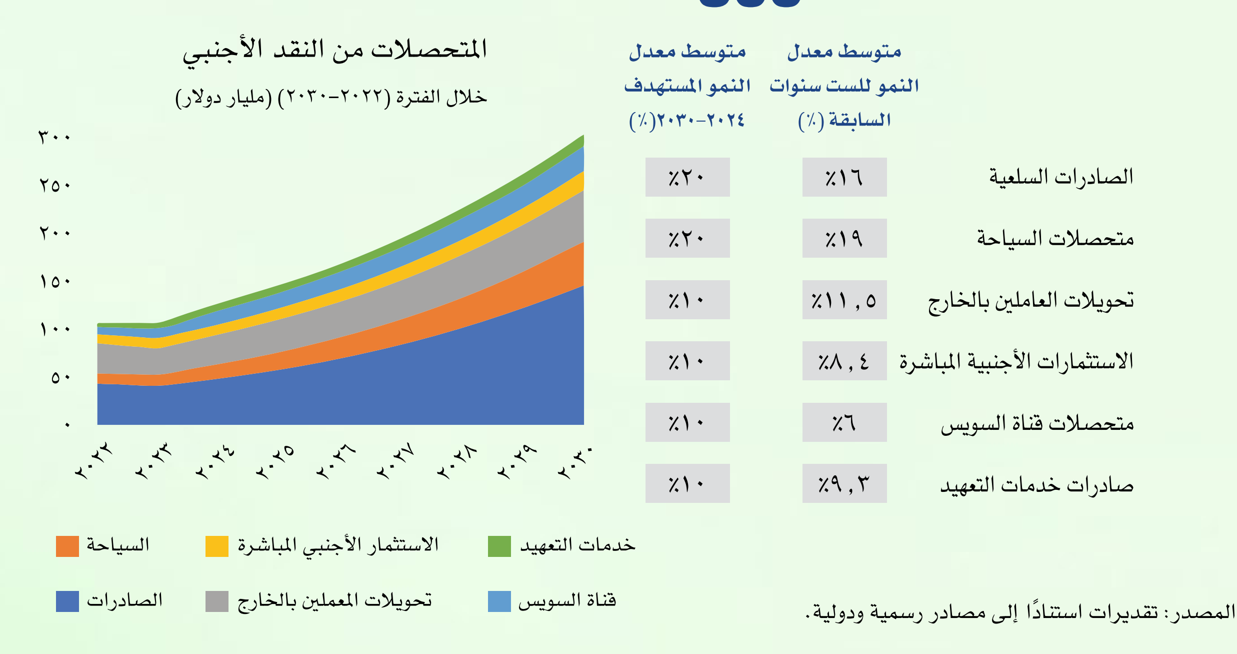


تعزيز الموارد من النقد الأجنبي

- يعتمد جانب كبير من الاستقرار الاقتصادي للدولة المصرية في المرحلة الراهنة على تعزيز المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل التبعات السلبية التي تعرض لها الاقتصاد المصري في أعقاب الأزمة الروسية-الأوكرانية والتي أدت لخروج ما يفوق ٢٠ مليار دولار من الاقتصاد المصري.
- بناء عليه سيتم تكثيف الجهود لدعم المتحصلات من النقد الأجنبي من خلال مواصلة تبني برنامج قومي لحشد الموارد من النقد الأجنبي لتعزيز صلابة ومرونة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات وتعزيز العوائد الدولارية بعائدات مستهدفة بحدود ٣٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ بما يمثل قرابة ثلاثة أضعاف المستويات الحالية المحققة من النقد الأجنبي في مصر، من خلال:
  - رفع معدل نمو قيمة الصادرات المصرية من نحو ١٦٪ متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢) إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ سنويًا خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) بما يُمكن الاقتصاد المصري من بلوغ مستهدف تصديري بحدود ١٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠.
  - رفع معدل نمو عائدات السياحة بنسبة ٢٠٪ سنويًا لتصل إلى ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠.
  - زيادة معدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتضمن الاستثمار في العقار بنسبة ١٠٪ سنويًا لتصل إلى نحو ١٩ مليار دولار عام ٢٠٣٠.
  - رفع معدل نمو عائدات قناة السويس متضمنة عائدات متوقعة من تنشيط قطاع الخدمات البحرية بقيمة ٤ مليار دولار إلى نحو ١٠٪ سنويًا لتبلغ مستهدف بقيمة ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٣٠.

البرنامج القومي لتعزيز المتحصلات من النقد الأجنبي

300 مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠



	متوسط معدل النمو للست سنوات السابقة (٪)	متوسط معدل النمو المستهدف ٢٠٢٤-٢٠٣٠(٪)
الصادرات السلعية	٪١٦	٪٢٠
متحصلات السياحة	٪١٩	٪٢٠
تحويلات العاملين بالخارج	٪١١,٥	٪١٠
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	٪٨,٤	٪١٠
متحصلات قناة السويس	٪٦	٪١٠
صادرات خدمات التعهيد	٪٩,٣	٪١٠

المصدر: تقديرات استنادًا إلى مصادر رسمية ودولية.

- تبني سياسات لفتح أسواق جديدة لنحو مليون مصري في المجالات الأكثر طلبًا في سوق العمل، ومن بينها الذكاء الاصطناعي وخدمات تكنولوجيا المعلومات والتمريض والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من التخصصات، بما يسهم إضافةً إلى عدد من السياسات الأخرى التي تستهدف زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج في نمو قيمة التحويلات السنوية بنسبة ١٠٪ خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) لتبلغ بنهايتها نحو ٥٣ مليار دولار، وخاصةً في ضوء التقديرات التي تفيد بوجود نقص كبيرة في عرض العمل في كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وفجوة تقدر بنحو ١٠٠ مليون فرصة عمل حتى عام ٢٠٤٠ تتنافس فيما بينها الدول النامية ولا سيَّما الهند لسد هذه الفجوة.
- زيادة صادرات خدمات التعهيد بنسبة ١٠٪ سنويًا لتصل إلى ١٣ مليار دولار في عام ٢٠٣٠.

- علاوةً على ما سبق، سيتضمن البرنامج القومي لتعزيز المتحصلات من النقد الأجنبي العديد من التدابير الأخرى لتعزيز الحصيلة من النقد الأجنبي بما يشمل الآتي على سبيل المثال:

- تأسيس شركة مختصة بإدارة أنشطة تصدير وتأجير العقار في مصر بالنقد الأجنبي بعائدات متوقعة ما بين ٢ إلى ٣ مليار دولار، وتصدير العقار بالعملة الصعبة مقابل الحصول على الاقامة لمدة ٥ سنوات (Green Card).
- طرح صندوق استثماري برأس مال مليار دولار بوحدات قابلة للاكتتاب من قبل المصريين بالخارج للاستثمار في محفظة من الأصول المملوكة للدولة عالية الجاذبية والعائد، والأوراق المالية المتنوعة على أن يصدر عن أحد البنوك الاستثمارية الكبرى ويديره مدير للصندوق يتمتع بخبرة دولية مرموقة.
- تأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين العاملين بالخارج برأس مال مليار دولار، للاستثمار في عدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ذات الأولوية وفق المستهدفات القومية.
- إعادة هيكلة القرارات المنظمة لقطاع الخدمات البحرية بنحو ٢٥ خدمة بعائدات متوقعة بحدود (٣ - ٤) مليار دولار
- دراسة توريق نسبة من العائدات الدولارية تتراوح ما بين (٢٠-٢٥)٪، وإصدار سندات مقابلها تقوم بشرائها بنوك استثمار ومستثمرين دوليين بالعملة الأجنبية وفق ثلاثة سيناريوهات بعائدات تتراوح بين ١,٤ و١٠,١ مليار دولار سنوياً.





أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة الحصيلة الدولارية في إطار برنامج تعزيز الموارد من النقد الأجنبي بنسبة ٢٠٪ لتصل إلى ١٢٦ مليار دولار.
- تأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين بالخارج في الجوانب ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد المصري.
- إطلاق مبادرة التصدير العقاري والبدء في الترويج للوحدات السكنية للمستثمرين الأجانب والمصريين بالخارج.
- تفعيل التعديلات التشريعية اللازمة لتنشيط عائدات قطاع الخدمات البحرية وإزالة كافة التحديات التي تواجه تنافسية مستوى خدمات القطاع والمؤداة جميعها بالعملة الأجنبية.
- توريق نسبة من العائدات الدولارية بنسبة ٢٠٪ وإصدار سندات مقابلها تقوم بشرائها بنوك استثمار ومستثمرين دوليين بالعملة الأجنبية.



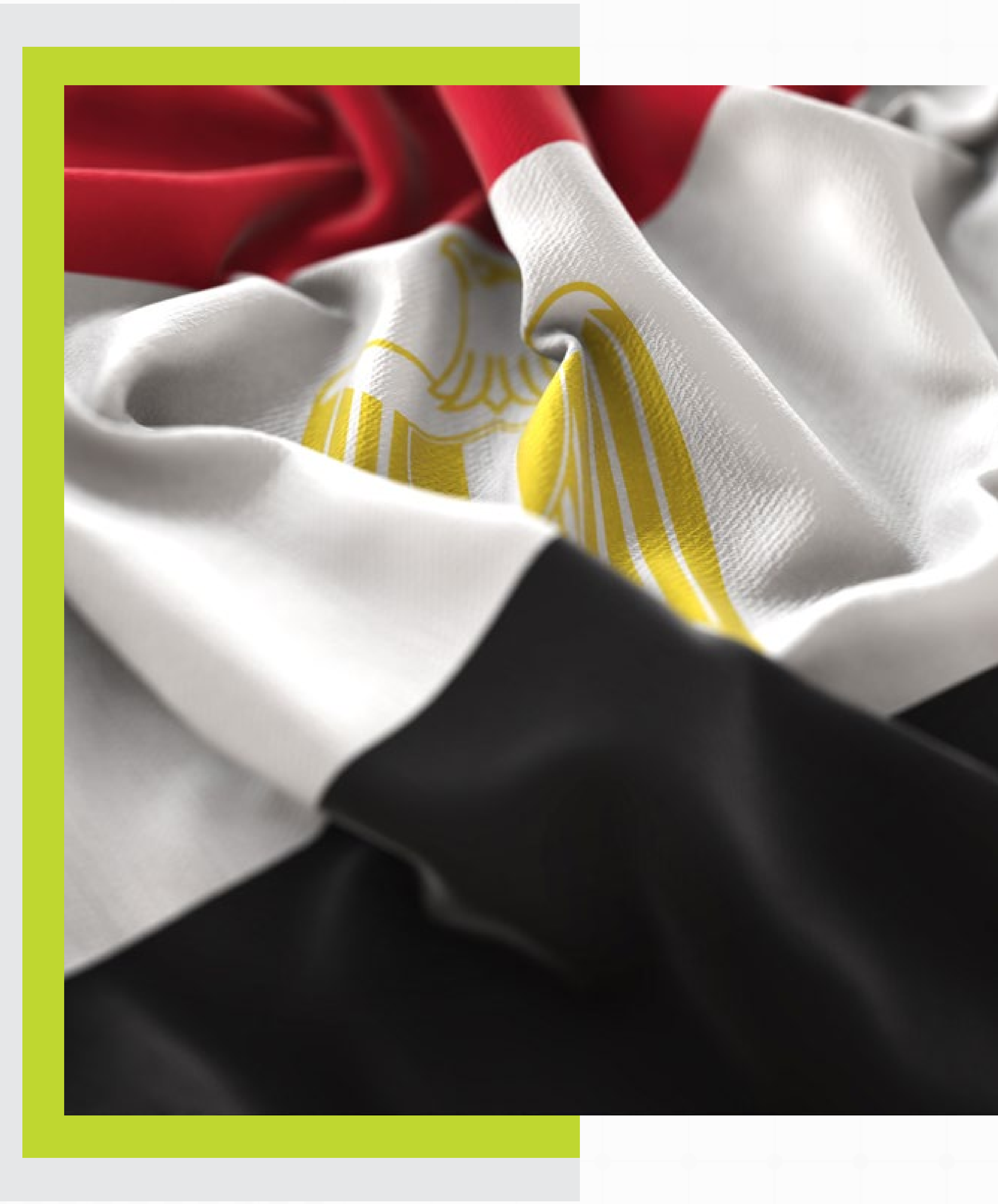

INFLATION



التوجه الاستراتيجي الثالث:

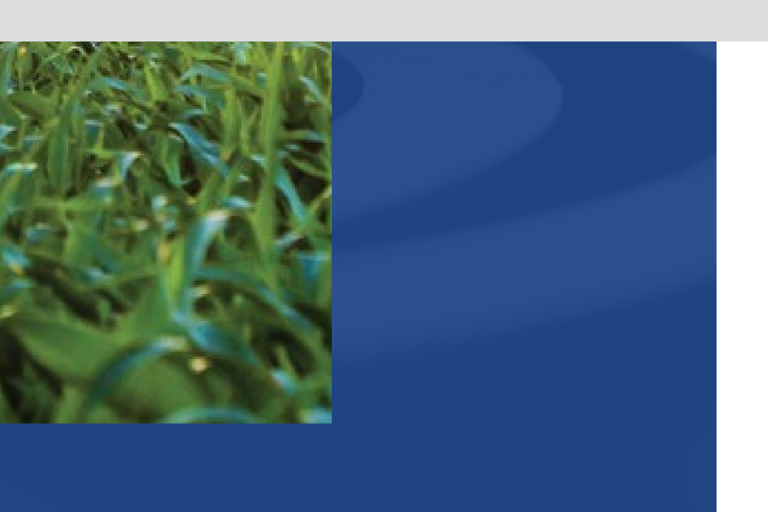
قطاعات اقتصادية قائدة لنهضة الدولة المصرية





أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- مواصلة جهود الاستصلاح الزراعي من خلال الاعتماد على المشروعات القومية للاستصلاح الزراعي وتوفير المياه اللازمة لذلك عبر معالجة مياه الصرف الزراعي أو تحلية مياه البحر أو المياه الجوفية.
- الوصول بإجمالي مساحة الرقعة الزراعية إلى ما لا يقل عن ١٢ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠؛ مقابل ٩,٦ مليون فدان خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، بمساحة محصولية مستهدفة ٢١,٥ مليون فدان.
- إطلاق مشروع قومي للتكثيف الزراعي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير لزيادة الإنتاجية الزراعية بما لا يقل عن ٢٠٪، من خلال استنباط أصناف عالية الإنتاج تمكث في التربة فترات أقصر وتقاوم التغيرات المُناخية.
- التوسّع الأفقي والرأسي في الزراعات التصديرية بما يسهم في زيادة الصادرات الزراعية (الخضر والفواكه) إلى ١٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة إنتاجية الفدان من القمح لتصل إلى ٣,٣ طن/ فدان من خلال زيادة مستويات التكثيف الزراعي عبر زراعة الأصناف عالية الإنتاج بهدف زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من القمح لترتفع من ٤٧٪ عام ٢٠٢١ إلى نحو ٧٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- توسيع نطاق الكارت الذكي للفلاح ليصل عدد المستفيدين إلى نحو ٥,٧ مليون فلاح بحلول عام ٢٠٣٠ ومد منظومة التأمين الصحي بما يغطي كافة فلاحي مصر بحلول عام ٢٠٢٦.



معدلات الاكتفاء الذاتي لبعض المحاصيل خلال أعوام (٢٠١٩/٢٠٢٠- ٢٠٢٤/٢٠٢٥- ٢٠٢٩/٢٠٣٠) - ٪



المصدر: الإستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر ٢٠٣٠.



الـــــزراعــــة

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- استهداف تخصيص استثمارات قدرُها حوالي ١١٦,٦ مليار جنيه لقطاع الزراعة والري عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، بمُعدّل نمو ٧١٪ عن العام السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٢، واستحواذ القطاع الخاص على نحو ٤٤٪ من الاستثمارات الزراعية الكليّة خلال خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- تستهدف خطة التنمية الاقتصادية مُتوسطة المدي زيادة الإنتاج الزراعي بالأسعار الجارية ليصل إلى ٢,٤٣ تريليون جنيه بنهايتها مُقابل ١,٨٢ تريليون جنيه خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، بمُعدّل نمو ٢٠٪ عن العام السابق.
- زيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٢٪ في عام ٢٠٢٥ مقابل ١١,٥ في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- إضافة نحو ٧٥٠ ألف فدان في إطار مشروعات التوسع الأفقي بالدلتا الجديدة (٢,٢ مليون فدان) وكذا مشروع تنمية شمال ووسط سيناء (٤٦٠ ألف فدان)، ومشروع تنمية جنوب الوادي " توشكى الخير" (١,١ مليون فدان) ومشروع تنمية الريف المصري ١,٥ مليون فدان) لترتفع المساحة المنزرعة الى ما يقرب من ١٠ مليون فدان.
- تستهدف خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الوصول بإجمالي المساحة المحصولية الى نحو ١٨ مليون فدان حيث تستهدف الخطة التوسع في المساحات المخصصة لزراعات القمح لتصل الى ٣,٤٣ مليون فدان، والذرة إلى ٢,٨ مليون فدان والفول البلدي الى ٢٢٠ ألف فدان.

- زيادة الصادرات الزراعية الى ٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقابل ٥,٤ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- من المستهدف زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة الى ٤٩٪ ومن الفول الى ٣٠٪ ومن اللحوم الحمراء الى ٧٠٪ ومن الأسماك الى ٩٨٪ مع تحقيق فائض تصديري لأصناف عديدة من محاصيل الخُضر والفاكهة في خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- التوسع في تطبيق منظومة الزراعة التعاقدية ليصل ناتج المنظومة الى ٣,٤ مليون طن في عام الخطة وأيضا التوسع في نظام الزراعة المحمية في إطار المشروع القومي لإنشاء ١٠٠ ألف صوبة بإضافة ٩٠٠ صوبة في عام الخطة.
- التوسع في تطبيق نظام البطاقة الذكية للمزارع بإضافة نحو ٤٠٠ ألف بطاقة جديدة.
- تغطية كامل محافظات مصر في منظومة الحيازة الزراعية المميكنة وزيادة عدد الحيازات في إطار تلك المنظومة إلى ٩ مليون فدان في عام ٢٠٢٥ مقابل نحو ٨ مليون فدان في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- زيادة عدد التقاوي المعتمدة لمحصول القمح إلى ما يغطي ١٢٥٪ من الاحتياجات المحلية وتصدير النسبة الباقية للأسواق الخارجية في عام ٢٠٢٥.



أبرز المستهدفات:

- رفع مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، لتصل قيمة الناتج المحلي لقطاع الصناعات التحويلية إلى ٢,٧ تريليون جنيه، وتحقيق زيادة سنوية في معدل نمو القطاع لا تقل عن ٢٠٪ في عام ٢٠٣٠.
- زيادة معدل نمو الصادرات الصناعية إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ سنويًا.
- زيادة عدد المجمعات الصناعية من ١٧ مجمعاً في عام ٢٠٢٣ إلى ٣٢ مجمعاً في عام ٢٠٣٠.
- تعميق وتوطين الصناعة المحلية بهدف رفع نسبة المكون المحلي في الصناعة إلى ما لا يقل عن ٦٠٪ في المتوسط وليتراوح بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٣٠.
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لصناعة السيارات لتحويل مصر إلى مركز إستراتيجي في صناعة السيارات بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا (بوفر ٤ مليار دولار سنوياً) وتأسيس المجلس الأعلى لصناعة السيارات.
- تصنيع ما يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ ألف سيارة سنوياً بالتركيز على السيارات الكهربائية، علاوةً على التوسع في تصنيع وسائل النقل (الأوتوبيسات وعربات الجر، ......)، وتصدير ربع هذه الكمية إلى الخارج بحلول عام ٢٠٣٠.
- التوسع في تأسيس المصانع العاملة في صناعة الإلكترونيات، وتحقيق نمو وصادرات سوق صناعة الإلكترونيات في مصر بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ سنويًا.



- صقل كفاءات الكوادر الشابة لتوفير آلاف المتخصصين في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ودخول سوق تصميم الإلكترونيات، والبرمجيات، وأشباه الموصلات بما يسهم في توفير مليون فرصة عمل في هذا القطاع.
- تفعيل وتنفيذ خطة للنهوض بصادرات صناعة الدواء إلى ٥ مليار دولار في عام ٢٠٣٠.
- تصنيف مصر من أفضل ٣٠ دولة في مؤشر الأداء الصناعي الأخضر عالمياً، والأولى إفريقيا بحلول ٢٠٣٠.
- تصنيف مصر من بين أفضل ١٠ دول في مؤشر النمو الأخضر على مستوى العالم بحلول ٢٠٣٠، والأولى إفريقيا بحلول ٢٠٣٠.
- إطلاق استراتيجية طموحة لتسريع وتيرة تحول الاقتصاد المصري نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وما بعدها، وتحويل ٥٠٠٠ شركة مصرية إلى شركات رائدة في استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- تعزيز التعاون الصناعي والاستثماري المصري - الإفريقي، للوصول بمستويات الصادرات السلعية المصرية للقارة الإفريقية إلى ٢٠ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٣٠.

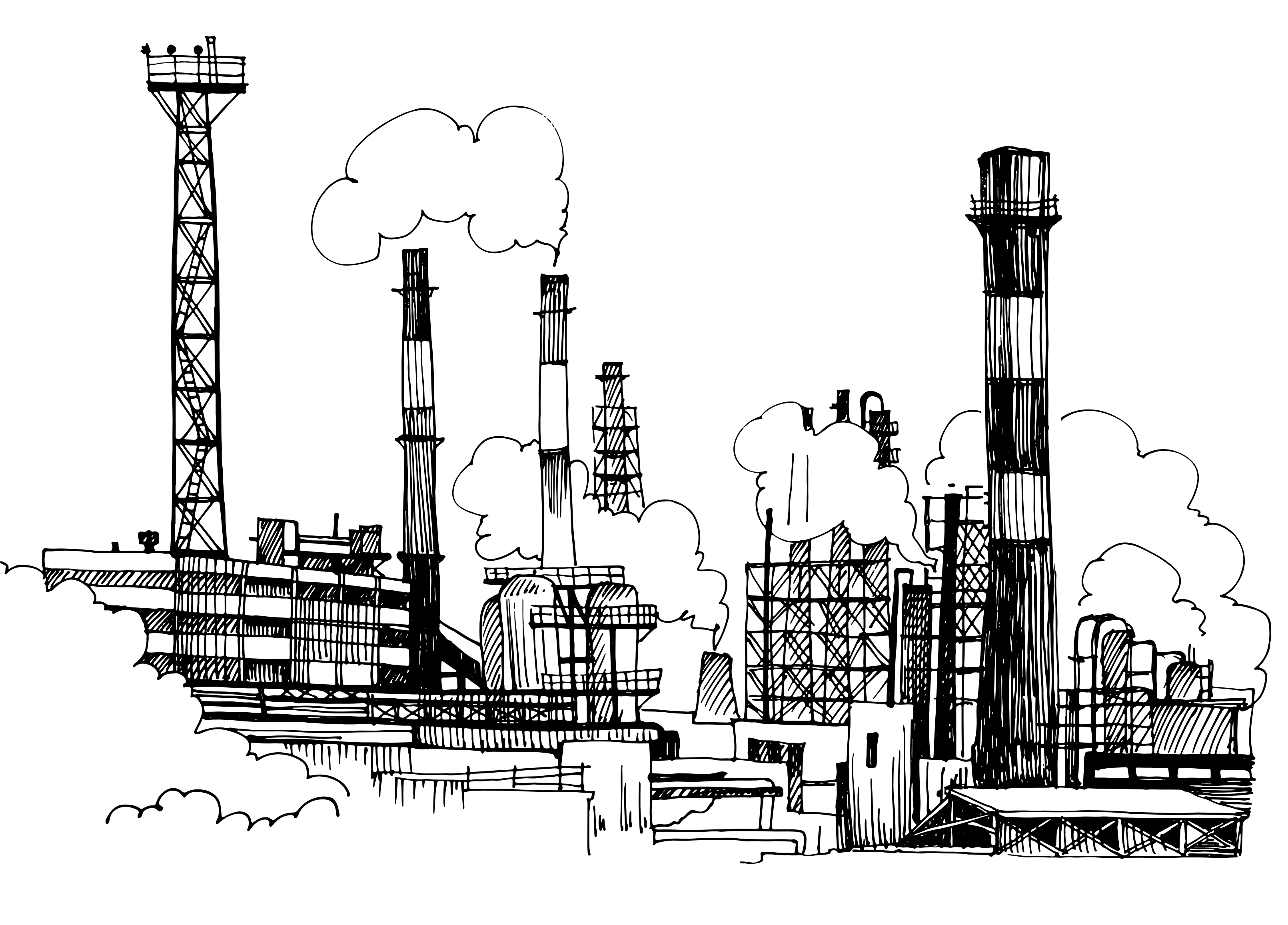


الصناعة

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة استثمارات الصناعة التحويلية بنسبة ٢١٪ لتصل إلى ١٠١ مليار جنيه بما يسهم في توليد ناتجاً صناعياً يُقدر بنحو ٣٩٣ مليار جنيه.
- بدء تنفيذ ١٥٢ فرصة استثمارية بالقطاع الصناعي في إطار تعميق التصنيع المحلي لسد فجوة استيرادية تقدر بحوالي ٣٠ مليار دولار، وتضمينها على الخريطة الاستثمارية.
- تحديد "الهوية الصناعية لمصر" بالتركيز على عشرة قطاعات صناعية رائدة.
- البدء في صياغة قانون موحد للصناعة يتناسب مع المتطلبات الحالية، كأحد أهم الممكنات لدفع عملية التنمية الصناعية في مصر، وبما يضمن توحيد جهات الاختصاص.
- إطلاق خريطة استثمارية صناعية ديناميكية مفصلة للقُطر المصري للقطاعات والفرص الاستثمارية ذات الأولوية تستند على تقنيات نظام التموضع العالمي (GPS) خلال عام ٢٠٢٤.
- انشاء ٧ مجمعات صناعية جديدة خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليصل أعداد المجمعات الصناعية إلى ٢٤ مجمعاً.
- تقنين أوضاع ألفى مصنع من مصانع القطاع غير الرسمي ونقل ٣٠٠ منها إلى المجمعات الصناعية.
- استكمال ترفيق مدينة الروبيكى لدباغة الجلود واستكمال مرافق المناطق الصناعية بمحافظة سوهاج بجانب رفع كفاءة التشغيل للمناطق الصناعية بسوهاج وقنا.
- مواصلة تحديث البنية التحتية في عدد من المجمعات الصناعية ومنها مجمع الصناعات البلاستيكية بمرغم بالعامرية، ومدينة دمياط للأثاث ومنطقة الصناعات النسيجية بالمحلة الكبرى وكفر الدوار .

- إطلاق تصور قومي لزيادة مستويات استفادة مصر من ثروتها المعدنية والمحجرية، بهدف تقليل فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن ٢٥ مليار دولار.



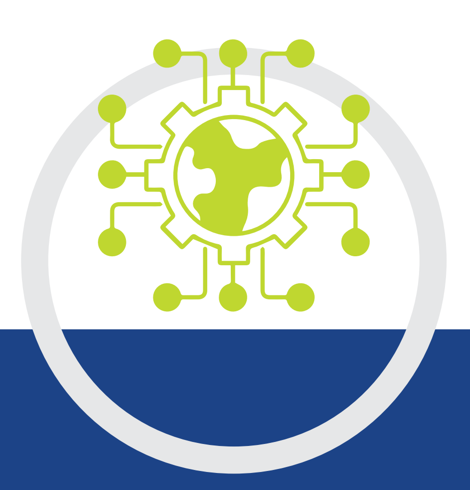


الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة أعداد أبراج شبكات الهاتف المحمول لتصل الى ٤٥ ألف محطة بنهاية الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقارنة بنحو ٣١ ألف محطة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- مضاعفة صادرات التعهيد بنحو ٢,٧ مرة في عام ٢٠٣٠ لتصل إلى ما لا يقل عن ١٣ مليار دولار، مقارنةً بنحو ٤,٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.
- تدشين منطقة حرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المنطقة الاقتصادية بقناة السويس، بجانب مناطق الكوابل البحرية التي يمر بها ٩٠٪ من حركة البيانات بين دول آسيا وأوروبا وإفريقيا (١٧ كابلًا بحريًا).
- تعزيز مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج إلى ما لا يقل عن ٧٪، مقارنةً بنحو ٣,٤٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- التوسع في إنشاء مصانع كابلات الألياف الضوئية بعدد ٢٠ مصنع وربط كافة المباني الحكومية بشبكات الألياف الضوئية، وتحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد لصناعة كابلات الألياف الضوئية لتغطية السوق المحلية وتعزيز الصادرات، وخاصةً إلى السوق الإفريقية.
- تصنيف مصر ضمن أفضل ١٠ دول على مستوى العالم في مؤشر الأمن السيبراني مقارنةً بأفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم، وأفضل ٣٠ دولة في مؤشر الجاهزية الشبكية مقارنةً بالمركز ٧٣ عام ٢٠٢٢.
- الوصول لمجتمع رقمي وآمن ومستدام بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال استراتيجية مصر الرقمية تنفيذًا لرؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.
- مضاعفة أعداد المتدربين في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليصل إلى مليون متدرب في عام ٢٠٣٠، مقارنةً بنحو ٢٦٥ ألف متدرب مستهدف بخطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.









الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة استثمارات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بنسبة ٤٩٪ في العام المالي ٢٠٢٣ /٢٠٢٤ بما يسهم في زيادة ناتج القطاع إلى ٣٤٦ مليار جنيه ليواصل القطاع دوره كأسرع القطاعات نمواً خلال خمس أعوام متتالية، وبما يزيد عن ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالي عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- استكمال تطوير منظومة خدمات مصر الرقمية واستكمال ميكنة البنية التكنولوجية للجهاز الإداري للدولة، وانشاء شبكة حكومية مُغلقة لربط كافة المباني الحكومية.
- اصدار التأشيرة الالكترونية ومنظومة التأمين الرقمية للأجانب.
- استكمال دعم مشروعات تطوير حلول للأمن السيبراني للمرافق والقطاعات الحيوية ورفع كفاءة استخدامات الانترنت بالجهاز الإداري للدولة.
- توفير التسهيلات والحوافز للشركات الأجنبية لتصنيع هواتف المحمول الذكية وأجهزة الحاسب اللوحي في مصر، حيث تم التعاقد مع ٢٦ شركة اجنبية ومحلية متخصصة في تصميم الالكترونيات والبرامج المركبة للتواجد في مركز ابداع الالكترونيات بمدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- التوسع في مراكز خدمات التعهيد باجمالى ٥٦ مركزاً في إطار توقيع اتفاقات مع ٤٨ شركة خلال عام ٢٠٢٢ للتوسع في مراكز تعهيد.
- تنمية صادرات خدمات التعهيد من ٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الى ٨ مليار دولار عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- ٤٠٠ ألف متدرب بميزانية ١,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والتوسع في إقامة مراكز إبداع مصر الرقمية بهدف الوصول إلى مركز في كل محافظة، حيث تم إنشاء ٢٠ مركزًا حتى الآن ويستهدف الوصول إلى ٢٦ مركزًا عام ٢٠٢٤.

- زيادة أعداد المتدربين في نوادى تكنولوجيا المعلومات من ٢٠٠ ألف متدرب الى ٢٦٥ ألف متدرب عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.





أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- التوسع في أنشطة البحث والاستكشاف لتعزيز الطاقات الإنتاجية لتصبح مصر لاعباً عالمياً في سوق الطاقة.
- رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي للدولة من نصف في المائة عام ٢٠٢٢ إلى ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- مواصلة زيادة الاستثمارات بقطاعي النفط والغاز لجذب عدد أكبر من المستثمرين من خلال تطوير نظم المزايدات، وتبسيط الإجراءات، واختصار الفترات الزمنية لتوقيع الاتفاقيات لتوفير مناخ استثماري جاذب.
- مضاعفة صادرات البترول والغاز لتسجل ٣٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنةً بحوالي ١٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- استهداف خفض انبعاثات قطاع البترول والغاز المصري بنسبة ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- التوسع في تنفيذ مشروعات وقف حرق غازات الشعلة في إطار انضمام قطاع البترول المصري إلى مبادرة البنك الدولي العالمية لوقف الحرق الروتيني لغازات الشعلة بحلول عام ٢٠٣٠.





البترول والثروة المعدنية

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تنفيذ مشروعات حيوية لإحلال الواردات من النفط والغاز بمنتجات محلية.
- الإسراع بإدخال مجموعة كبيرة من المشروعات حيز التنفيذ في سياق الاستراتيجية الوطنية للبتروكيماويات بإجمالي استثمارات ١,٤ مليار دولار تضم مشروع إنشاء الألواح الخشبية متوسطة الكثافة (MDF) في إدكو بالبحيرة، ومجمعي إنتاج الصودا أتش " كربونات الصوديوم " والسيليكون ومشتقاته بمدينة العلمين الجديدة والتي تعمل على تعظيم الاستفادة من ثرواتنا التعدينية في تصنيع منتجات ذات قيمة اقتصادية كبيرة يتم استيرادها بالكامل، ومشروعي مشتقات الميثانول والايثانول الحيوي بدمياط.
- تطبيق الية التسعير التلقائي للمواد البترولية بشكل يسمح بوجود مرونة في تسعير المنتجات البترولية وحماية الموازنة والهيئة العامة المصرية للبترول من تقلبات أسعار سعر الصرف وأسعار النفط العالمية.
- من المستهدف في إطار مبادرة حياة كريمة تنفيذ البنية التحتية لشبكات الغاز لحوالي ٩٢٦ قرية كمرحلة أولى، حيث جارى العمل بالشبكات الداخلية والخارجية لنحو ٧٢٣ قرية منها ٢٤٠ قرية تم توصيل الغاز الطبيعي إليها، علاوة على ٢٠٣ قرية جارى تنفيذ الشبكات الخارجية بها.

- تطوير اللوائح الداخلية الخاصة بانبعاثات غاز الميثان في قطاع البترول والغاز بنهاية عام ٢٠٢٤.
- مواصلة تنفيذ حوالي ٣٠ مشروعًا لاستعادة غاز الشعلة، والتي أسهمت في تحقيق وفر سنوي يصل إلى حوالي ٢٠٠ مليون دولار وخفض الانبعاثات بمقدار ١,٤ مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون سنويًا.





السياحة

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة معدل نمو الإيرادات السياحية بما لا يقل عن ٢٠٪ سنويًا وصولًا إلى تحقيق مستهدف للإيرادات السياحية بحدود ٤٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠ بالتركيز على جنسيات السائحين الأعلى إنفاقًا.
- مضاعفة أعداد السائحين إلى ما لا يقل عن ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال زيادة معدلات الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد السياحي المصري، وتحسين التجربة السياحية، بالتوازي مع التسويق السياحي، ورفع جودة الخدمات المقدمة للسائح، بالتعاون مع كافة الجهات المعنية.
- اعتماد خطة تنفيذية مقسمة لعدة مراحل (قصيرة، متوسطة، طويلة المدى) لزيادة الطاقة الفندقية ومقاعد الطيران (بأعداد محددة بكل مرحلة) في ظل اعتماد ٦٠٪ من الحركة السياحية على الطيران.
- مضاعفة عدد الغرف الفندقية لتصل إلى ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف غرفة فندقية عام ٢٠٣٠، مقابل ٢٣٠ ألف غرفة فندقية في يونيو ٢٠٢٣.
- إطلاق مناطق سياحية حرة، تتضمن منح حوافز جاذبة للمستثمرين، وإعفاء المستثمرين من ضريبة أرباح الشركات حتى عام ٢٠٣٠.
- إطلاق مناطق سياحية حرة، تتضمن منح حوافز جاذبة للمستثمرين، وإعفاء المستثمرين من ضريبة أرباح الشركات حتى عام ٢٠٣٠.



- استهداف تحويل مصر لمقصد أساسي على خريطة السياحة العلاجية العالمية عبر استهداف ٢٠٠ ألف سائح سنويًا، بعوائد تصل إلى ١,٢ مليار دولار، من خلال استحداث تأشيرات خاصة بالسياحة العلاجية، وتصميم حزم سياحية للمرضى والمرافقين بأسعار تنافسية وترويجية، ورفع كفاءة العاملين بالمنشآت الصحية والارتقاء المستمر بالخدمات الصحية العلاجية.
- رفع نصيب مصر من سياحة اليخوت العالمية بما يسهم في توليد عائدات لا تقل عن ٣ مليار دولار سنويًا، من خلال العمل على عدة محاور تتضمن تطوير ورفع كفاءة المراسي ومراكز الصيانة، وكذا تدريب الكوادر البشرية خدميًا وفنيًا، وأيضًا تنمية الخدمات المُتَمّمة والمُكملة لليخوت، ومضاعفة الطاقة الاستيعابية من اليخوت لنحو ٢٣ مارينا مصرية، وإنشاء وتطوير ما لا يقل عن ١٥ مارينا دولية، وإضافة خدمات التزود بالوقود والصيانة وانتظار اليخوت لفترات طويلة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- تصنيف مصر من بين أبرز عشرة دول على مستوى العالم في مؤشر السياحة والسفر، مقارنةً بالمركز ٥١ عام ٢٠٢١.
- بقاء مصر ضمن أول عشرة مقاصد سياحية على مستوى العالم عام ٢٠٣٠.

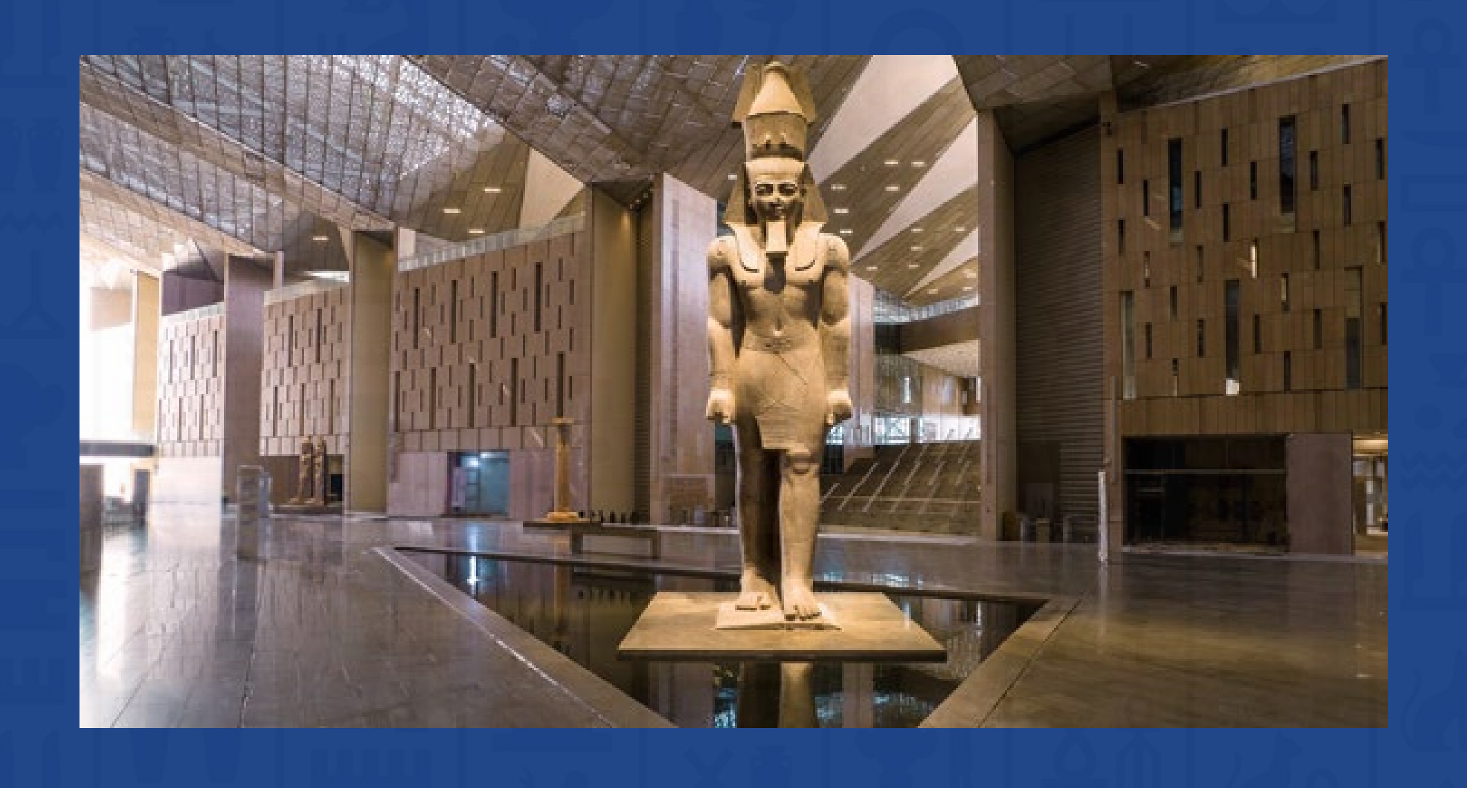




السياحة

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- التروبج العالمي لافتتاح المتحف المصري الكبير واستثمار هذا الحدث في تنشيط كبير لحركة السياحة الوافدة إلى مصر في عام ٢٠٢٤ وزيادة العائدات السياحية.
- تطوير المطارات والمزارات السياحية الرئيسة، واستكمال عمليات تطوير كورنيش النيل، وتحويل منطقة وسط القاهرة إلى منطقة سياحية عالمية، واستكمال عمليات تطوير المناطق الأثرية الهامة التي تمثل إرثًا تاريخيًا.
- إطلاق الكارت الذكي للسائح الذي يدعمه منصة للمدفوعات الإلكترونية تسهل قيام السائحين بكافة تعاملاتهم المالية من خلال الجهاز المصرفي المصري، وبخصومات مميزة طول فترة اقامتهم لتشجيع تدفق متحصلات السياحة من العملة الصعبة للقطاع المصرفي الرسمي.
- إطلاق برنامج تحديث البواخر النيلية بهدف التطوير كامل المراسي النيلية، وإنشاء عدد من الأحواض القائمة لعمرات السفن، وتطوير الممرات الملاحية في نهر النيل، وتحديث قواعد التشغيل على السفن، وتوظيف كوادر نهرية مؤهلة.
- تأسيس منصة إلكترونية موحدة للسياحة في مصر، تتيح خدمات حجز تذاكر الطيران والفنادق ومختلف متطلبات العمل السياحي، علاوةً على تدشين منصة سياحة المحترفين الدوليين بغرض تدريب شركات السياحة الأجنبية على المنتج السياحي المصري.




GEM
2020
GRAND
EGYPTIAN
MUSEUM



أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- تعزيز قدرات اسطول الشحن الجوي المصري إلى ما لا يقل عن ١٣٠ طائرة بحلول عام ٢٠٣٠ بما يدعم مكانة مصر كمركز إقليمي رائد للنقل الجوي عربيًا وإفريقيًا.
- تحسين الترتيب العالمي لخطوط الطيران المصري لتصل إلى المرتبة ٣٠ عالميًا بحلول عام ٢٠٣٠ بدلًا من المرتبة ٩٥ عالميًا عام ٢٠٢٢.
- رفع الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية من ٦٤,٨ مليون راكب في عام ٢٠٢٣ إلى ٩٧,٤ مليون راكب سنوياً في عام ٢٠٣٠.
- الوصول بالطاقة الاستيعابية لحركة الركاب إلى ٣١,٦ مليون راكب سنويًا، وحركة نقل البضائع بمطار القاهرة، لتصل إلى مليون طن سنويًا بحلول ٢٠٣٠.
- تحويل مطار القاهرة الدولي إلى مركز دولي لتجارة الترانزيت للمساهمة في رفع نصيب مصر من تجارة الترانزيت العالمية من ٣,٧ مليون حاوية إلى ١٠ مليون حاوية على الأقل بحلول ٢٠٣٠.
- استهداف التوسع والانتشار في القارة الإفريقية، بما يحقق عائدًا اقتصاديًا للدولة يسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني للبلاد.
- تنفيذ خطة استراتيجية لمضاعفة مقاعد الطيران للوصول إلى ٣٠ مليون سائح سنويًا لدعم وتنشيط الحركة الجوية والسياحية في إطار التنسيق المشترك بين وزارتي الطيران والسياحة والآثار.
- تعظيم دور القطاع الخاص لجذب مزيد من الاستثمارات من خلال الخطط المستقبلية للاستراتيجية المستقبلية لقطاع الطيران المدني وفق رؤية مصر ٢٠٣٠.
- استكمال تنفيذ برنامج تطوير وإعادة هيكلة الشركة القابضة وشركاتها التابعة لوزارة الطيران المدني.


EGYPTAIR
مصر للطيران





الـطـــــيـــران

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- على الرغم من ثبات عدد المطارات المصرية عند مستوى ٢٣ مطاراً، سوف يتم العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية وفقاً لمخطط الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية القابل للتطوير والتعديل وذلك في اطار مخطط استراتيجي مرن يعتمد على التعاطي الايجابي مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين المحلى والإقليمي.
- رفع الطاقة الاستيعابية لمطار القاهرة الدولية من ٢٣,٢ مليون راكب في عام ٢٠٢٣ إلى ٢٥,٨ مليون راكب في عام ٢٠٢٤.


International Arrivals
وصول دولي



الكهرباء والطاقة المتجددة

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- رفع مساهمة القدرات المركبة في الشبكة من الطاقة المتجددة إلى ٤٢٪ في عام ٢٠٣٠ من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون في قطاع الطاقة المتجددة، وتبني العديد من السياسات على صعيد تشجيع مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، وتبني أطر قانونية وتنظيمية ومؤسسية جاذبة للاستثمارات في الطاقة المتجددة، وتحفيز آليات التمويل.
- تعزيز الاستثمارات لقطاع الطاقة المتجددة من خلال تنفيذ عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون بين صندوق مصر السيادي وعدد من المطورين بقيمة ٨٣ مليار دولار في قطاع الطاقة المتجددة والتي تم توقيعها على هامش مؤتمر المناخ COP27.
- تعزيز محورية دور مصر الإقليمي في الربط الكهربائي، ومضاعفة صادرات الكهرباء إلى ما لا يقل عن ١,٥ جيجاوات يوميًا.
- تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي بين مصر والسعودية والأردن لتصبح مصر لاعباً فاعلاً في إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء.
- تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع اليونان وإيطاليا لتتحول مصر لناقل هام للطاقة إلى القارة الأوروبية.
- تنفيذ مشروعات الربط الكهربائي مع السودان ويتيح هذا المشروع الربط بين مصر ودول القارة السمراء.







الكهرباء والطاقة المتجددة

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تنفيذ استثمارات بنحو ٨١,٤ مليار جنيه في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة منها استثمارات عامة بحوالي ٦٩,٤ مليار جنيه بنسبة ٨٥٪ في خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- تحقق هذه الاستثمارات ناتجًا قدره ٢٠٣ مليار جنيه بنسبة زيادة نحو ٢١٪ عن عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- من المتوقع أن ترتفع الطاقة الكهربائية المولدة لتصل إلى ٢٢٨ مليار ك.و.س، وترتفع نسبة الطاقة المتجددة إلى ١١,٨٪ من إجمالي الطاقة المولدة في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- مواصلة تأمين التغذية الكهربائية لتمتد لتغطية كافة مناطق التعمير والتنمية في شرق العوينات وشمال سيناء ومشروعات استصلاح الأراضي بتوشكى والدلتا الجديدة.
- إحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية بأطوال ٤٠٠ كم، كذلك استكمال انشاء الشبكة الكهربائية جهد متوسط وانشاء خط كهرباء الضبعة في إطار اعمال المرحلة الأولى من المحطة النووية بالضبعة في خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- كما تتضمن خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نهو مشروع محطة توليد الكهرباء بطاقة الرياح بخليج السويس قدره ٢٥٠ ميجاوات واستكمال تنفيذ الخلايا الفوتوفولتية بالغردقة (٢٠ ميجاوات) والزعفرانة بطاقة (٥٠ ميجاوات) واستكمال تجهيز الأراضي المخصصة لمشروعات الطاقة الشمسية بمناطق شرق وغرب النيل وكوم أمبو وغرب سوهاج على غرار مجمع " بنبان" للطاقة الشمسية غرب اسوان.

- تشير تقديرات موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ الى ان قيمة التخفيض الذي تتحمله الخزانة العامة للدولة في أسعار بيع الطاقة الكهربائية لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو ٦ مليار جنيه ويمثل هذا الدعم قيمة تخفيض أسعار بيع الطاقة الكهربائية الموردة للأنشطة الصناعية بواقع ١٠ قروش لكل كيلو وات ساعة والذى تتحمله وزارة المالية في ضوء قرار مجلس الوزراء رقم (٧٨١) لسنة ٢٠٢٠.





النقل والمواصلات

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة متوسط معدل نمو ناتج قطاع النقل والتخزين بالأسعار الثابتة إلى ٦٪ عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤,٧٪ خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- استهداف زيادة استثمارات النقل والتخزين إلى ١٥٢٩ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقابل ١٣١٧ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- ٦٨٠ مليار جنيه إجمالي قيمة الإنفاق الحكومي المستهدفة على مشروعات البنية الأساسية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- ٥٠٪ نسبة الزيادة في إجمالي أطوال محاور الطرق الجديدة خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) لتصل إلى ١٠٥٠٠ كم.
- مستهدف إنشاء ٣٤ محور على النيل، و١١٦٠ كوبري علوي خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقارنة ب ١٣ محور و١٠٠٠ كوبري خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- إنجاز مشروعات قومية عملاقة في مجال النقل خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) من بينها مشروع القطار الكهربائي السريع بتكلفة ٥٤٤ مليار جنيه، والمونوريل بتكلفة ٢٦ مليار جنيه، وتطوير مترو الأنفاق بتكلفة ٣٤١ مليار جنيه.
- رفع طاقة نقل الركاب بالسكك الحديدية إلى ٣,٥ مليون راكب/ يوم في عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو مليون راكب/ يوم خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- رفع طاقة نقل البضائع عبر السكك الحديدية إلى ٢٥ مليون طن عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤,٥ مليون طن في عام ٢٠٢٢.



- تطوير كافة المزلقانات بإجمالي ١١٢٠ مزلقان على مستوى الجمهورية في عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٦٥٣ مزلقانًا تم تطويرها في عام ٢٠٢٢.
- تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة، والتركيز على النقل متعدد الوسائط، "رفع متوسط نسبة مساهمة قطاع النقل البحرى " في نقل البضائع إلى ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وتشجيع مساهمة النقل النهري في نقل البضائع إلى ما لا يقل عن ٥٪ من جملة حجم النقل.
- زيادة عدد سُفن أسطول النقل البحري التي تحمل العلم المصري إلى ١٥٠ سفينة (١٠٠ دولي، ٥٠ داخلي) كمستهدف خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- إنجاز مشروع القطار فائق السرعة لربط كافة أنحاء الجمهورية بوسائل النقل اللائقة والمستدامة.
- استهداف توفير ٤ مليون فرصة عمل من خلال مشروعات البنية الأساسية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- تقدم مصر في مؤشر جودة الطرق إلى المراتب العشرة الأولى في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ١٨ في عام ٢٠٢١.
- تقدم مصر في مؤشر الربط بين شبكة الطرق إلى المرتبة ٢٠ عالميًا في عام ٢٠٣٠ مقارنةً بالمرتبة ٤٨ في عام ٢٠١٩.
- وصول ميناء بورسعيد إلى المرتبة الخامسة عالميًا في مؤشر أداء موانئ الحاويات لعام ٢٠٣٠ مقارنة بالمرتبة العاشرة في عام ٢٠٢٢.



النقـــل والمـواصـلات

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- نحو ٣٢١ مليار جنيه قيمة الاستثمارات المستهدفة لقطاع النقل في خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنسبة زيادة تقارب ٣٠٪ عن عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢. تولد ناتج مقدر بنحو ٨٦٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٢٪ خلال نفس الفترة.

- ومن أهم مشروعات الطُرُق المُستهدف نهوها خلال عام الخطة ومنها تطوير طريق القاهرة/الإسماعيليّة الزراعي من الطريق الدائري الإقليمي بأطوال إجماليّة ٥٣,٥ كم، أعمال محور تعمير بالإسكندريّة حتى الساحل الشمالي الغربي، إلى جانب ازدواج طريق ٦ أكتوبر/الواحات بطول ٢٧٠ كم، إنشاء طريق جنوب الفيوم/الواحات بطول ١٢٥ كم، علاوة على استكمال ازدواج طريق أسيوط/سوهاج/البحر الأحمر بطول ١٤٥ كم.

- ومن أهم مشروعات الطرق المستهدف استكمالها خلال عام الخطة ومنها " تطوير طريق القاهرة/أسيوط الصحراوي الغربي وتطوير طريق وادي النطرون/العلمين، وتوسعة وتطوير طريق السويس/ جنيفه / الإسماعيليّة /المُعاهدة، وتطوير طريق الفرافرة/الداخلة بطول ٣٢٥ كم ومسار طريق تُوشكى/شرق العوينات بطول ٣٥٩ كم، ومسار طريق الواحات الداخلة/ شرق العوينات بطول ٣٧٥ كم.

- فيما يخُص مشروعات الطُرُق التي تربط بين المُحافظات، فمن المُستهدف في إطار خطة عام ٢٠٢٤/٢٣ نهو ١٥ مشروعًا، منها محور رفع كفاءة طريق مطروح/سيوة بطول ٢٨٥ كم، واستكمال أعمال تطوير لعدد ١١ مشروعًا، منها تطوير طريق القاهرة/الإسكندريّة الزراعي بطول ١٨٠ كم، واستكمال إنشاء محور النوباريّة بطول ٢٠٣ كم.

- فيما يتعلّق بالنقل النهري، تتضمّن الخطة عِدّة مشروعات استكمال تطهير وتطوير المجرى الملاحي على طول امتداده من القاهرة شمالًا إلى أسوان ووادي حلفا جنوبًا، وكذا تطوير المجرى الملاحي بكلٍ من الرياح البحيري وترعة النوباريّة لربط ميناء الإسكندرية بشبكة النقل النهري، وكذا تطوير المجرى الملاحي لفرع دمياط من القاهرة حتى دمياط لربط ميناء دمياط الجديد بعواصم المُحافظات الواقعة على المجرى الملاحي.

- **فيما يخُص مشروعات الهيئة القومية للأنفاق،** فتتضمّن خطي مُونوريل العاصمة الإدارية الجديدة و٦ أكتوبر، واستكمال تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق (المرحلة الثالثة والرابعة) والمرحلة الأولى من الخط الرابع، وتطوير قطار أبو قير/الإسكندريّة، وإعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندريّة.

- **في مجال السكك الحديديّة،** استكمال تطوير الأعمال الإنشائيّة لعدد ١١٠٢ مزلقانًا، وتنفيذ أعمال ازدواج خط امبابة المناشي/ القباري بالإسكندريّة بطول ٢٢٧ كم، وإعادة تأهيل إنشاء خط الفردان/ بئر العبد/العريش/رفح/طابا، ومُواصلة تطوير نُظُم إشارات عدد من الخطوط، منها خط القاهرة /الإسكندرية بطول ٢٠٨كم، وخط القاهرة/بني سويف بطول ١٢٥كم. علاوة على تطوير نُظُم التحكّم والتشغيل لعدد ١١٢٠ مزلقانًا، وتركيب بوّابات دخول وخروج إلكترونيّة بالمحطّات.

- **وفي مجال الموانئ البريّة والجافة،** تستهدف الخطة دعم ستة موانئ، مع ربطها بشبكة المُراقبة المركزيّة للهيئة العامة للموانئ البريّة والجافة، وتتضمّن خطة الموانئ المصريّة تنفيذ عدد من المشروعات تستهدف رفع كفاءة هذه الموانئ من خلال تزويدها بالقاطرات والأوناش ومُعدّات التشغيل بالموانئ ومُعدّات الحماية المدنيّة وعمل العمرات الجسيمة للوحدات البحريّة. ومن الأعمال المُستهدفة – على سبيل المثال – في ميناء سفاجا، إنشاء رصيف ومحطة لتداول الحاويات وتكريك الممر الملاحي. وبالنسبة لميناء الإسكندريّة، تضُم أهم الأعمال إنشاء محطة مُتعدّدة الأغراض ومنطقة لوجستيّة على مساحة ٢٧٣ فدانًا، ومحطة مُحوّلات كهربائيّة بالميناء وعمل وصلة لربط ميناء الإسكندريّة بالطريق الدولي الساحلي، وفي حالة ميناء دمياط، تضُم الأعمال المُستهدفة إنشاء محطات الحاويات (تحيا مصر) واستكمال إنشاء حاجز الأمواج غرب الميناء وتعميق الممر الملاحي.

4

التوجه الاستراتيجي الرابع:

اقتصاد تنافسي مستدام قائم على المعرفة

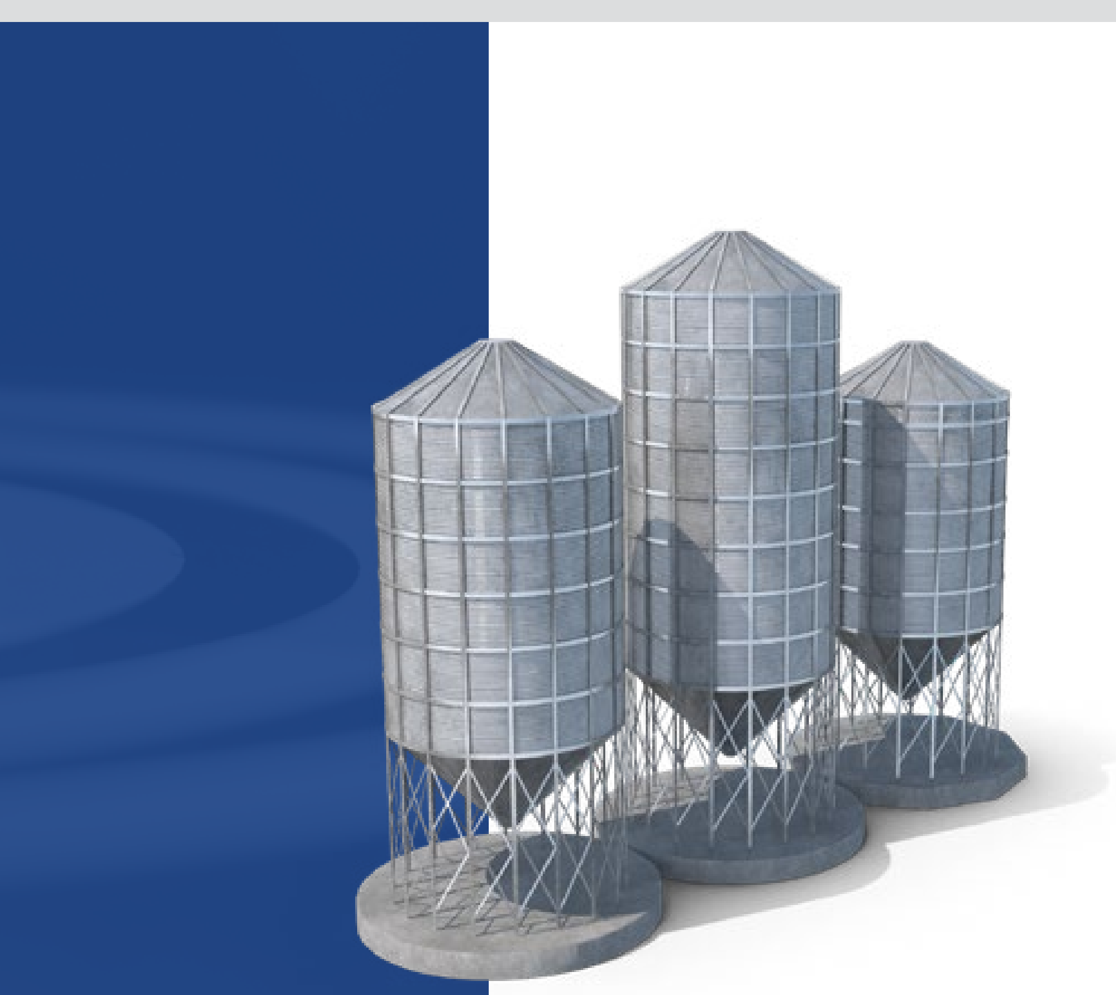






أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- مضاعفة الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ثلاثة أضعاف مستوياته الحالية والبالغة نحو ٩٦,٠٪ ليصل إلى مثيله المسجَّل عالميًا بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.
- الوصول للترتيب العالمي رقم ٥٠ في مؤشر الابتكار العالمي بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بالمركز الـ ٨٩ عالميًّا من بين ١٣٢ دولة في عام ٢٠٢٢.







دعـــم دور البـحــث والتـطــويـر في بناء نهضة الدولة المصرية

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة عدد الجامعات المُدرجة في تصنيف QS البريطاني من (٥) جامعات عام ٢٠١٨ إلى (١٥) جامعة عام ٢٠٢٤ بزيادة جامعة عن عام ٢٠٢٣، ولا تزال مصر الأعلى تمثيلاً بين الدول الإفريقية في هذا التصنيف، حيث حافظت مصر على مكانتها الرائدة إفريقياً بأعلى تمثيل في إفريقيا بـ ١٤ جامعة من بين ٣٢ جامعة إفريقية جرى تصنيفها خلال عام ٢٠٢٣.
- تكثيف التمويل الموجه إلى البحث العلمي الإنتاجي الهادف إلى حل المشكلات التي تواجه القطاعات الاقتصادية الأساسية وعلى رأسها الصناعة والزراعة.
- توفير بيئة عمل مُلهمة ومُحفزة وتشجع على الإبداع والابتكار، واستمرار نجاح منظومة التعليم العالي وتشجيع العاملين بها على تقديم أفضل ما لديهم من أفكار وطاقة لتحقيق مستهدفات مرحلة التميز المؤسسي للجامعات وتعزيز ريادتها على كافة المستويات.
- تبني الترتيبات اللازمة لتنفيذ توجيهات السيد الرئيس بإطلاق مبادرة عقول المستقبل والتي تحقق الهدف المرجو من الاستثمار في عقول الشباب المصري ممن لديه القدرات والمهارات للمساهمة في بناء الجمهورية الجديدة وإيفاد هؤلاء الشباب للتدريب بالخارج في مجالات واعدة (الذكاء الاصطناعي - طاقه متجدده - المياه - ريادة الاعمال والابتكار).





تسريع وتيرة الانتقال إلى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- إطلاق استراتيجية طموحة لتسريع وتيرة تحول الاقتصاد المصري نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وما بعدها .
- تأسيس المجلس الأعلى للثورات الصناعية ليختص بوضع أطر تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وما بعدها في الاقتصاد المصري.
- تحويل ٥٠٠٠ شركة مصرية إلى شركات رائدة في استخدام تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وما بعدها.
- تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في عدد من القطاعات لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية لتصبح مصر بين أعلى ٣٠ دولة في مؤشري التنافسية الدولية وتنافسية الإنتاج الصناعي.
- زيادة مساهمة تقنيات الثورة الصناعية الرابعة في الناتج ما لا يقل عن إلى ٨٪.
- الرقمنة الكاملة للخدمات الحكومية، وتقديم ٥٠٪ منها من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والبلوك تشين.
- تأسيس ١٠٠ مصنع ذكي يتبنى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.







تسريع وتيرة الانتقال إلى تقنيات الثورة الصناعية الرابعة

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- إطلاق استراتيجية طموحة لتسريع وتيرة تحول الاقتصاد المصري نحو تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.
- التركيز على تبني تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في عدد من القطاعات لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية وعلى رأسها قطاعي الزراعة والصناعة.
- استكمال الأطر التنظيمية لاستخدامات الذكاء الاصطناعي وأنترنت الأشياء، والطباعة ثلاثية الأبعاد، وحوكمة وتصنيف البيانات.



التحرك بخطى مستدامة نحو الاقتصاد الأخضر

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء إلى ٧٥٪ عام ٢٠٣٠ مقابل ٣٠٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- السعي لحشد التمويل الميسر اللازم لتنفيذ مشروعات الاستراتيجية الوطنية للمناخ، لكلٍّ من برامج التخفيف والتكيُّف مع التغيرات المُناخية.
- رفع نسبة مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٥٪ بما يتوافق مع الطموحات العالمية.
- تحويل مصر إلى مركز إقليمي للهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٢٦، ومركز عالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام ٢٠٣٠ (لإنتاج ٣,٢ مليون طن سنويًا وفق السيناريو الأخضر ترتفع إلى ٩,٢ مليون طن عام ٢٠٤٠).
- مع تضاعف السوق العالمية للهيدروجين الأخضر بنحو سبعة أضعاف، تسعى مصر الحصول على حصة ٨٪ من هذا السوق (٥,٦ مليون طن في عام ٢٠٤٠ وفق السيناريو الأخضر).
- إرساء المقومات الاقتصادية لتحقيق مشروعات الهيدروجين الأخضر مكاسب اقتصادية بقيمة تتراوح بين ١٠ إلى ١٨ مليار دولار.



- من المستهدف أن يوفر سوق الهيدروجين الأخضر ما يزيد عن مائة ألف فرصة عمل.
- تنفيذ استثمارات مستهدفة بقطاع الهيدروجين الأخضر بقيمة ١,٩ تريليون جنيه لعدد ٩ مشروعات بقطاع الهيدروجين الأخضر (عقود/ اتفاق اطاري مبرمة) للقطاعات الصناعية المتضمنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحلول عام ٢٠٣٠.
- تنفيذ استثمارات مستهدفة بقطاع الهيدروجين الأخضر بقيمة ٢,٥ تريليون جنيه لعدد ١٣ مشروع بقطاع الهيدروجين الأخضر (جاري متابعة توقيع اتفاق اطاري) للقطاعات الصناعية المتضمنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحلول عام ٢٠٣٠.
- تنفيذ استثمارات مستهدفة بقطاع الهيدروجين الأخضر بقيمة ١ تريليون جنيه لعدد ١٠ مشروعات (مذكرات تفاهم جاهزة للتوقيع) للقطاعات الصناعية المتضمنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحلول عام ٢٠٣٠.
- تحسين ترتيب مصر في المؤشر العالمي للأداء البيئي (EPI) لتكون من بين المراتب الخمسين الأولى.
- تحسين ترتيب مصر مؤشر أداء تغير المناخ لتُصنف من بين الدول العشرة الأولى عالميًا.



التحرك بخطى مستدامة نحو الاقتصاد الأخضر

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من ٤٠٪ في عام ٢٠٢٣ إلى ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات العامة بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك لتعزيز التزام مصر بالاستدامة وبما يعكس تفانيها في دمج التنمية المستدامة في ممارساتها لأجندتها التنموية.
- المزيد من التركيز على إنشاء مشروعات الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء وزيادة مستويات تصديرهما.
- البدء في تنفيذ استثمارات مستهدفة بقطاع الهيدروجين الأخضر لعدد ٩ مشروعات بقطاع الهيدروجين الأخضر (عقود/ اتفاق اطاري مبرمة) للقطاعات الصناعية المتضمنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
- إطلاق مبادرة رئاسية لتأسيس التحالف المصري لريادة الأعمال الخضراء لتعميق سلاسل الإمداد والتشبيك وتعميق الروابط الأمامية والخلفية ما بين مختلف أحجام الشركات العاملة في إطار الاقتصاد الأخضر.





تعزيز المنافسة وضمان الحياد التنافسي

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- دراسة نقل تبعية كافة الجهات التنظيمية لرئاسة مجلس الوزراء تباعًا، والمزيد من تعزيز دور الجهاز القومي للاتصالات.
- مباشرة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تنفيذ استراتيجية الحياد التنافسي في إطار استراتيجية الجهاز للفترة (٢٠٢١-٢٠٢٥).




1.12735
1.16949
1.31843
1.00804





تعزيز المنافسة وضمان الحياد التنافسي

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تبني الإصلاحات اللازمة للفصل بين وظيفة الدولة كمالك للأصول ومنظم للأسواق وصانع للسياسات
- البدء في تفعيل إلغاء المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة بصدور قانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣
- الانتهاء من إلغاء/ تعديل كافة القوانين أو القرارات التي تؤثر على الصناعة والاستثمار والمنافسة والحياد التنافسي بنهاية عام ٢٠٢٤.
- تحسين بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتوفير مناخ تنافسي حر، وتعزيز ثقة المستثمرين وتذليل عوائق الدخول للأسواق والتوسع فيها واستقرار الأسواق.
- الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية ومنع التواطؤ والتباطؤ في التعاقدات الحكومية والعمليات التعاقدية.
- تأهيل ورفع كفاءة العاملين بالدولة وعقد دورات تدريبية بهدف نشر ثقافة المنافسة، وتعريف أكبر عدد من العاملين بالدولة والتنفيذيين المستقبليين بقانون حماية المنافسة.
- مستهدف إصدار مؤشر تقييم الحياد التنافسي لقياس مستوى المنافسة في الأسواق بشكل موحد ومنهجي.
- تقييم آثار القوانين واللوائح التنظيمية للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة.
- تعزيز الشفافية واليقين القانوني وإنفاذ القانون بشكل فعَّال، وضمان أخذ سياسات المنافسة في الاعتبار عند إصدار القرارات والتشريعات.





5 التوجه الاستراتيجي الخامس:

حياة ترقى لطموحات المصريين









أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة قيمة الانفاق على التعليم قبل الجامعي إلى ١,٨ تريليون جنيه خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقابل ٨٦١ مليار جنيه في التسع سنوات السابقة لها.
- زيادة عدد الفصول بنحو ١٠٥ ألف فصل حتى عام ٢٠٣٠ ليصل إجمالي عدد الفصول الجديدة إلى ٢٢٥ ألف فصل خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- خفض الكثافة الطلابية إلى متوسط ٣٥ طالب/ فصل بحلول ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٤٥ طالب/ فصل خلال عام ٢٠٢٣.
- تبني مبادرة رئاسية لخفض معدل الامية الي ما يعادل الصفر الافتراضي (٧٪) بحلول عام ٢٠٣٠.
- زيادة ملموسة في أعداد المدارس للارتقاء بمستوى التعليم، حيث من المستهدف تحقيق المستهدفات التالية بحلول عام ٢٠٣٠:
  - زيادة عدد المدارس اليابانية من ٨١ مدرسة عام ٢٠٢٣ إلى ٢٠٠ مدرسة عام ٢٠٣٠.
  - زيادة عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية من ٥٤ مدرسة عام ٢٠٢٣ إلى ١٤٠ مدرسة عام ٢٠٣٠.
  - زيادة عدد مدارس المتفوقين من ٢١ مدرسة عام ٢٠٢٣ إلى ٥٠ مدرسة عام ٢٠٣٠.
  - زيادة عدد مدارس النيل من ١٤ مدرسة عام ٢٠٢٣ إلى ١٥٠ مدرسة عام ٢٠٣٠.



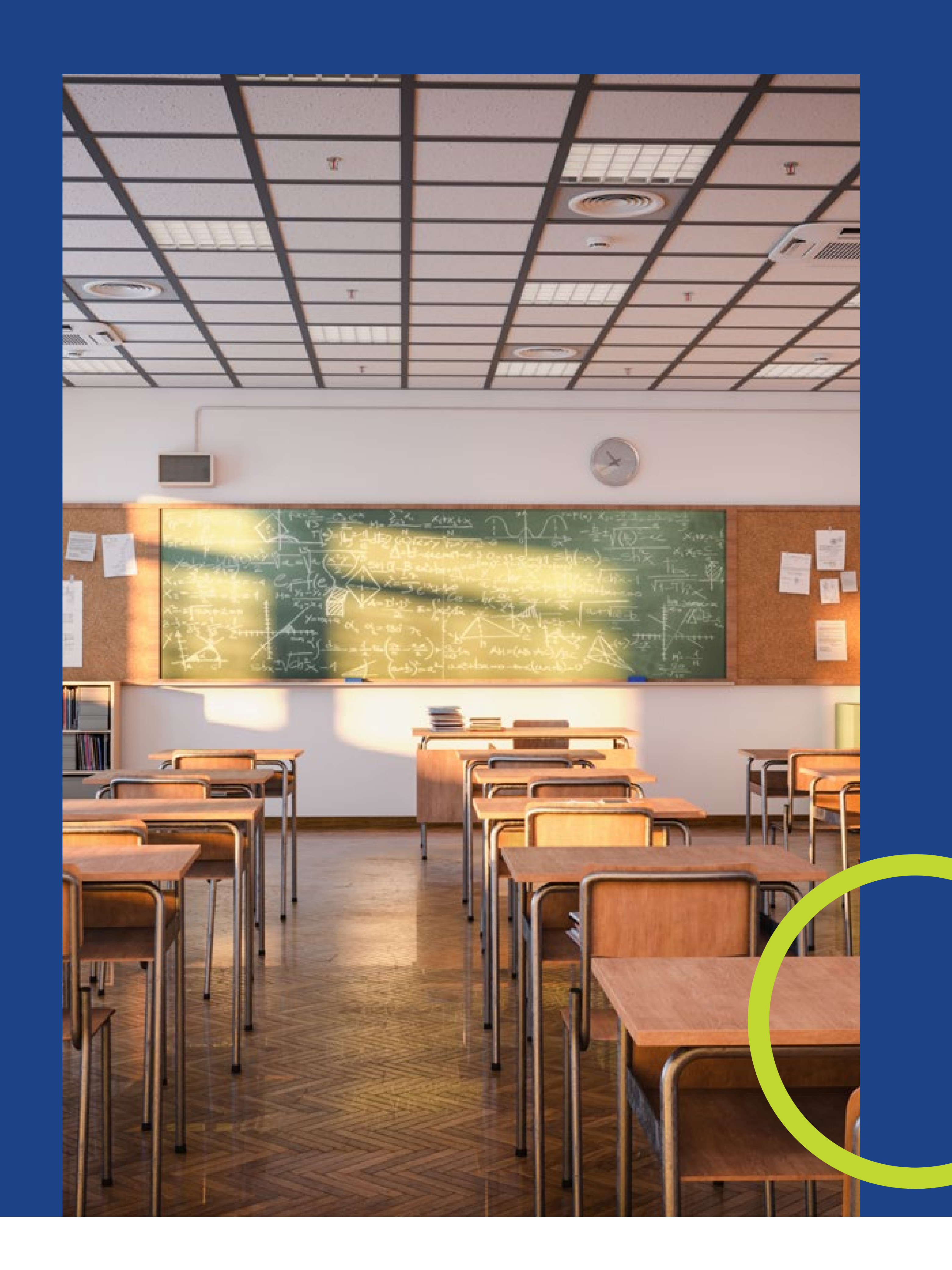
- زيادة معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي إلى نحو ١٠٩٪ (متوسط الزيادة السكانية ٢ مليون طفل في السنة).
- القضاء على التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي لتصل نسبة التسرب إلى ٠٪.
- رفع نسبة القيد برياض الأطفال (٤-٦) سنوات إلى ما لا يقل عن ٨٠٪ مقارنة بنحو ٣٠٪ في العام الدراسي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- ربط ١٠٠٪ من المدارس المصرية بالإنترنت للأغراض التعليمية وزيادة عدد المدارس المتصلة بخدمات الإنترنت فائق السرعة باستخدام تكنولوجيا الألياف الضوئية بنسبة ١٠٪ سنويًا.
- توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الهمم البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بذوي الهمم الحادة والمتعدّدة.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر جودة النظام التعليمي من المرتبة ٣٧ في عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٢٠ في عام ٢٠٣٠.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر قدرة النظام التعليمي على تلبية الاحتياجات من المرتبة ٦٧ في عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٣٠ في عام ٢٠٣٠.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر القيد الإجمالي بالتعليم الثانوي من المرتبة ٧٢ في عام ٢٠٢١ إلى المرتبة ٣٠ في عام ٢٠٣٠.



التعليم قبل الجامعي

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- خفض كثافة الفصول بإنشاء واحلال وتجديد ١٤ ألف فصل.
- رفع كفاءة البنية التحتية المعلوماتية للمدارس بتوفير ٧٠٠ ألف تابلت و١٠٠٠ شاشة ذكية.
- تطوير التعليم والتدريب المهني بتطبيق الجدارات في ٧٥٦ مدرسة وإقامة ١٠ مدارس تطبيقية بالمشاركة مع القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية في ١٥٠ مدرسة بما يتوافق ومعايير الجودة والاعتماد.
- تحسين تنافسية مخرجات التعليم قبل الجامعي من خلال ٣٩ مدرسة تضم ٨٢٣ فصلاُ منها ٣١ مدرسة يابانية و٥ مدارس للمتفوقين و٣ مدارس دولية حكومية.
- زيادة مخصصات التعليم قبل الجامعي ب ٧٥,٤ مليار جنيه لتصل الى ٣٩٢,٤ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- وفقا لموازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٤ من المستهدف رفع دعم التأمين الصحي على الطلاب ليصل الى ٣٨٦,٥ مليون جنيه لعدد ٢٥,٨ مليون طالب.
- دراسة تكلفة تعيين عدد ٣٠ ألف معلم مساعد بتكلفة سنوية تقدر بنحو ١,٤ مليار جنيه لسد العجز في المعلمين من خلال مسابقة تجرى لهذا الغرض بمتوسط تكلفة شهرية للمعلم تقدر بنحو ٣٨٠٠ جنيه.





أبرز المستهدفات:٢٠٢٤-٢٠٣٠

- دعم الانفاق على التعليم الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما لا يقل عن ٢٪.
- استكمال تجهيز ١٦ جامعة أهلية ودعم المراكز والمشروعات البحثية، مع العمل على وجود جامعة تكنولوجية بكل محافظة (٢٧ جامعة تكنولوجية بحلول عام ٢٠٣٠).
- اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي مرتين على الأقل من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.
- دعم الاستثمار في البحث الأكاديمي وربطه بالصناعة وخطط التنمية واحتياجات المجتمع، وتعزيز الشراكة مع القطاعات المختلفة، من خلال بيئة محفزة وداعمة للتميز والابتكار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
- ارتفاع تصنيف ٢٨ جامعات مصرية على الأقل لتصنف من بين أفضل جامعات العالم وفقاً لتصنيف الـ QS العالمي للجامعات مقارنة بنحو ١٤ جامعة حالياً.
- نظام شامل للمساعدات المالية للطلاب من خلال مزيج من المنح الدراسية القائمة على الاحتياجات، والقروض الطلابية لدعم السلم الاجتماعي. (الطلاب من الأسر الفقيرة أو توجيه الطلاب إلى برامج محددة،......).





التعليـم الجامعـي

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تستهدف خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ استكمال تجهيز ١٦ جامعة أهلية، تشمل جامعة الجلالة والعلمين وجامعة الملك سلمان والمنصورة الجديدة و١٢ جامعة منبثقة من جامعات حكومية بالمحافظات.
- تطوير التعليم الفني والتكنولوجي باستكمال تجهيز ١٠ جامعات تكنولوجية في ٩ محافظات بجانب دعم المراكز والمشروعات البحثية ومنها استكمال مبنى الحاضنات التكنولوجية بمعهد بحوث الفلزات واستكمال دراسات وابحاث الجينوم المرجعي للمصريين.
- تضم مشروعات التعليم العالي والبحث العلمي ٥٢٧ مشروعا من المتوقع نهو ٥٧ مشروعاً منها بنسبة ١١٪.
- زيادة مخصصات التعليم العالي والجامعي بنحو ٤٠,٤ مليار جنيه لتصل الى ١٩٩,٥ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.





أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- دعم مُخصّصات الإنفاق العام على الصحة إلى ما لا يقل عن ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتقديم خدمات أفضل وتغطية أوسع.
- تجديد وإنشاء ٣١٠٠ منشأة صحية (١٠٠ مستشفى و٣٠٠٠ وحدة صحية) بحلول ٢٠٣٠ مقابل ٤٥٢ منشأة في السنوات التسع الماضية.
- تعزيز صناعة الدواء ليغطي الإنتاج المحلي نحو ٩٥٪ من احتياجات السوق بالقيمة المالية عام ٢٠٣٠ مقابل نحو ٧٥٪ في عام ٢٠٢٢.
- زيادة صادرات الدواء إلى ما لا يقل عن ٥ مليار دولار من خلال التوسع في انتاج الدواء لتغطية احتياجات السوق المحلي، ودعم الصادرات.
- مُواصلة تفعيل البرامج والـمُبادرات الرامية إلى الارتقاء بالصِحّة العامة للمُواطنين، وتوفير التغطية الصحيّة الشاملة، مع التركيز على جوّدة الخدمات الـمُقدّمة.
- زيادة مستويات تغطية خدمات التأمين الصحي لتغطي ١٠٠٪ من السكان بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٦٦٪ في عام ٢٠٢٢.
- اكتمال منظومة التأمين الصحي الشامل لتغطي كافة محافظات الجمهورية بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٦ محافظات في عام ٢٠٢٣.
- الحفاظ على معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع ودون الخامسة إلى معدلات تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.
- خفض معدل وفيات الأمهات إلى معدلات تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.
- انهاء جميع أشكال سوء التغذية بين الأطفال دون سن خمس سنوات لتصل النسبة إلى صفر٪.
- القضاء على قوائم الانتظار باستهداف تسع تخصصات طبية حرجة.
- تحسين ترتيب مصر في المؤشر العالمي للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية لتُصنف من بين الدول الثلاثين الأولى عالميًا.





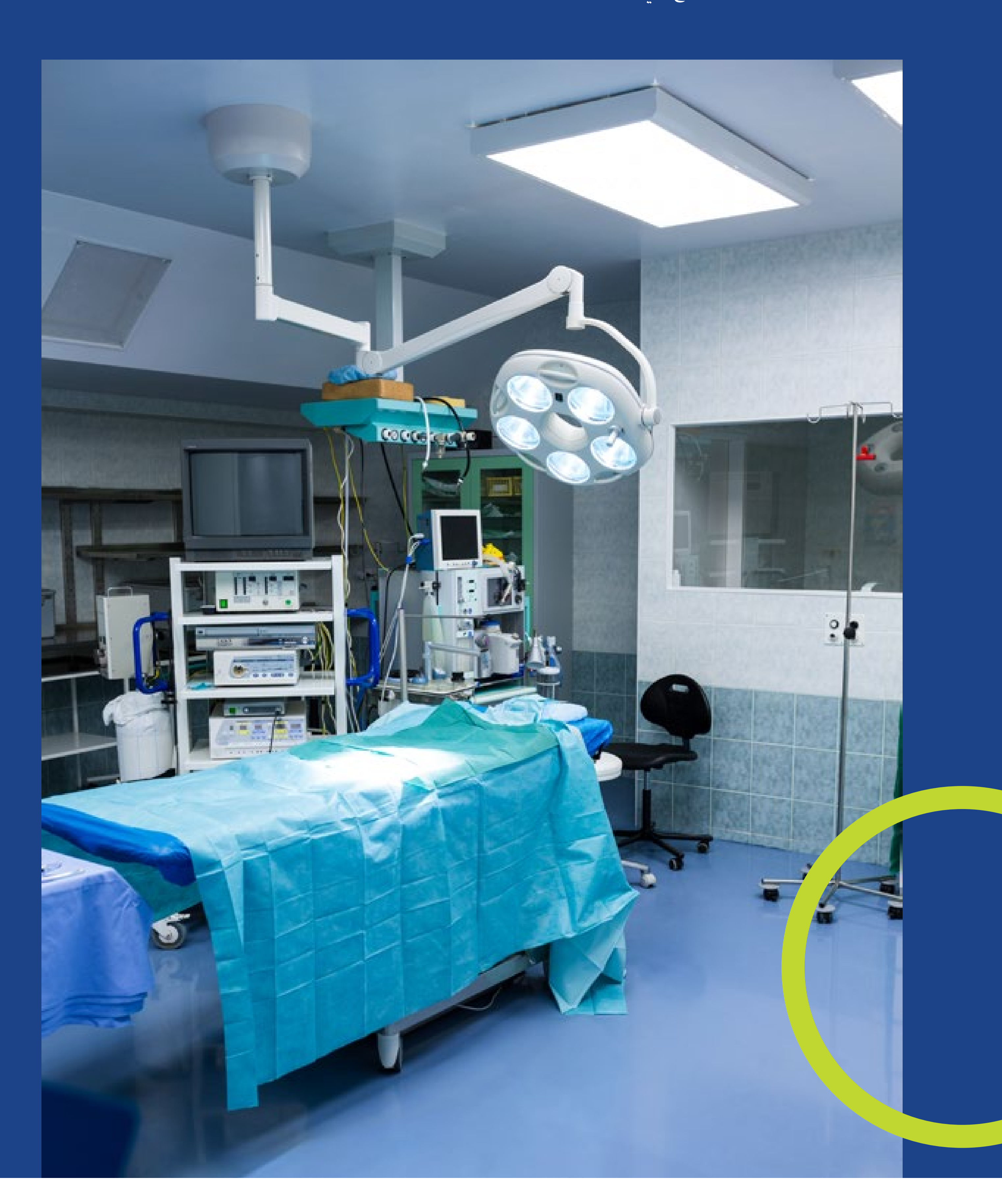


الصحة

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- توفير المخصّصات اللازمة لتوفير رعاية صحيّة شاملة للمُواطنين بتوجيه ما لا تقل نسبته عن ٣٪ من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على تحسين خدمات القطاع الصحيّ.
- من المستهدف ان يتم رفع الانفاق علي الصحة من ١٢٨,١ مليار جنيه في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الي نحو ١٤٧,٩ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بنسبة زيادة نحو ١٥٪.
- تخصيص استثمارات كليّة (عامة وخاصة) للخدمات الصحيّة في خِطّة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ تُقدر بنحو ٧٥ مليار جنيه، بنسبة ٤,٦٪ من الاستثمارات الإجماليّة للخِطّة، وذلك لتنفيذ عديدٍ من المُبادرات والمشروعات التنموية الرامية لتطوير وتحسين الخدمات الصحية.
- تتضمن مشروعات الخطة الاستثمارية لقطاع الصحة بإطار خطة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣:
- تطوير واستكمال المُستشفيات القائمة (١٦٧ مستشفى رعاية علاجية و٢٩ مستشفى صحة نفسية و٤٩ مستشفى تتبع أمانة المراكز الطبية المُتخصّصة).
  - دخول ٥٥ مُستشفى الخدمة في عام الخطة منها ٤٦ مستشفى تتبع ديوان عام الصحة، و(٩) مستشفيات جامعية، وتطوير وتجهيز المراكز والوحدات الطبية، ومنها (١٠ مراكز تجميع البلازما – وحدات العلاج بالأكسجين الفائق – أقسام العناية المُركزة لكبار السن – تطوير ٣٦ مركز حجر صحي).
  - طوير مِرفق الإسعاف (استكمال توريد ٢٥٥ سيارة إسعاف مُجهزة طبيًا – توريد وحدات الشبكة الوطنية المُوحدة للطوارئ والسلامة).
  - استكمال المشروعات الاستراتيجية وأهمّها (المدينة الطبية بمعهد ناصر – مبنى المعامل المركزية بمدينة بدر)، وإنشاء مُجمّعات محارق للنفايات الطبية الخطرة.
  - إنشاء واستكمال عدد ١٤٦ وحدة صحية منها (١٠٥ وحدة للرعاية الصحية – ٥٥ وحدة في إطار منظومة التأمين الصحي الشامل).

- ضمان استمرار مشروع التغطيّة الصحيّة الشاملة لجميع المواطنين، بما يكفُل الارتقاء بمُستوى معيشة كافة أفراد المجتمع في إطار من العدالة والانصاف.





حماية اجتماعية شاملة

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- العمل على تعزيز الموارد المالية الموجهة لتوسيع نطاق وشمولية شبكات الأمان الاجتماعي بما لا يقل عن ١٠٪ سنوياً خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- توسيع النطاق المستهدف للإنفاق على الحماية الاجتماعية خاصةً في ظل الأزمات الدولية لامتصاص الصدمات الخارجية.
- تصنيف مصر من بين الدول العشرين الأولى في العالم الأكثر إنفاقًا على برامج الحماية الاجتماعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتصنيفها من بين الخمسين دولة الأولى عالميًا بحسب أحدث بيان.
- زيادة نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية إلى ٢٣٪ من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقارنة بنحو ١٨٪ خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- زيادة مخصصات برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة إلى ٢٤٠ مليار جنيه، بإجمالي عدد مستفيدين بنحو ٢٧ مليون مواطن خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- زيادة تكلفة برنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة لذوي الاحتياجات الخاصة إلى ٧٠ مليار جنيه بإجمالي عدد مستفيدين بنحو ٣ مليون مواطن خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقارنة بنحو ١,٢ مليون مواطن خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).



- زيادة عدد إجمالي الأطفال في سن التعليم المستفيدين من تكافؤ الفرص التعليمية دون تحمل تكاليف المدارس إلى ٥,٥ مليون طفل خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقارنة بنحو ٥,٣ مليون طفل خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- زيادة أعداد المستفيدين من المسنين من خدمات الرعاية والدعم النقدي خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) إلى ٧٠٠ ألف مستفيد، مقارنة بنحو ٥٨٠ ألف مستفيد خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- زيادة أعداد المواطنين المستفيدين من المعاشات التأمينية بنسبة ٦٪ ليصل الي ١١ مليون مواطن خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠) مقابل ١٠,٤ مليون مواطن خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٣).
- زيادة أعداد المواطنين المستفيدين من المشروعات متناهية الصغر من الأسر الفقيرة إلى نحو ٢ مليون مواطن بتكلفة ٦ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- شمولية نحو ٥٠٠ ألف من العمالة غير المنتظمة بالحماية الاجتماعية والتأمينية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- زيادة أعداد المستفيدين من خدمات الرعاية الأسرية والمؤسسية البديلة إلى نحو ٦٠٠ ألف فرد من الايتام خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- شمولية ١٠ مليون أسرة بالتوعية المجتمعية والمعارف الأساسية من خلال الرائدات الاجتماعيات خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).



حماية اجتماعية شاملة

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

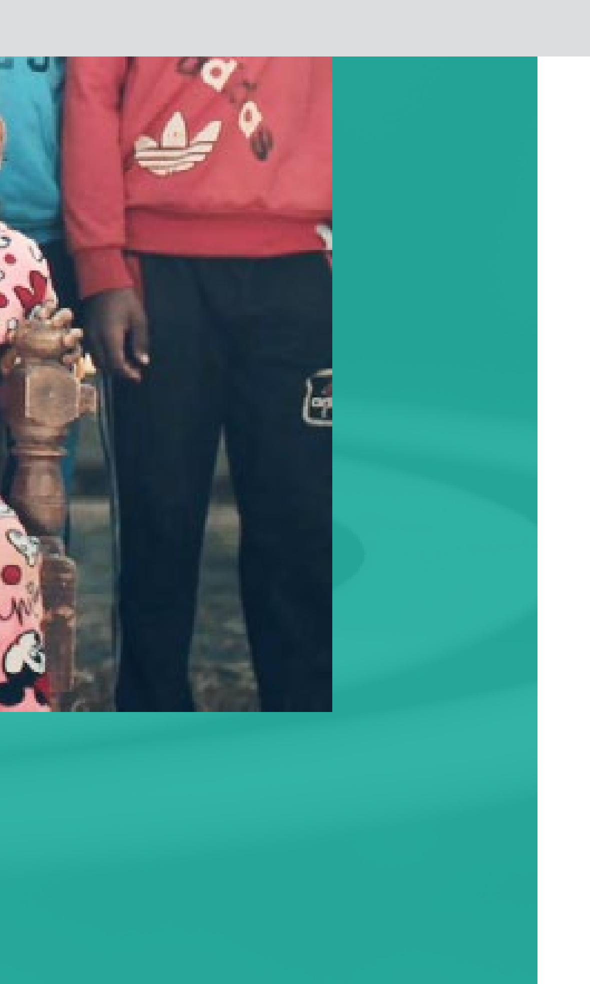
- تركز موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على دفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوي معيشة المواطن للتعامل مع الاثار السلبية للموجه التضخمية.
- رفع مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية إلى ٥٢٩,٧ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- زيادة مخصصات بنود دعم السلع التموينية ودعم رغيف الخبز من ٩٠ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الى ١٢٧,٧ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- زيادة دعم الطاقة والمواد البترولية من ٥٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ الى ١١٩,٤ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- زيادة دعم معاشات الضمان الاجتماعي وتكافل وكرامة من ٢٢ مليار جنيه عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢ إلى ٣١ مليار جنيه بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- نحو ٨ مليار جنيه دعم تكلفة علاج المواطنين على نفقة الدولة بموازنة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- نحو ١٣٤,٧ مليار جنيه مساهمات في صناديق المعاشات في موازنة ٢٠٢٤/٢٠٢٣.


CONTRACT AGREEMENT



أبرز المستهدفات:٢٠٢٤-٢٠٣٠

- انجاز كامل مراحل مبادرة "حياة كريمة" بإجمالي مستهدفين نحو ٥٨ مليون مواطن، وباستثمارات إجمالية مُقدرة تتجاوز التريليون جنيه، بما يجعل المبادرة من أكبر المُبادرات التنمويّة في تاريخ مصر والعالم من حيث حجم المُخصّصات الماليّة ونطاق الشمول وأعداد المُستفيدين وتكامل الأبعاد التنمويّة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا، وتعكس تحوّلًا جذريًا غير مسبوق للريف المصري باستهدافها توفير احتياجات القُرى المصريّة من البنية الأساسيّة والخدمات العامة، وتهيئة سُبُل تحسين الدخل ومُستوى المعيشة اللائق للمُجتمعات الريفيّة، كما تُعتبر هذه المُبادرة نموذجًا مثاليًا يعكس تضافُر جهود كافة الوزارات للمُساهمة في توفير حياة كريمة لأهالينا في الريف.
- تستهدف المبادرة تطوير ٤٥٨٤ قرية في ١٧٥ مركز في ٢٠ محافظة عبر تدخلات مباشرة وغير مباشرة تستهدف كافة مناحي الحياة مع مراعاة الاستدامة.






ENGLAND



حيـاة كريـمة

أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- مُستهدفات المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ أهم مُستهدفات المرحلة الأولى من المشروع القومي لتطوير الريف المصري "حياة كريمة" خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ، حيث يبلغ حجم الاستثمارات خلال الخطة ١٥٠ مليار جنيه لتنفيذ العديد من المشروعات في مختلف القطاعات منها إنشاء، ١٦٧ محطة مُعالجة، ٢١,٣ ألف كم شبكات صرف صحي، ١٤٤١ محطة رفع صرف صحي، توفير خدمات الكهرباء لعدد ١٤٦٦ قرية، ٣٢٣ محطة تنقية مياه شرب، ٨,٥ ألف كم شبكات مياه شرب، تأهيل وتبطين الترع المرحلة الأولي والثانية بطول ٦٣٣٠ كم، ٦٠٨ كوبري ري، إلى جانب إنشاء وتطوير ٢٤ مستشفى مركزي، ١١٠٢ وحدة صحية، ٣٦٧ وحدة إسعاف، ومن المستهدف توصيل الانترنت فائق السرعة لعدد ١٤٦٨ قرية، علاوة على تطوير الطرق الرئيسة ومحطات السكك الحديدية لعدد ١٦٤ طريق رئيس، ١١٦ محطة سكة حديد، ورصف الطرق الداخلية لعدد ١٤٤٦ قرية.

- وتستهدف الخطة أيضا إنشاء ٣٣٢ مجمع حكومي، ٣٢٤ منشأة تضامن، ٩٨٣ مركز شباب، ١٥٣٣٠ فصل، صيانة ١٣٠٣ مدرسة، كما يتم تغطية خدمات الغاز الطبيعي لعدد ٩٢٦ قرية، إنشاء ٣٣٠ مركز خدمة زراعية، ٤٦ مركز تجميع ألبان، ١٢٨ نقطة إطفاء، ١٢٧ سوق، ٩٧ موقف، ٢٣١ نقطة شرطة.

- بدء تنفيذ المرحلة الثانية من مبادرة حياة كريمة والتي تُغطي ٥٢ مركزًا يضُم ١٦٦٧ قرية ب ٢٠ محافظة على مستوى الجمهورية، وتمنح أولوية لقطاعي المياه والصرف الصحي شديدي التأثير على المواطن، ورصد استثمارات مُستهدفة قيمتها ٣٠ مليار جنيه (كاعتمادات اولية)، لتنفيذ نحو ٦٢٠ مشروعًا للمياه والصرف الصحي، وإنشاء وتطوير نحو ثلاثة آلاف فصل مدرسي، و٤٨ معهد أزهري، واستكمال تطوير نحو ٦٦ مُستشفى باعتمادات ٢,٨ مليار جنيه، وتنفيذ عدد ٤ مشروعات طرق رئيسية باعتمادات ٣٩٠ مليون جنيه، وتبلغ أطوال الترع المستهدف تأهيلها وتبطينها: ١٧٤١ كم ، كما أنه من المستهدف إنشاء وتطوير ٨٦ محطة معالجة.


حياة
كريمة
لكل مصري .. لكل مصرية



أبرز المستهدفات:٢٠٢٤-٢٠٣٠

- وصول نسبة تغطية خدمة الصرف الصحي الإجمالية إلى ١٠٠٪ على مستوى الجمهورية بحلول عام ٢٠٣٠.
- تستهدف الدولة تطوير وتحديث منظومة الري لعدد ١,١ مليون فدان.
- إنشاء شبكات الصرف المغطى لنحو ٦,٤ مليون فدان بحلول عام ٢٠٣٠ إضافة إلى ٣,٣ مليون فدان مشمولة بمشروعات إحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى.
- تنفيذ الخطة القومية لإدارة الموارد المائية والتي تتضمن أربع محاور رئيسة، تحسين نوعية المياه وإنشاء محطات للمعالجة الثنائية والثلاثية، وتنمية موارد مائية جديدة وترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة بتكلفة ٥٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٣٧ ونسبة تكلفة وزارة الري والموارد المائية بها ٣٥٪.
- اشتراك ١٧ تحالفاً في المنافسة على تنفيذ مشروعات محطات تحلية مياه البحر وطرحها على القطاع الخاص باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في إطار المرحلة الأولى من برنامج تحلية المياه في مصر.
- زيادة السعة الاجمالية لمحطات التحلية بنحو ٣,٣٥ مليون متر مكعب يوميا بحلول عام ٢٠٢٥ في المرحلة الاولي لتصل إلى ٨,٥ مليون م٣ يوميًا بحلول ٢٠٥٠.









مياه الشرب والصرف الصحي

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- طرح أربع مشاريع لمحطات تحلية المياه، للقطاع الخاص خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، من إجمالي ٢١ محطة تحلية متوقع طرحها في إطار برنامج الطروحات الحكومية.
- جارى تنفيذ ١٤ محطة تحلية بطاقة إجمالية ٤٧٦ ألف م٣/ يوم بتكلفة ٩,٧١ مليار جنيه.
- زيادة السعة الاجمالية لمحطات التحلية بنحو ٣,٣٥ مليون متر مكعب يوميا بحلول عام ٢٠٢٥.
- نحو ١١٩ مليار جنيه استثمارات لقطاع مياه الشرب والصرف الصحي خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.
- تنفيذ عدد من المشروعات ذات الأولويّة، في مُقدّمتها مشروع استكمال تأهيل وتبطين التُرع بأطوال ٢٤٠٠ كيلومترا في نطاق أعمال المرحلتين الأولى والثانية لمُبادرة حياة كريمة.
- مشروع منظومة الري الحقلي الحديث ليصل إجمالي المساحة الإضافية المُغطاة بالري الحديث إلى ١٢٠ ألف فدان.
- استغلال ٣ مليارات متر مُكعّب/سنة من المياه الجوفيّة العميقة والسطحيّة، وإحلال وتجديد ٥١ محطة رفع، و٢٨ بئرًا جوفيا.
- استكمال إنشاء مسار نقل المياه لمشروع مُستقبل مصر بطاقة ٨ مليون م٣/يوم.
- استكمال إنشاء محطة مُعالجة بطاقة ٧,٥ مليون م٣/ يوم، ومسار نقل المياه لاستصلاح الأراضي في مناطق جنوب محور الضبعة، واستكمال مشروع نقل المياه بطاقة ٥ مليون م٣/ يوم من مصرف بحر البقر إلى شرق قناة السويس.
- أعمال البنية الأساسية لتطوير ترعة الشباب بطول ٥٣ كيلومترا بمنطقة توشكى، وإنشاء (٥) محطات في إطار مشروع تنمية الريف المصري، بخلاف تجهيز ٥٢ بئرًا بالطاقة الشمسية.



- إقامة ٣٠ منشأة للحماية من أخطار السيول وحصاد مياه الأمطار، وإحلال وتجديد شبكات الصرف العام والمُغطى في زمام ٦٠ ألف فدان، وغيرها من الأعمال التي تحرص الدولة على تنفيذها مُراعاة لمعايير واعتبارات الاستدامة البيئية.



التموين والتجارة الداخلية

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة عدد السلع التموينية إلى أكثر من ١٠٠ سلعة لزيادات الخيارات التموينية أمام المواطنين.
- إطلاق خدمات البطاقات التموينية الذكية وخدمات الأنشطة التموينية على مستوى الوحدات المحلية بعدد ٣٣٢ مجمع خدمي حكومي.
- الحفاظ على مخزون سلعي لا يقل عن ٦ أشهر من السلع الاستراتيجية.
- إقامة ٦٠ منطقة تجارية لوجستية محورية وإقليمية على مستوى الجمهورية بحلول عام ٢٠٣٠ لتقليل حلقات التداول وخفض أسعار السلع (تكلفة النقل تمثل ٣٠٪ من التكلفة الإجمالية).









التموين والتجارة الداخلية

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- رفع دعم السلع التموينية من ٩٠ مليار جنيه في الموازنة المعدلة لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ الى ١٢٧,٧ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ لنحو ٦٢,٢ مليون فرد مستفيد من صرف الدعم النقدي لسلع البطاقات التموينية .
- تم تقدير الدعم وفقا لافتراض بان كمية القمح المطلوب توفيرها بنحو ٨,٣ مليون طن قمح منها كمية تبلغ نحو ٧,٧ مليون طن قمح لتوفير نحو ٩٣,٥ مليار رغيف بالإضافة الى نحو ٥٥٤ ألف طن قمح لتوفير دقيق المستودعات.
- إنشاء الصوامع للحفاظ على المخزون الاستراتيجي من القمح والوصول لأقل نسبة فاقد ممكنة، والاحتفاظ برصيد استراتيجي آمن منه لا يتعرض لعوامل التلف من خلال إحكام عملية صيانة المخزون.
- خلق مناطق جذب جديدة وتوسع زراعي لتشجيع المزارعين على زراعة القمح والحبوب بالقرُب من المواقع التي يتم إنشاء الصوامع بها.
- استحداث وإنشاء ٥ بناكر لزيادة السعات التخزينية والحفاظ على الأقماح المحلية بسعة بلغت ١٤٠ ألف طن، علاوة على تطوير ورفع كفاءة الصوامع بمختلف المحافظات، تطوير وإعادة تأهيل عددٍ من المطاحن لزيادة الطاقات الإنتاجية من الدقيق البلدي والفاخر.
- إنشاء مناطق لوجستية جديدة لتوفير كافة السلع الغذائية بأسعار مناسبة وبجودة عالية، بهدف ضبط الأسواق، إلى جانب إنشاء مولات تجارية ومُجمعات مخابز مما يوفر فرص عمل جديدة ويتيح المنتجات والسلع في نطاق المحافظات.

- إنشاء مستودعات استراتيجية إقليمية لزيادة المخزون السلعي الغذائي من ٨ إلي ٩ أشهر، وذلك بزيادة المساحات التخزينية لما يُقارب ١,٣ مليون متر مربع مُستهدف إنشاؤها وفقًا لأحدث الوسائل التكنولوجية.
- تفعيل دور البورصة السلعية في ضبط الأسواق في كافة المناطق لتحقيق الشفافية والعدالة في تداول السلع والمنتجات، والقضاء على الممارسات الاحتكارية، وحماية صغار المزارعين من خلال جمع إنتاجهم وتصنيفه وإتاحته لكل المتعاملين بالبورصة.
- استكمال تطوير المكاتب التموينية، وزيادة مستوي إتاحة خدمات البطاقات الذكية للمُواطنين مُستحقي الدعم، بالإضافة إلى استكمال تطوير مكاتب السجل التجاري بمحافظات الجمهورية، والتوسع في المنافذ السلعية المتنقلة للوصول للقري والنجوع في كافة المحافظات.





القضاء على العشوائيات وتأسيس مدن الجيل الرابع والمدن الذكية

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- إنشاء نحو ٦٧٢ ألف وحدة سكنية بحلول عام ٢٠٣٠ بما يشمل وحدات الإسكان الاجتماعي (٥٤ ألف وحدة سنويًا)، وسكن لكل المصريين (٥٨ ألف وحدة سنويًا).
- ٣١٨ مليار جنيه تكلفة تقديرية لتنفيذ استراتيجية للتعامل مع العوامل المسببة لظاهرة المناطق غير المخططة.
- السعي للانتقال بالدولة المصرية من دولة نامية إلى دولة متقدمة عمرانيًا من خلال تنفيذ المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية.
- إنشاء ٣٠ مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع تستوعب ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليون نسمة.
- مضاعفة نسبة المعمور المصري من ٧٪ إلى ١٤٪.





الإسكان الاجتماعي



أبرز مستهدفات
الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تستهدف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية الجديدة ٢٠٢٤/٢٠٢٣ نحو نحو ٦٠ ألف وحدة سكنية، واستكمال إنشاء ١١٦ ألف وحدة.
- كما تستهدف الخطة استكمال إنشاء ٥٣٠ عمارة سكنية، واستكمال انشاء ١٧ تجمعا تنمويا بشمال سيناء، و٩ تجمعات أخرى بجنوب سيناء.
- تبلغ قيمة دعم برامج الإسكان الاجتماعي نحو ١٠,٢ مليار جنيه وهو ما تتحمله الدولة المصرية من دعم محدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج سواء للدعم النقدي أو دعم المرافق.



أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- تأسيس مركز تميّز مستقل من أجل تحقيق الرؤية الشاملة والتنسيق بين مختلف الأطراف لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار لجنة دائمة قائمة وفق أفضل الممارسات.
- سن إطار قانوني مُلزم لشركات القطاع الخاص بالمشاركة في تمويل مشروعات التنمية وفق مسؤولياتها المجتمعية بنسبة من إجمالي صافي الربح.
- مبادرة رئاسية لتأسيس منصة قومية للمسؤولية المجتمعية توجه الاستثمارات الخاصة لتمويل مشروعات التنمية المستدامة.
- تحسين ترتيب مصر في مؤشر التنمية البشرية إلى المراتب الأربعين الأولى على مستوى العالم.
- مواصلة تحسن ترتيب مصر في مؤشر جودة الحياة إلى المراتب العشرين الأولى على مستوى العالم.







التوجه الاستراتيجي السادس:

دور رائد لمصر في الاقتصاد العالمي







تفعيل وتعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة إيرادات قناة السويس إلى ٨٨,١ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- استهداف زيادة إجمالي السفن العابرة لقناة السويس إلى نحو ١٩٠,٧ ألف سفينة بحمولة نحو ١٣,٤ مليار طن خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٣٠).
- ٥,٤ تريليون جنيه إيرادات مستهدفة من استثمارات القطاعات الصناعية المتضمنة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس بحلول عام ٢٠٣٠.
- تحويل قناة السويس إلى مركز إقليمي للطاقة الخضراء بحلول ٢٠٣٠.
- إنشاء مناطق اقتصادية منافسة إقليميًا (خدمات بحرية، لوجستيات، اتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقنيات مالية، وتجارة الترانزيت).
- وفرت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ١٠٠ ألف فرصة عمل وتستهدف الوصول إلى مليون فرصة عمل بحلول ٢٠٣٠.
- زيادة عائدات قناة السويس إلى ما يتراوح بين ٥٪ إلى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٣٠.



تفعيل وتعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- توطين نحو ٢١ قطاعًا صناعيًا بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس حتى عام ٢٠٢٥.



تعزيز دور مصر في تجارة الترانزيت

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- صياغة استراتيجية قومية لتجارة الترانزيت لزيادة حصة مصر من ٣,٧ مليون حاوية إلى ١٥ مليون حاوية.
- تطوير ما لا يقل عن خمسة موانئ مصرية على البحرين الأحمر والأبيض المتوسط وتحويلها إلى مراكز دولية لتجارة الترانزيت.
- خطة ترويجية قوية وإعداد ملف قومي للتقدم لاستضافة معرض إكسبو ٢٠٣٥، ليكون تعبيرًا عن تطور قطاع الخدمات اللوجستية بمصر.
- رفع قدرة ميناء شرق بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى ٥ مليون حاوية سنويًا في عام ٢٠٣٠ مقابل ٣,٢ مليون حاوية في عام ٢٠٢٣.
- رفع قدرة ميناء غرب بورسعيد لاستقبال حاويات الترانزيت إلى ٠,٣ مليون حاوية سنويًا في عام ٢٠٣٠ مقابل ٠,٢ مليون حاوية في عام ٢٠٢٣.
- رفع قدرة ميناء السخنة لاستقبال حاويات الترانزيت إلى ٠,٠٥ مليون حاوية سنويًا في عام ٢٠٣٠ مقابل ١٦ ألف حاوية في عام ٢٠٢٣.
- الاستحواذ على حصة لا تقل عن ٢٠٪ من تجارة الترانزيت بشرق المتوسط.
- إبرام شراكات استراتيجية مع شركات الشحن العالمية التي تمتلك أكثر من ٧٠٪ من الأسطول العالمي لسفن الحاويات.
- تقليص الفحص الفعلي لشحنات الترانزيت التي لا تدخل مصر لأدنى مستوى ممكن بتبني نظم الفحص على أساس المخاطر، ومنظومة سريعة من الإجراءات الجمركية.





تعزيز دور مصر في تجارة الترانزيت



أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- البدء في تطوير خمسة موانئ مصرية وتحويلها إلى مراكز دولية لتجارة الترانزيت وهم: ميناء السخنة وميناء شرق بورسعيد وميناء الأدبية، وميناء غرب بورسعيد وميناء العريش.
- تأسيس مجلس أعلى للوجستيات وجهاز لتنظيم الخدمات اللوجستية.
- التوسع في تأهيل الكوادر البشرية العاملة في مجال تجارة اللوجستيات والترانزيت وفق شهادات معتمدة دولياً.



تعزيز التعاون الدولي وشراكات استراتيجية معززة لمصالح الشعوب

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- تعزيز دور مصر في تجمع البريكس+ بهدف توسيع نطاق التعاون الإنمائي الدولي في مختلف القطاعات مثل الطاقة والنقل والتحول الأخضر، إلى جانب فتح آفاق للعديد من الفرص الإنمائية والاستثمارية.
- مضاعفة الصادرات إلى دول الكوميسا (٢١ دولة) لتبلغ ٢٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وتعزيز التعاون في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) (٥٤ دولة).
- إنشاء خط ملاحي مباشر مع أمريكا اللاتينية بشكل عام، ومنطقة لوجستية في أحد الموانئ البرازيلية لزيادة الصادرات المصرية إلى دول تجمع الميركوسور.



تعزيز التعاون الدولي وشراكات استراتيجية معززة لمصالح الشعوب



أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تفعيل استفادة مصر من انضمامها لتجمع البريكس+ في بداية عام ٢٠٢٤ بهدف تعزيز نطاق التعاون الإنمائي الدولي في مختلف القطاعات مثل الطاقة والنقل والتحول الأخضر، إلى جانب فتح آفاق للعديد من الفرص الإنمائية والاستثمارية.
- التوسع في اتفاقات تسوية المعاملات التجارية والاستثمارية بالعملات المحلية.
- التوسع في اتفاقات خطوط لمقايضة العملات المحلية ما بين البنك المركزي المصري والبنوك العربية والبنوك الخاصة بالدول التي تشترك مصر معها في تحالفات اقتصادية.

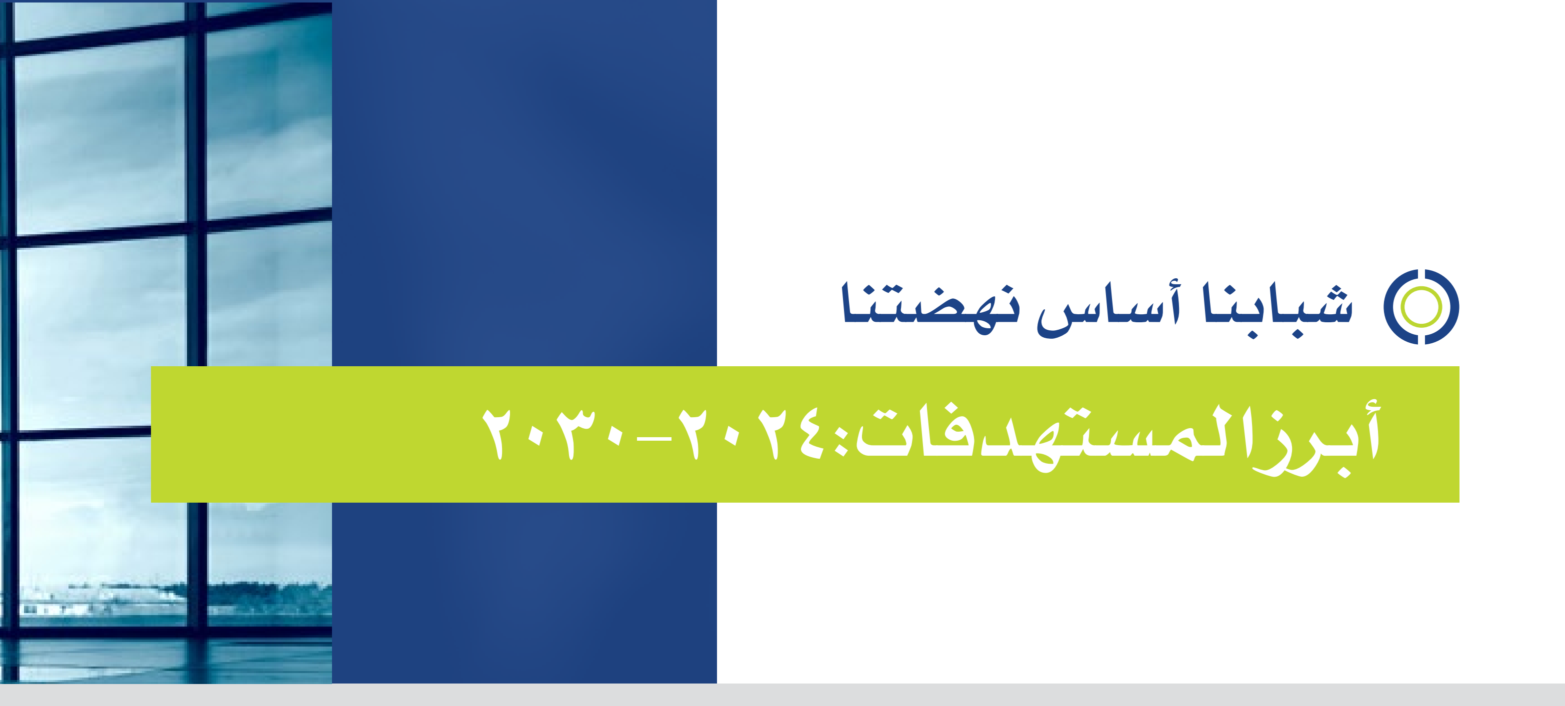
7

التوجه الاستراتيجي السابع:

شبابنا أساس نهضتنا







شبابنا أساس نهضتنا

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- زيادة مستويات المشاركة السياسية للشباب من خلال:
  - رفع نسبة مشاركة الشباب في البرلمان إلى ما لا يقل عن ٣٣٪ في عام ٢٠٣٠ مقابل ١٧٪ عام ٢٠٢١.
  - رفع نسبة مشاركة الشباب في المجالس المحلية إلى ما لا يقل عن ٢٥٪ في عام ٢٠٣٠ في إطار المشروع القومي لتأهيل الشباب للمحليات والمشاركة السياسية.
  - رفع نسبة مشاركة الشباب في الحقائب الوزارية إلى ما لا يقل عن ٢٠٪ وعن ٣٠٪ لمعاوني ومساعدي الوزراء في عام ٢٠٣٠.
- زيادة مستويات المشاركة الاقتصادية للشباب من خلال:
  - توجيه ٢٥٪ من محفظة التسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر المملوكة للشباب بحوافز تمويلية.
  - إطلاق مبادرة رئاسية لتأهيل مليون رائد أعمال من الشباب من خلال تقديم الدعم المالي والفني للشباب.
  - بحلول عام ٢٠٣٠، سيكون ٥٠٪ من الشباب في مصر ملتحقون بالتعليم المستمر، أو التدريب، أو العمل.



- زيادة مستويات المشاركة الرياضية للشباب من خلال:
  - زيادة عدد الشباب الرياضيين المحترفين دوليًا بنسبة ١٠٪ سنويًا.
  - زيادة موازنة وزارة الشباب والرياضة بنسبة لا تقل عن ٥٪ سنويًا لدعم الأنشطة الشبابية.
  - استكمال إنشاء وتطوير تسعة حمامات سباحة وتسع صالات مُغطاة وتجهيز واستكمال تطوير ٧٥ مجمعًا رياضيًا، وثلاث مدن رياضية.
  - إنشاء وتطوير مدن شبابية ٥٤ مركزًا شبابيًا، و(١١) منشأة كشافة.
  - إنشاء وتطوير ١٠٠ منشأة شبابية بحلول عام ٢٠٣٠.
  - تنفيذ سلسلة من المشروعات والبرامج المتنوعة لتمكين الشباب المصري بالاستفادة من التعاون الدولي والإقليمي.



شبابنا أساس نهضتنا

أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تركز خطة عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ على استكمال انشاء وتطوير ٢٥٦ مُنشأة شبابية ورياضية.
- انجاز أهم المشروعات والمبادرات لقطاع الخدمات الشبابية ضمن قطاعات التنمية البشرية بالخطة الاستثمارية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بلغت ٣٣٩ مشروع منها ١٥٩ مشروع استكمال، و١٨٠ مشروع مستهدف نهوها.
- التوسع في إتاحة الخدمات الشبابية والرياضية على مستوى المحافظات في إطار مُبادرات ومشروعات الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ لوزارة الشباب والرياضة من خلال عدد من المشروعات أبرزها استكمال إنشاء وتطوير ٧٥ ملعبًا رياضيًا، استكمال تطوير ٦ مدن شبابية بمحافظات (الإسكندرية، الأقصر، الوادي الجديد، أسوان ، بورسعيد، الغردقة)، استكمال إنشاء ٤ أندية لذوى الهمم.
- استكمال إنشاء وتطوير وتجهيز مراكز الشباب بعدد ٩٨٣ مركز شباب تابعة لمبادرة حياة كريمة عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤.
- أيضا استكمال انشاء وتطوير ٩ حمامات سباحة و٩ صالات مغطاة وتجهيز واستكمال تطوير ٧٥ ملعبا رياضيا، و٣ مدن رياضية و٥ استادات رياضية.



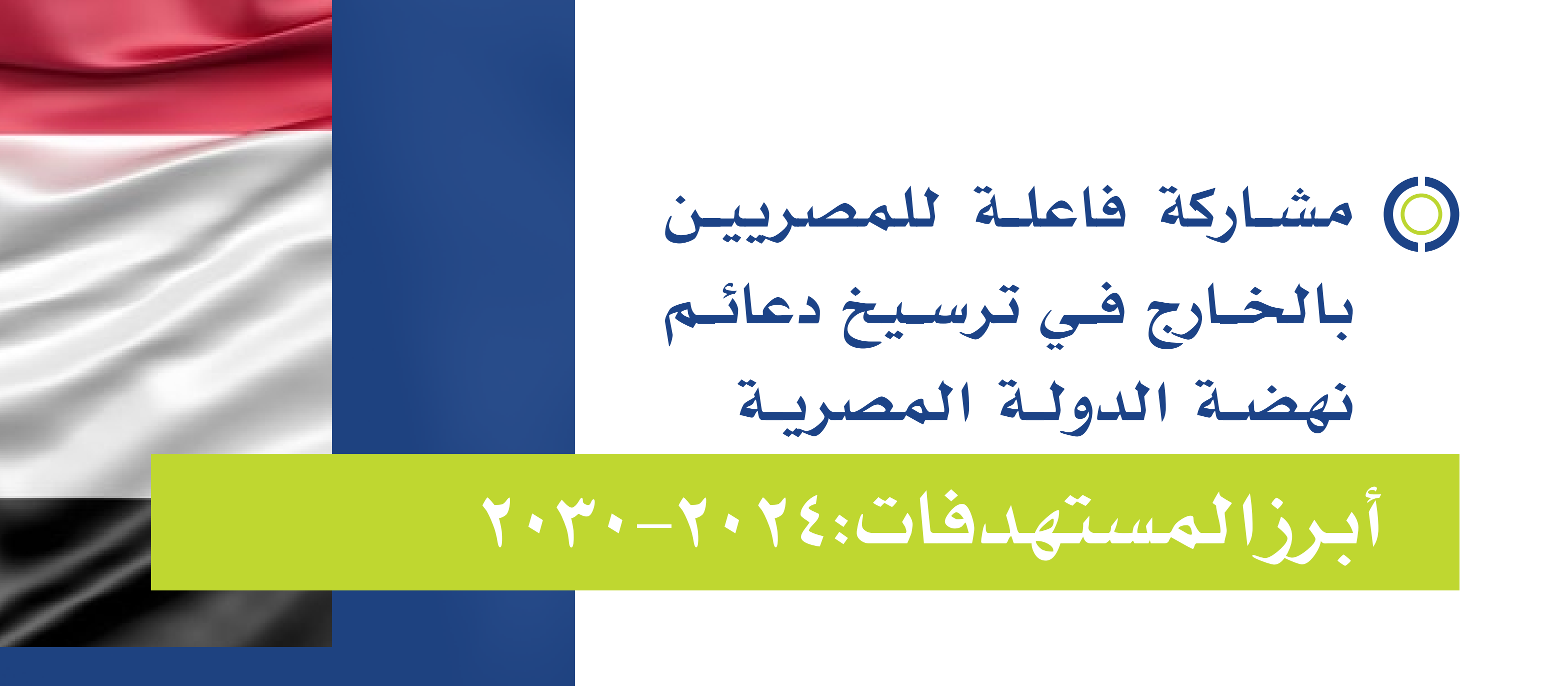
8

التوجه الاستراتيجي الثامن:

مشاركة فاعلة للمصريين بالخارج في ترسيخ دعائم نهضة الدولة المصرية







مشاركة فاعلة للمصريين بالخارج في ترسيخ دعائم نهضة الدولة المصرية

أبرز المستهدفات: ٢٠٢٤-٢٠٣٠

- تدشين ما لا يقل عن ٢٠ مشروعًا مجتمعيًا كبيرًا بحلول عام ٢٠٣٠ بالمحافظات المستهدفة بمشاركة المصريين بالخارج والجهات الدولية مقارنة بنحو ١٠ مشروعات في عام ٢٠٢٢.
- خفض تكلفة تحويلات العاملين بالخارج إلى أقل من ٣٪ بحلول ٢٠٣٠ تحقيقًا (للغاية ١٠ - الهدف ٣) من أهداف التنمية المستدامة، وإلغاء تكلفة قنوات التحويلات المالية التي تزيد عن ٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- مضاعفة عدد النواب الممثلين للمصريين بالخارج داخل الكيان المصري إلى ١٨ نائبًا في عام ٢٠٣٠ مقابل ٩ نواب حاليًا.
- جذب ما لا يقل عن ٦ مليار دولار من خلال استمرار التواصل مع المستثمرين المصريين في الخارج لتشجيعهم على الاستثمار وتأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين بالخارج خلال الفترة (٢٢٤-٢٠٣٠).
- إطلاق صندوق استثماري بوحدات للاكتتاب في حصص من الشركات المملوكة للدولة بقيمة مليار دولار في سياق تنفيذ سياسة ملكية الدولة للمصريين العاملين بالخارج.
- فتح اسواق خارجية لنحو ثلاثة ملايين مصري للنفاذ لأسواق العمل في الدول المتقدمة، وذلك من خلال التركيز على فتح أسواق العمل في الدول المتقدمة أمام الكوادر البشرية المصرية وفق شهادات معتمدة من هذه الدول وبحسب التخصصات المطلوبة.



- ١٥ مليون مستفيد بحلول عام ٢٠٣٠ من تفعيل منظومة مميكنة للتواصل ورعاية المصريين بالخارج مقارنة بنحو ٤,٧ مليون مستفيد عام ٢٠٢٢.
- ٤ مليون مستفيد من برامج الرعاية والتأمين التي تقدمها الدولة للمصريين بالخارج في ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ٢ مليون في ٢٠٢٢.
- ما لا يقل عن ٣٠ دولة مشمولة بالخدمات (توفير برامج الرعاية والتأمين ضد الحوادث والوفاة للمصريين) بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بنحو ١٥ دولة في عام ٢٠٢٢.
- عقد ٦٠ دورة تدريبية بحلول عام ٢٠٣٠ للحفاظ على الهوية المصرية لأبناء الجيل الثاني والثالث من المصريين بالخارج بإجمالي نحو ٣٠٠٠ مستفيد مقارنة بنحو ١٠ دورات عام ٢٠٢٢.
- استصدار قانون تنظيم عمل الجاليات المصرية بالخارج، ومراجعة الاتفاقيات الدولية بخصوص هجرة المصريين النظامية للخارج.

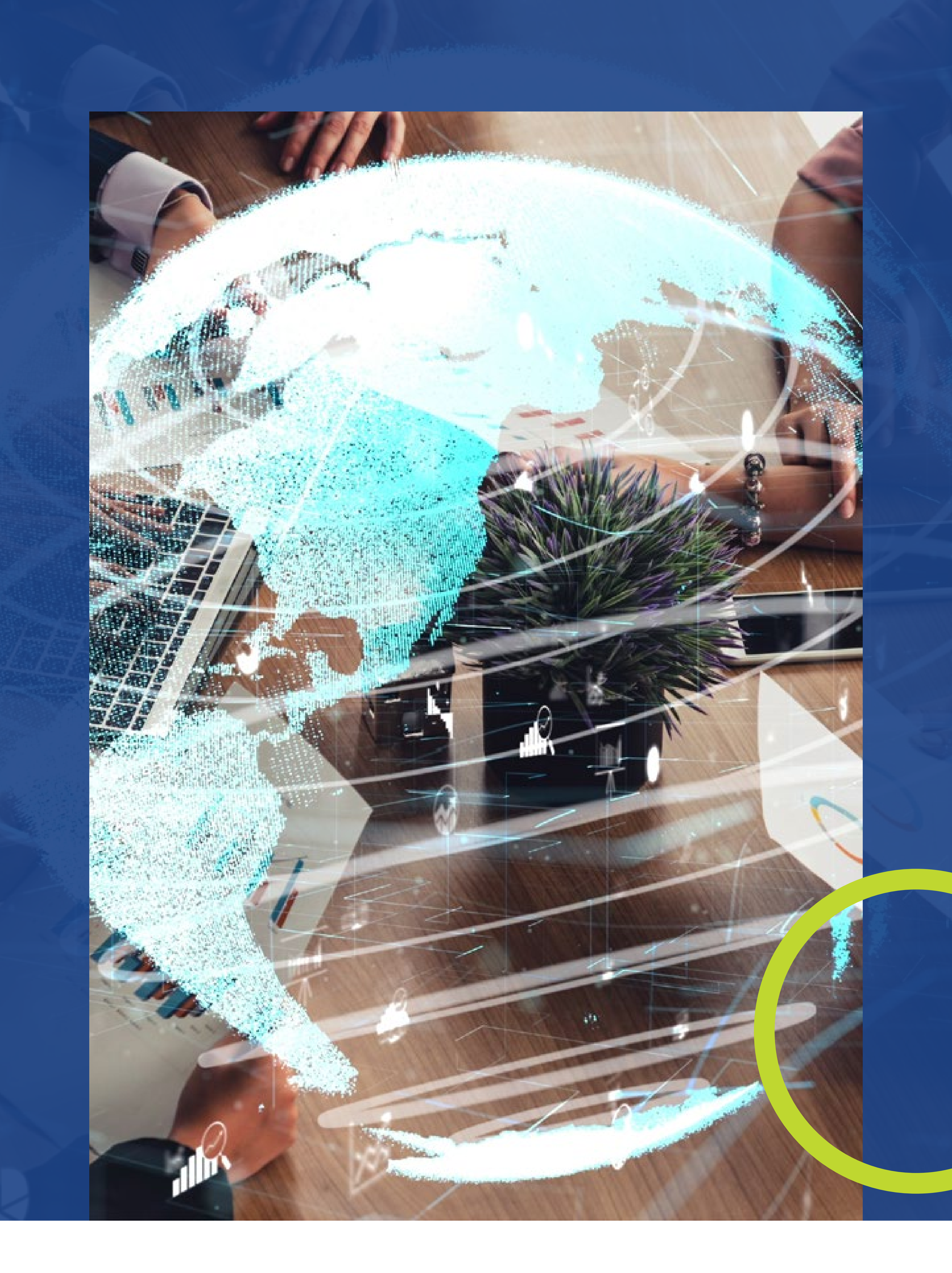


مشاركة فاعلة للمصريين بالخارج في ترسيخ دعائم نهضة الدولة المصرية



أبرز مستهدفات الأجل القصير والأولويات العاجلة:

- تفعيل مشروع وثيقة "معاش بكره بالدولار"، للمواطنين المصريين في الخارج لتوفير حماية تأمينية بالإضافة إلى مميزات استثمار ادخارية لتحقيق مستقبل آمن بعد التقدم في العمر والوصول إلى سن المعاش.
- تأسيس شركة لاستثمار مدخرات المصريين بالخارج باستثمارات لا تقل عن ١ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٤.
- مواصلة جهود مصر للقضاء على الهجرة غير الشرعية بحلول عام ٢٠٢٦.




مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار